سلسلة نصوص تراثية للباحثين

(١٠٤٠)

حقائق الأقوال عند ابن تيمية

بيان حقيقة أقوال الموافقين والمخالفين من مصنفات ابن تيمية

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٥هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

"ص -٢٠٥- وإن كان منافقا . فهنا الهجر هو بمنزلة التعزير .
والتعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات، وفعل المحرمات، كتارك الصلاة والزكاة والتظاهر بالمظالم والفواحش، والداعي إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع .
وهذا **حقيقة قول** من قال من السلف والأئمة : إن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يصلي خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا يناكحون . فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا؛ ولهذا يفرقون بين الداعية وغير الداعية؛ لأن الداعية أظهر المنكرات، فاستحق العقوبة، بخلاف الكاتم، فإنه ليس شرا من المنافقين الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى الله، مع علمه بحال كثير منهم؛ ولهذا جاء في الحديث : " إن المعصية إذا خفيت، لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تنكر، ضرت العامة " . وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه " .
فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها، بخلاف الباطنة فإن عقوبتها على صاحبها خاصة .." (١)
"ص -٣٤٨- ولكن المقصود هنا أن مذاهب الأئمة مبنية على هذا التفصيل بين النوع والعين، ولهذا حكي طائفة عنهم الخلاف في ذلك، ولم يفهموا غور قولهم . فطائفة تحكي عن أحمد في تكفير أهل البدع روايتين مطلقا، حتى تجعل الخلاف في تكفير المرجئة والشيعة المفضلة لعلي . وربما رجحت التكفير والتخليد في النار، وليس هذا مذهب أحمد، ولا غيره من أئمة الإسلام، بل لا يختلف قوله أنه لا يكفر المرجئة الذين يقولون : الإيمان قول بلا عمل، ولا يكفر من يفضل عليا على عثمان، بل نصوصه صريحة بالامتناع من تكفير الخوارج والقدرية وغيرهم . وإنما كان يكفر الجهمية المنكرين لأسماء الله وصفاته؛ لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ظاهرة بينة . ولأن **حقيقة قولهم** تعطيل الخالق، وكان قد ابتلي بهم حتى عرف حقيقة أمرهم، وأنه يدور على التعطيل، وتكفير الجهمية مشهور عن السلف والأئمة .
لكن ما كان يكفر أعيانهم، فإن الذي يدعو إلى القول أعظم من الذي يقول به، والذي يعاقب مخالفه أعظم من الذي يدعو فقط، والذي يكفر مخالفه أعظم من الذي يعاقبه . ومع هذا، فالذين كانوا من ولاة الأمور

---

(١) مجموع الفتاوى /٤

يقولون بقول الجهمية : أن القرآن مخلوق، وأن الله لا يري في الآخرة، وغير ذلك . ويدعون الناس إلى ذلك،." (١)

"ص -٢٢٤- الدين عندهم . فيبقي أصل الدين الذي هو دين الرسل عندهم، ليس عندهم ما يعلمون به أن الرسول قاله، ولا في العقل ما يدل عليه، بل العقل والسمع يدل على خلافه . ومن كان أصل دينه الذي هو عنده دين الله ورسوله لا يعلم أن الرسول جاء به كان من أضل الناس في دينه .

الوجه الثاني عشر : أنهم لما اعتقدوا أن هذا هو دين الإسلام أخذوا يحتجون عليه بالحجج العقلية المعروفة لهم، وعمدتهم التي هي أعظم الحجج، مبناها على امتناع حوادث لا أول لها، وبها أثبتوا حدوث كل موصوف بصفة، وسموا ذلك إثباتا لحدوث الأجسام، فلزمهم على ذلك نفي صفات الرب عز وجل ،وأنه ليس له علم ولا قدرة ولا كلام يقوم به، بل كلامه مخلوق منفصل عنه، وكذلك رضاه وغضبه، والتزموا على ذلك أن الله لا يري في الآخرة، وأنه ليس فوق العرش، إلى غير ذلك من اللوازم التي نفوا بها ما أثبته الله ورسوله، وكان **حقيقة قولهم** تكذيبا لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وتسلط أهل العقول على تلك الحجج التي لهم، فبينوا فسادها .

وكان ذلك مما سلط الدهرية القائلين بقدم العالم لما علموا **حقيقة قولهم** وأدلتهم ونسوا فساده . ثم لما ظنوا أن هذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم واعتقدوا أنه باطل، قالوا : إن الرسول لم يبين." (٢)

"ص -٢٢٥- الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها، وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم ما ينتفعون به . فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين في السمعيات والعقليات، وصار خطؤهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة، لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس في هذا المطلوب إلا قولان : قول أولئك المتكلمين وقولهم . وقد رأوا أن قول أولئك باطل، فجعلوا ذلك حجة في تصحيح قولهم، مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدم الأفلاك حجة عقلية أصلا، وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثالث عشر : أن الغلط في معني هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة، بل والمعقول الصريح؛ فإنه أوقع كثيرا من النظار وأتباعهم في الحيرة والضلال، فإنهم لم يعرفوا إلا قولين : قول الدهرية القائلين بالقدم، وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلا عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيئته،

---

(١) مجموع الفتاوى /١٠

(٢) مجموع الفتاوى /١٦

ورأوا لوازم كل قول تقتضي فساده وتناقضه، فبقوا حائرين مرتابين جاهلين، وهذه حال من لا يحصي منهم، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازي وغيره .

ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا في **حقيقة قول** الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول المعين مقارنا للفاعل أزلا وأبدا، وصريح." (١)

"ص -٢٢٦- العقل يقتضي بأنه لابد أن يتقدم الفاعل على فعله، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارنا له لم يتقدم الفاعل عليه، بل هو معه أزلا وأبدا أمر يناقض صريح العقل . وقد استقر في الفطر أن كون الشيء المفعول مخلوقا يقتضي أنه كان بعد أن لم يكن . ولهذا كان ما أخبر الله به في كتابه من أنه خلق السموات والأرض مما يفهم جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم تكونا، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكره الفطر، ولم يقله إلا شرذمة قليلة من الدهرية كابن سينا وأمثاله .

وأما جمهور الفلاسفة الدهرية كأرسطو وأتباعه فلا يقولون : إن الأفلاك معلولة لعلة فاعلة كما يقوله هؤلاء، بل قولهم، وإن كان أشد فسادا من قول متأخريهم، فلم يخالفوا صريح المعقول في هذا المقام الذي خالفه هؤلاء، وإن كانوا خالفوه من جهات أخري، ونظروا في **حقيقة قول** أهل الكلام الجهمية و الالقدرية ومن اتبعهم، فوجدوا أن الفاعل صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا من غير حدوث شيء أوجب كونه فاعلا، ورأوا صريح العقل يقتضي بأنه إذا صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا، فلابد من حدوث شيء، وأنه يمتنع في العقل أن يصير ممكنا بعد أن كان ممتنعا بلا حدوث، وأنه لا سبب يوجب حصول وقت حدث وقت الحدوث،وأن حدوث جنس الوقت ممتنع، فصاروا." (٢)

"ص -١٤٥- يقع في أولها لما كانت ميقاتا إلا لأقل من ثلث عشر أمور الناس، ولأن الشهر إذا كان ما بين الهلالين، فما بين الهلالين مثل ما بين نصف هذا ونصف هذا سواء، والتسوية معلومة بالاضطرار . والفرق تحكم محض .

وأيضا، فمن الذي جعل الشهر العددي ثلاثين، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : " الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا " وخنس إبهامه في الثالثة . ونحن نعلم أن نصف شهور السنة يكون ثلاثين، ونصفها تسعة وعشرين ؟ !

---

(١) مجموع الفتاوى /١٧

(٢) مجموع الفتاوى /١٨

وأيضا، فعامة المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم إذا أجل الحق إلى سنة، فإن كان مبدؤه هلال المحرم، كان منتهاه هلال المحرم، سلخ ذي الحجة عندهم . وإن كان مبدؤه عاشر المحرم كان منتهاه عاشر المحرم أيضا، لا يعرف المسلمون غير ذلك، ولا يبنون إلا عليه، ومن أخذ ليزيد يوما لنقصان الشهر الأول؛ كان قد غير عليه م ما فطروا عليه من المعروف، وأتاهم بمنكر لا يعرفونه .

فعلم أن هذا غلط ممن توهمه من الفقهاء، ونبهنا عليه ليحذر الوقوع فيه، وليعلم به **حقيقة قوله** : ﴿ قل هي مواقيت للناس ﴾ [البقرة : ١٨٩] ، وإن هذا العموم محفوظ عظيم القدر، لا يستثني منه شيء .." (١)

"ص -٢٣٠- أن يعلمها غيره، وكل موجود فهو جزئي لا كلي، كذا الكليات إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان، فإذا لم يعلم شيئا من الجزئيات لم يعلم شيئا من الموجودات، فامتنع أن يعلم غيره شيئا، من العلم بالموجودات المعينة .

ومن قال منهم : لا يعلم لا كليا ولا جزئيا فقوله أقبح . ومن قال : يعلم الكليات الثابتة دون المتغيرة فهو عندهم لا يعلم شيئا من الحوادث، ولا يعلمها لأحد من خلقه، كما يقتضي قولهم أنه لم يخلقها، فعلى قولهم لا خلق ولا علم وهذا **حقيقة قول** مقدمهم أرسطو، فإنه لم يثبت أن الرب مبدع للعالم، ولا جعله علة فاعلة، بل الذي أثبته أنه علة غائية يتحرك الفلك لتشبهه به كتحريك المعشوق للعاشق، وصرح بأنه لا يعلم الأشياء، فعنده لا خلق ولا علم . وأول ما أنزل الله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ [العلق : ١ ٥] .

الوجه الرابع عشر : أن الله تعالى أرسل الرسل، وأنزل الكتب لدعوة الخلق إلى عبادته وحده لا شريك له، وذلك يتضمن معرفته لما أبدعه من مخلوقاته، وهي المخلوقات المشهودة الموجودة من السموات والأرض وما بينهما، فأخبر في الكتاب الذي لم يأت من عنده كتاب." (٢)

"ص -١٤٤- فهؤلاء في دعواهم مثل الرسول هم أكفر من اليهود والنصاري، فكيف بالقرامطة الذين يكذبون علي الله أعظم مما فعل مسيلمة، وألحدوا في أسماء الله وآياته أعظم مما فعل مسيلمة، وحاربوا الله ورسوله أعظم مما فعل مسيلمة . وبسط حالهم يطول، لكن هذه الأوراق لا تسع أكثر من هذا .

---

(١) مجموع الفتاوى /٢١

(٢) مجموع الفتاوى /٢٢

وهذا الذي ذكرته حال أئمتهم وقادتهم العالمين **بحقيقة قولهم**، ولا ريب أنه قد انضم إليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم، ولا موافقا لهم علي ذلك، فيكون من أتباع الزنادقة المرتدين، الموالي لهم، الناصر لهم بمنزلة أتباع الاتحادية الذين يوالونهم، ويعظمونهم، وينصرونهم، ولا يعرفون **حقيقة قولهم** في وحدة الوجود، وأن الخالق هو المخلوق . فمن كان مسلما في الباطن وهو جاهل معظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم، وكذا من كان معظما للقائلين بمذهب الحلول والاتحاد، فإن نسبة هؤلاء إلي الجهمية كنسبة أولئك إلي الرافضة والجهمية، ولكن القرامطة أكفر من الاتحادية بكثير؛ ولهذا كان أحسن حال عوامهم أن يكونوا رافضة جهمية . وأما الاتحادية ففي عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح؛ ولكن لا يفهم كلامهم، ويعتقد أن كلامهم كلام الأولياء المحققين . وبسط هذا الجواب له مواضع غير هذا . والله أعلم .." (١)

"ص -٤٧٦- وقوله تعالى : ﴿ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ﴾ [مريم : ٣٤] إنما أشار بقوله : ﴿قول الحق ﴾ [مريم : ٣٤] إلى اسمه ونسبته إلى أمه، وذلك **حقيقة قول** الله . وقد قال صاحبكم أحمد : الله هو الله يعني : الاسم هو المسمى . وقوله تعالى : ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم ﴾ [البقرة : ٩٣] ، فإنه لما نسف بعد أن برد في البحر وشربوا من الماء كان ذلك حقيقة ذلك العجل، فلا شيء مما ذكرتم إلا وهو حقيقة .

قال ابن عقيل : فيقال : للقرية ما جمعت واجتمع فيها لا نفس المجتمع؛ فلهذا سمي القرء والأقراء لزمان الحيض أو زمان الطهر، والتصرية والمصراة والصراة اسم مجمع اللبن والماء؛ لا لنفس اللبن والماء المجتمع، والقاري الجامع للقري، والمقري الجامع للأضياف، فأما نفس الأضياف فلا، والقافلة لا تسمى عيرا أن لم تكن ذات بهائم مخصوصة؛ فإن المشاة والرجال لا تسمى عيرا، فلو كان اسما لمجرد القافلة لكان يقع على الرجال كما يقع على أرباب الدواب؛ فبطل ما قالوه .

وقولهم : لو سأل لأجاب الجدار : فمثل ذلك لا يقع بحسب الاختيار، ولا يكون معتمدا على وقوعه إلا عند التحدي به، فإما أن يقع بالهاجس وعموم الأوقات فلا .." (٢)

"ص -٢١١- وبهذا يظهر **حقيقة قول** من قال : إن من قرب منها أو من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا تكون إلا على خط مستقيم؛ لأنه لا يقر على خطأ . فيقال : هؤلاء اعتقدوا أن مثل هذه

---

(١) مجموع الفتاوى /٤٨

(٢) مجموع الفتاوى /٧٨

القبلة تكون خطأ وإنما تكون خطأ لو كان الفرض أن يتحرى استقبال خط مستقيم بين وسط أنفه وبينها، وليس الأمر كذلك، بل قد تقدم نصوص الكتاب والسنة بخلاف ذلك . ونظير هذا قول بعضهم : إذا وقف الناس يوم العاشر خطأ، أجزأهم . فالصواب أن ذلك هو يوم عرفة باطنا وظاهرا، ولا خطأ في ذلك، بل يوم عرفة هو اليوم الذي يعرف فيه الناس، والهلال إنما يكون هلالا إذا استهله الناس، وإذا طلع ولم يستهلوه فليس بهلال، مع أن النزاع في الهلال مشهور : هل هو اسم لما يطلع وإن لم يستهل به، أو لما يستهل به ؟ وفيه قولان معروفان في مذهب أحمد وغيره، بخلاف النزاع في استقبال الكعبة .

ويدل على ذلك أنه لو قيل بأن على الإنسان أن يتحرى أن يكون بين وسط أنفه وجبهته وبينها خط مستقيم، قيل فلابد من طريق يعلم بها ذلك فإن الله لم يوجب شيئا إلا وقد نصب على العلم به دليلا، ومعلوم أن طريق العلم بذلك لا يعرفه إلا خاصة الناس مع اختلافهم فيه، ومع كثرة الخطأ في ذلك . ووجوب استقبال القبلة عام." (١)

"ص -٣٦٥- قدرا من ذلك، وقد جرت هذه القضية لبعض من حمل هو وطائفة معه من الإسكندرية إلى عرفة، فرأى ملائكة تنزل وتكتب أسماء الحجاج، فقال : هل كتبتمونى ؟ قالوا : أنت لم تحج كما حج الناس، أنت لم تتعب ولم تحرم ولم يحصل لك من الحج الذى يثاب الناس عليه ما حصل للحجاج . وكان بعض الشيوخ قد طلب منه بعض هؤلاء أن يحج معهم فى الهواء فقال لهم : هذا الحج لا يسقط به الفرض عنكم لأنكم لم تحجوا كما أمر الله ورسوله .

ودين الإسلام مبنى على أصلين : على أن يعبد الله وحده لا يشرك به شيء، وعلى أن يعبد بما شرعه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، وهذان هما **حقيقة قولنا** : " أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله " فالإله هو الذى تألهه القلوب عبادة واستعانة ومحبة وتعظيما وخوفا ورجاء وإجلالا وإكراما، والله عز وجل له حق لا يشركه فيه غيره فلا يعبد إلا الله، ولا يدعى إلا الله، ولا يخاف إلا الله، ولا يطاع إلا الله .

والرسول صلى الله عليه وسلم هو المبلغ عن الله تعالى أمره ونهيه وتحليله وتحريمه . فالحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، والرسول صلى الله عليه وسلم واسطة بين الله وبين خلقه فى تبليغ أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وتحليله وتحريمه؛ وسائر ما بلغه من كلامه .

---

(١) مجموع الفتاوى /١٤٠

وأما فى إجابة الدعاء، وكشف البلاء، والهداية والإغناء، فالله تعالى هو الذى يسمع كلامهم ويرى مكانهم، ويعلم سرهم ونجواهم، وهو سبحانه قادر على." (١)

"ص -١١٢- حيا فإنه مع ربه كالميت مع الغاسل ليس له من نفسه فعل بغير الله؛ لأنه سبحانه لو لم يقو العبد على القيام بالتكليف، لما قدر على ذلك . فالفعل لله حقيقة، وللعبد مجازا، ودليل ذلك قول : لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، أي لا حول عن المعصية، ولا قوة على الطاعة إلا بالله .

وقد علم أن الرب ليس عليه تكليف؛ لأنه لا مكلف له، والعبد ليس يقوم بما كلف به إلا بالله، والتكليف حق .

فتعجب القائل عند شهوده لهذه الحال ! وحار في ذلك مع الإقرار به، وأنه على العبد حق، فما ينبغي لعاقل أن يقع فيمن لا يفهم كلامه، بل التقصير من الفهم القصير، فمع أيهما الحق ؟

فأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه فقال :

الحمد لله، كلام هذا الثاني كلام باطل، وخوض فيما لم يحط بعلمه، ولم يعرف حقيقته، ولا هو عارف **بحقيقة قول** ابن عربي وأصله، الذي تفرع منه هذا الشعر وغيره، ولا هو آخذ بمقتضى هذا اللفظ ومدلوله .

فأما أصل ابن عربي فهو أن الوجود واحد . وأن الوجود الواجب هو عين الوجود الممكن، والقول بأن المعدوم شيء وأعيان المعدومات ثابتة في العدم، ووجود الحق فاض عليها، فوجود كل شيء عين وجود الحق عنده، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .." (٢)

"ص -١٣٨- فصل :

اعلم هداك الله وأرشدك أن تصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده، لا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة؛ لأن أكثر الناس لا يفهمون **حقيقة قولهم** وقصدهم، لما فيه من الألفاظ المجملة والمشتركة، بل وهم أيضا لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه، ولهذا يتناقضون كثيرا في قولهم، وإنما ينتحلون شيئا ويقولونه أو يتبعونه .

ولهذا قد افترقوا بينهم على فرق، ولا يهتدون إلى التمييز بين فرقهم، مع استشعارهم أنهم مفترقون :

ولهذا لما بينت لطوائف من أتباعهم ورؤسائهم **حقيقة قولهم**، وسر مذهبهم، صاروا يعظمون ذلك، ولولا ما أقرنه بذلك من الذم والرد لجعلوني من أئمتهم، وبذلوا لي من طاعة نفوسهم وأموالهم ما يجل عن الوصف،

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤٣/١٤

(٢) مجموع الفتاوى ٣/٢٢

كما تبذله النصارى لرؤسائهم، والإسماعيلية لكبرائهم، وكما بذل آل فرعون لفرعون .

وكل من يقبل قول هؤلاء فهو أحد رجلين : إما جاهل بحقيقة أمرهم، وإما ظالم يريد علوا في الأرض وفسادا، أو جامع بين الوصفين، وهذه حال." (١)

"ص -١٤٠- فصل :

حقيقة قول هؤلاء : أن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى ليس وجودها غيره ولا شيء سواه البتة، ولهذا من سماهم حلولية أو قال : هم قائلون بالحلول رأوه محجوبا عن معرفة قولهم، خارجا عن الدخول إلى باطن أمرهم؛ لأن من قال : إن الله يحل في المخلوقات، فقد قال بأن المحل غير الحال، وهذا تثنية عندهم وإثبات لوجودين :

أحدهما : وجود الحق الحال .

والثاني : وجود المخلوق المحل، وهم لا يقرون بإثبات وجودين البتة .

ولا ريب أن هذا القول أقل كفرا من قولهم، وهو قول كثير من الجهمية الذين كان السلف يردون قولهم، وهم الذين يزعمون أن الله بذاته في كل مكان . وقد ذكره جماعات من الأئمة والسلف عن الجهمية وكفروهم به، بل جعلهم خلق من الأئمة كابن المبارك ويوسف بن أسباط وطائفة من أهل العلم والحديث من أصحاب أحمد وغيره خارجين بذلك عن الثنتين والسبعين فرقة . وهو قول بعض متكلمة الجهمية وكثير من متعبديهم .

ولا ريب أن إلحاد هؤلاء المتأخرين وتجهمهم وزندقتهم تفريع وتكميل لإلحاد هذه الجهمية الأولى وتجهمها وزندقتها .." (٢)

"ص -١٦٠- فصل :

فهذا أحد أصلي ابن عربي . وأما الأصل الآخر فقولهم : إن وجود الأعيان نفس وجود الحق وعينه، وهذا انفردوا به عن جميع مثبتة الصانع من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والمشركين، وإنما هو حقيقة قول فرعون والقرامطة المنكرين لوجود الصانع، كما سنبينه إن شاء الله .

فمن فهم هذا فهم جميع كلام ابن عربي، نظمه ونثره، وما يدعيه من أن الحق يغتذي بالخلق؛ لأن وجود الأعيان مغتذ بالأعيان الثابتة في العدم، ولهذا يقول بالجمع من حيث الوجود، وبالفرق من حيث الماهية

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/٢٤

(٢) مجموع الفتاوى ٨/٢٤

والأعيان، ويزعم أن هذا هو سر القدر؛ لأن الماهيات لا تقبل إلا ما هو ثابت لها في العدم في أنفسها، فهي التي أحسنت وأساءت وحمدت وذمت، والحق لم يعطها شيئا إلا ما كانت عليه في حال العدم .

فتدبر كلامه كيف انتظم شيئين : إنكار وجود الحق، وإنكار خلقه لمخلوقاته، فهو منكر للرب الذي خلق فلا يقر برب ولا بخلق، ومنكر لرب العالمين، فلا رب ولا عالمون مربوبون، إذ ليس إلا أعيان ثابتة، ووجود قائم بها، فلا الأعيان مربوبة ولا الوجود مربوب، ولا الأعيان مخلوقة ولا الوجود مخلوق . وهذا يفرق بين المظاهر والظاهر والمجلى والمتجلي؛ لأن المظاهر عنده هي الأعيان الثابته في العدم، وأما الظاهر فهو وجود الخلق .." (١)

"ص -١٦٧- وأما المطلق من المعاني لا بشرط : فهذا إذا قيل بوجوده في الخارج فإنما يوجد معينا متميزا مخصوصا، والمعين المخصوص يدخل في المطلق لا بشرط ولا يدخل في المطلق بشرط الإطلاق، إذ المطلق لا بشرط أعم، ولا يلزم إذا كان المطلق بلا شرط موجودا في الخارج أن يكون المطلق المشروط بالإطلاق موجودا في الخارج؛ لأن هذا أخص منه .

فإذا قلنا : حيوان، أو إنسان، أو جسم، أو وجود مطلق، فإن عنينا به المطلق بشرط الإطلاق، فلا وجود له في الخارج، وإن عنينا المطلق لا بشرط فلا يوجد إلا معينا مخصوصا، فليس في الخارج شيء إلا معين متميز منفصل عما سواه بحده وحقيقته .

فمن قال : إن وجود الحق هو الوجود المطلق دون المعين، **فحقيقة قوله** أنه ليس للحق وجود أصلا ولا ثبوت إلا نفس الأشياء المعينة المتميزة، والأشياء المعينة ليست إياه فليس شيئا أصلا .

وتلخيص النكتة : أنه لو عني به المطلق بشرط الإطلاق فلا وجود له في الخارج فلا يكون للحق وجود أصلا، وإن عني به المطلق بلا شرط، فإن قيل بعدم وجوده في الخارج فلا كلام، وإن قيل بوجوده فلا يوجد إلا معينا، فلا يكون للحق وجود إلا وجود الأعيان، فيلزم محذوران :

أحدهما : أنه ليس للحق وجود سوى وجود المخلوقات .

والثاني : التناقض، وهو قوله : إنه الوجود المطلق دون المعين .." (٢)

"ص -٢١٥- وظهور أحكامها، فإنه إذا ظهر في الأعيان، حصلت النسبة التي بين الوجود والأعيان وهي الأسماء وظهرت أحكامها وهي الأعيان ووجود هذه الأعيان هو الحق، فلهذا قال : وليست سوى

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٤

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/٢٤

عينه، فاختلط الأمر وانبهم .

فتدبر هذا من كلامه وما يناسبه، لتعلم ما يعتقده من ذات الحق وأسمائه وأن ذات الحق عنده هي نفس وجود المخلوقات، وأسماءه هي النسب التي بين الوجود والأعيان، وأحكامها هي الأعيان، لتعلم كيف اشتمل كلامه على الجحود لله ولأسمائه، ولصفاته وخلقه وأمره، وعلى الإلحاد في أسماء الله وآياته، فإن هذا الذي ذكره غاية الإلحاد في أسماء الله وآياته، الآيات المخلوقة والآيات المتلوة، فإنه لم يثبت له اسما ولا آية؛ إذ ليس إلا وجودا واحدا، وذاك ليس هو اسما ولا آية، والأعيان الثابتة ليست هي أسماءه ولا آياته، ولما أثبت شيئين فرق بينهما بالوجود والثبوت وليس بينهما فرق اختلط الأمر عليه وانبهم .

وهذا **حقيقة قوله**، وسر مذهبه، الذي يدعى أنه به أعلم العالم بالله، وأنه تقدم بذلك على الصديق، الذي جهل فقال : العجز عن درك الإدراك إدراك، وتقدم به على المرسلين، الذين ما علموا ذلك إلا من مشكاته، وفيه من أنواع الكفر والضلال ما يطول عدها :

منها : الكفر بذات الله؛ إذ ليس عنده إلا وجود المخلوق .." (١)

"ص -٢٤٨- فصل :

في بعض ما يظهر به كفرهم، وفساد قولهم . وذلك من وجوه :

أحدها : أن **حقيقة قولهم** : أن الله لم يخلق شيئا، ولا ابتدعه، ولا برأه ولا صوره؛ لأنه إذا لم يكن وجود إلا وجوده، فمن الممتنع أن يكون خالقا لوجود نفسه، أو بارئا لذاته، فإن العلم بذلك من أبين العلوم، وأبدهها للعقول، أن الشيء لا يخلق نفسه .

ولهذا قال سبحانه : ﴿ أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾ [الطور : ٣٥] . فإنهم يعلمون أنهم لم يكونوا مخلوقين من غير خالق، ويعلمون أن الشيء لا يخلق نفسه فتعين أن لهم خالقا .

وعند هؤلاء الكفار، الملاحدة الفرعونية : أنه ما ثم شيء يكون الرب قد خلقه أو برأه، أو أبدعه إلا نفسه المقدسة، ونفسه المقدسة لا تكون إلا مخلوقة، مربوبة مصنوعة، مبروءة، لامتناع ذلك في بدائه العقول، وذلك من أظهر الكفر عند جميع أهل الملل والآراء .

وأما على رأي صاحب الفصوص : فما ثم إلا وجوده، و الذوات الثابتة في العدم الغنية عنه، ووجوده لا يكون مخلوقا، والذوات غنية عنه، فلم يخلق الله شيئا .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ٨٣/٢٤

(٢) مجموع الفتاوى ١١٦/٢٤

"ص -٢٦٦- وقال بعض شعرائهم :

ما بال عيسك لا يقر قرارها وإلام ضلك لا يني متنقلا ؟

فلسوف تعلم أن سيرك لم يكن إلا إليك إذا بلغت المنزلا

فعندهم الإنسان هو غاية نفسه، وهو معبود نفسه، وليس وراءه شيء يعبده أو يقصده، أو يدعوه، أو يستجيب له؛ ولهذا كان قولهم **حقيقة قول** فرعون .

وكنت أقول لمن أخاطبه : إن قولهم هو **حقيقة قول** فرعون، حتى حدثني بعض من خاطبته في ذلك من الثقات العارفين : أن بعض كبرائهم لما دعا هذا المحدث إلى مذهبهم، وكشف له حقيقة سرهم، قال : فقلت له : هذا قول فرعون ؟ قال : نعم، ونحن على قول فرعون، فقلت له : الحمد لله الذي اعترفوا بهذا، فإنه مع إقرار الخصم لا يحتاج إلى بينة .

وقد جعل صاحب الطريق المستطيل صاحب خيال، ومدح الحركة المستديرة الحائرة، والقرآن يأمر بالصراط المستقيم، ويمدحه ويثني على أهله لا على المستدير، ففي أم الكتاب : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ [الفاتحة : ٦] ، وقال : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل ﴾ [الأنعام : ١٥٣] ، وقال : ﴿ ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا ﴾ الآيتين [النساء : ٦٦] .

وقال تعالى في موسى وهارون : ﴿ وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم ﴾ [الصافات : ١١٧، ١١٨] ،." (١)

"ص -٣٧٢- به " إلى آخره، فإنه جعل لعبده بعد محبته هذه الأمور، وهو عندهم قبل المحبة وبعدها واحد، وهو عندهم هذه الأعضاء : بطنه، وفرجه، وشعره، وكل شيء، لا تعدد عندهم، ولا كثرة في الوجود، ولكن يثبتون مراتب ومجالي ومظاهر، فإن جعلوها موجودة نقضوا قولهم .

وإن جعلوها ثابتة في العدم كما يقوله ابن عربي أو جعلوها المعينات، والمطلق هو الحق، كانوا قد بنوا ذلك على قول من يقول : المعدوم شيء، وقول من جعل الكليات ثابتة في الخارج زائدة على المعينات .

والأول : قول طائفة من المعتزلة، وهو قول ابن عربي .

والثاني : قول طائفة من الفلاسفة، وهو قول القونوي صاحب ابن عربي، وكلا القولين باطلان عند العقلاء، ولهذا كان التلمساني أحذق منهما فلم يثبت شيئا وراء الوجود .

كما قيل :

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣٥/٢٤

وما البحر إلا الموج، لا شيء غيره وإن فرقته كثرة المتعدد

لكن هؤلاء الضلال من الفلاسفة والمعتزلة ما قالوا : وجود المخلوق هو وجود الخالق، وهؤلاء الملاحدة قالوا : هذا هو هذا، ولهذا صاروا يقولون بالحلول من وجه، لكون الوجود في كل الذوات، أو بالعكس، وبالاتحاد من وجه لاتحادهما، **وحقيقة قولهم** هي وحدة الوجود .." (١)

"ص -٣٧٩- ولكن لقولهم سر خفي وحقيقة باطنة لا يعرفها إلا خواص الخلق . وهذا السر هو أشد كفرا وإلحادا من ظاهره، فإن مذهبهم فيه دقة وغموض وخفاء، قد لا يفهمه كثير من الناس .

ولهذا تجد كثيرا من عوام أهل الدين والخير والعبادة ينشد قصيدة ابن الفارض، ويتواجد عليها ويعظمها، ظانا أنها من كلام أهل التوحيد والمعرفة، وهو لا يفهمها ولا يفهم مراد قائلها، وكذلك كلام هؤلاء يسمعه طوائف من المشهورين بالعلم والدين، فلا يفهمون حقيقته، فإما أن يتوقفوا عنه أو يعبروا عن مذهبهم بعبارة من لم يفهم حقيقته، وإما أن ينكروه إنكارا مجملا من غير معرفة بحقيقته، ونحو ذلك، وهذا حال أكثر الخلق معهم .

وأئمتهم إذا رأوا من لم يفهم **حقيقة قولهم** طمعوا فيه، وقالوا : هذا من علماء الرسوم، وأهل الظاهر، وأهل القشر، وقالوا : علمنا هذا لا يعرف إلا بالكشف والمشاهدة، وهذا يحتاج إلى شروط، وقالوا : ليس هذا عشك فادرج عنه، ونحو ذلك مما فيه تعظيم له وتشويق إليه، وتجهيل لمن لم يصل إليه .

وإن رأوه عارفا بقولهم نسبوه إلى أنه منهم، وقالوا : هو من كبار العارفين .." (٢)

"ص -٤١٥- جهة الحال والهوى يخصون بعض الأعيان كما هو الواقع لشبهة اختصاصه ببعض الأحكام الكونية، وسنتكلم عليهم إن شاء الله في الحلول الفاسد .

وإنما ذكرتهم هنا لما أردت أن أذكر كل ما فيه شوب اتحاد أو حلول بحق، فنبهت على ذلك ليفطن لموضع ضلالهم، فإذا علم حقيقة هذه الأمور علم **حقيقة قول** النبي صلى الله عليه وسلم : " أصدق كلمة قالها الشاعر : كلمة لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل "

فإن الباطل ضد الحق، والله هو الحق المبين .

والحق له معنيان، أحدهما : الوجود الثابت، والثاني : المقصود النافع، كقول النبي صلى الله عليه وسلم :

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/٢٦

(٢) مجموع الفتاوى ١٩/٢٦

" الوتر حق "

والباطل نوعان أيضا :

أحدهما : المعدوم . وإذا كان معدوما كان اعتقاد وجوده والخبر عن وجوده باطلا، لأن الاعتقاد والخبر تابع للمعتقد المخبر عنه، يصح بصحته، ويبطل ببطلانه، فإذا كان المعتقد المخبر عنه باطلا كان الاعتقاد والخبر كذلك، وهو الكذب .

الثاني : ما ليس بنافع ولا مفيد، كقوله تعالى : ﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ﴾ [ص : ٢٧] ، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : "كل لهو يلهو." (١)

"ص –٤٦٨– عباد الأصنام ما أخطؤوا إلا من حيث اقتصارهم على عبادة بعض المظاهر، والعارف يعبد كل شيء .

والله يعبد أيضا كل شيء لأن الأشياء غذاؤه بالأسماء والأحكام، وهو غذاؤها بالوجود، وهو فقير إليها وهي فقيرة إليه، وهو خليل كل شيء بهذا المعنى، ويجعلون أسماء الله الحسنى هي مجرد نسبة، وإضافة بين الوجود والثبوت وليست أمورا عدمية .

ويقولون : من أسمائه الحسنى : العلى، عن ماذا وما ثم إلا هو ؟ وعلى ماذا وما ثم غيره ؟ فالمسمى محدثات وهي العلة لذاتها وليست إلا هو، وما نكح سوى نفسه، وما ذبح سوى نفسه، والمتكلم هو عين المستمع .

وأن موسى إنما عتب على هارون حيث نهاهم عن عبادة العجل لضيقه وعدم اتساعه وأن موسى كان أوسع في العلم، فعلم أنهم لم يعبدوا إلا الله، وأن أعلى ما عبد الهوى، وأن كل من اتخذ إلهه هواه فما عبد إلا الله، وفرعون كان عندهم من أعظم العارفين، وقد صدقه السحرة في قوله : ﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾ [النازعات : ٢٤] ، وفي قوله : ﴿ ما علمت لكم من إله غيري ﴾ [القصص : ٣٨] .

وكنت أخاطب بكشف أمرهم لبعض الفضلاء الضالين، وأقول : إن حقيقة أمرهم هو **حقيقة قول** فرعون، المنكر لوجود الخالق الصانع، حتى حدثني بعض عن كثير من كبرائهم أنهم يعترفون، ويقولون : نحن على قول فرعون .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ٥٥/٢٦

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/٢٧

"ص –٤٧١– والمظاهر، فيقر الأمر والنهي والشرائع على ما هي عليه، ويأمر بالسلوك بكثير مما أمر به المشائخ من الأخلاق والعبادات، ولهذا كثير من العباد يأخذون من كلامه سلوكهم، فينتفعون بذلك وإن كانوا لا يفقهون حقائقه، ومن فهمها منهم ووافقه فقد تبين قوله .

وأما صاحبه الصدر الرومي فإنه كان متفلسفا، فهو أبعد عن الشريعة والإسلام؛ ولهذا كان الفاجر التلمساني الملقب بالعفيف يقول : كان شيخي القديم متروحنا متفلسفا، والآخر فيلسوفا متروحنا يعني الصدر الرومي فإنه كان قد أخذ عنه، ولم يدرك ابن عربي في كتاب مفتاح غيب الجمع والوجود، وغيره يقول : إن الله تعالى هو الوجود المطلق والمعين، كما يفرق بين الحيوان المطلق والحيوان المعين، والجسم المطلق والجسم المعين، والمطلق لا يوجد إلا في الخارج مطلقا، لا يوجد المطلق إلا في الأعيان الخارجة .

فحقيقة قوله : إنه ليس لله سبحانه وجود أصلا، ولا حقيقة ولا ثبوت إلا نفس الوجود القائم بالمخلوقات؛ ولهذا يقول هو وشيخه : إن الله تعالى لا يرى أصلا، وأنه ليس له في الحقيقة اسم ولا صفة، ويصرحون بأن ذات الكلب والخنزير، والبول والعذرة، عين وجوده تعالى الله عما يقولون .

وأما الفاجر التلمساني، فهو أخبث القوم وأعمقهم في الكفر، فإنه لا يفرق بين الوجود والثبوت كما يفرق ابن عربي، ولا يفرق بين المطلق والمعين

ر." (١)

"ص –٤٧٥– ولهذا كان بعض الناس يعجب من كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : " إنه أعور " ، وكونه قال : " واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت " . وابن الخطيب أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا؛ لأن ظهور دلائل الحدوث والنقص على الدجال، أبين من أن يستدل عليه بأنه أعور .

فلما رأينا **حقيقة قول** هؤلاء الاتحادية، وتدبرنا ما وقعت فيه النصارى والحلولية، ظهر سبب دلالة النبي صلى الله عليه وسلم لأمته بهذه العلامة، فإنه بعث رحمة للعالمين، فإذا كان كثير من الخلق يجوز ظهور الرب في البشر، أو يقول : إنه هو البشر، كان الاستدلال على ذلك بالعور دليلا على انتفاء الإلهية عنه .

وقد خاطبني قديما شخص من خيار أصحابنا كان يميل إلى الاتحاد ثم تاب منه وذكر هذا الحديث فبينت له وجهه .

وجاء إلينا شخص كان يقول : إنه خاتم الأولياء، فزعم أن الحلاج لما قال : أنا الحق كان الله تعالى هو

---

(١) مجموع الفتاوى ٢١/٢٧

المتكلم على لسانه كما يتكلم الجني على لسان المصروع، وأن الصحابة لما سمعوا كلام الله تعالى من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان من هذا الباب، فبينت له فساد هذا، وأنه لو كان كذلك كان الصحابة بمنزلة موسى بن عمران، وكان من خاطبه هؤلاء أعظم من موسى، لأن موسى سمع الكلام الإلهي من الشجرة وهؤلاء يسمعون من الجن الناطق .." (١)

"ص -٤٧٦- ولهذا كان بعض الناس يعجب من كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : (إنه أعور) ، وكونه قال : " واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت" . وابن الخطيب أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا؛ لأن ظهور دلائل الحدوث والنقص على الدجال، أبين من أن يستدل عليه بأنه أعور .

فلما رأينا حقيقة قول هؤلاء الاتحادية، وتدبرنا ما وقعت فيه النصارى والحلولية، ظهر سبب دلالة النبي صلى الله عليه وسلم لأمته بهذه العلامة، فإنه بعث رحمة للعالمين، فإذا كان كثير من الخلق يجوز ظهور الرب في البشر، أو يقول : إنه هو البشر، كان الاستدلال على ذلك بالعور دليلا على انتفاء الإلهية عنه .

وقد خاطبني قديما شخص من خيار أصحابنا ـ كان يميل إلى الاتحاد ثم تاب منه ـ وذكر هذا الحديث فبينت له وجهه .

وجاء إلينا شخص كان يقول : إنه خاتم الأولياء، فزعم أن الحلاج لما قال : أنا الحق كان الله تعالى هو المتكلم على لسانه كما يتكلم الجني على لسان المصروع، وأن الصحابة لما سمعوا كلام الله تعالى من النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ كان من هذا الباب، فبينت له فساد هذا، وأنه لو كان كذلك كان الصحابة بمنزلة موسى بن عمران، وكان من خاطبه هؤلاء أعظم من موسى، لأن موسى سمع الكلام الإلهي من الشجرة وهؤلاء يسمعون من الجن الناطق .." (٢)

"ص -٤٧٨- ولهذا حدثني الثقة أن ابن سبعين كان يريد الذهاب إلى الهند، وقال : إن أرض الإسلام لا تسعه؛ لأن الهند مشركون يعبدون كل شيء حتى النبات والحيوان .

وهذا حقيقة قول الاتحادية، وأعرف ناسا لهم اشتغال بالفلسفة والكلام وقد تألهوا على طريق هؤلاء الاتحادية، فإذا أخذوا يصفون الرب سبحانه بالكلام قالوا : ليس بكذا، ليس بكذا، ووصفوه بأنه ليس هو رب المخلوقات كما يقوله المسلمون، لكن يجحدون صفات الخالق التي جاءت بها الرسل عليهم السلام

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٧

(٢) مجموع الفتاوى ٢٦/٢٧

.

وإذا صار لأحدهم ذوق ووجد، تأله وسلك طريق الاتحادية، وقال : إنه هو الموجودات كلها، فإذا قيل له : أين ذلك النفي من هذا الإثبات ؟ قال : ذلك وجدي، وهذا ذوقي . فيقال لهذا الضال : كل ذوق ووجد لا يطابق الاعتقاد فأحدهما أو كلاهما باطل، وإنما الأذواق والمواجيد نتائج المعارف والاعتقادات، فإن علم القلب وحاله متلازمان، فعلى قدر العلم والمعرفة يكون الوجد والمحبة والحال .

ولو سلك هؤلاء طريق الأنبياء والمرسلين عليهم السلام الذين أمروا بعبادة الله تعالى وحده لا شريك له، ووصفوه بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله واتبعوا طريق السابقين الأولين، لسلكوا طريق الهدى، ووجدوا برد اليقين وقرة العين، فإن الأمر كما قال بعض الناس : إن الرسل." (١)

"ص -٤٠- فيقال لهم علم الخلق بإمتناع الخلو من هذين النقيضين، هو علم مطلق لا يستثني منه موجود، والتحيز المذكور أن أريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به، فهذا هو الداخل في العالم، وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي مباين لها متميز عنها، فهذا هو الخروج، فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم، وتارة ما هو خارج العالم، فإذا قيل ليس بمتحيز، كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه .

فهم غيروا العبارة، ليوهموا من لا يفهم **حقيقة قولهم** أن هذا معنى آخر، وهو المعنى الذي علم فساده بضرورة العقل، كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحي ولا ميت، ولا موجود ولا معدوم، ولا عالم ولا جاهل.." (٢)

"ص -٧٥- وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود، أو الحياة أو الحي، أو العلم أو العليم، أو السمع أو البصر، أو السميع أو البصير، أو القدرة أو القدير، والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه .

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال، كالوجود والحياة، والعلم والقدرة، ولم يكن في ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق، لم يكن في إثبات هذا محذور أصلا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودين لابد بينهما من مثل هذا، ومن نفي هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود .

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٧

(٢) مجموع الفتاوى ٤٥/٣٢

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا **حقيقة قول** الجهمية سموهم معطلة، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئا، وربما قالت الجهمية : هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفي القدر المشترك مطلقا لزم التعطيل العام .
والمعاني التي يوصف بها الرب تعالى كالحياة، والعلم والقدرة، بل الوجود والثبوت، والحقيقة ونحو ذلك تجب لوازمها، فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلا، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة، وعلم ونحو ذلك .." (١)

"ص -٣٥٢- عنه، أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم . وهذا غلط على مذهبه، وعلى الشريعة .

ومنهم من لم يكفر أحدا من هؤلاء إلحاقا لأهل البدع بأهل المعاصي،قالوا : فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحدا بذنب،فكذلك لا يكفرون أحدا ببدعة .

والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير [الجهمية المحضة] ، الذين ينكرون الصفات، **وحقيقة قولهم** أن الله لا يتكلم ولا يرى، ولا يباين الخلق، ولا له علم ولا قدرة، ولا سمع ولا بصر ولا حياة، بل القرآن مخلوق، وأهل الجنة لايرونه كما لا يراه أهل النار، وأمثال هذه المقالات .

وأما الخوارج والروافض، ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره .

وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال .

وفصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصلين :

أحدهما : أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقا؛ فإن الله منذ بعث محمدا صلى الله عليه وسلم، وأنزل عليه القرآن، وهاجر إلى المدينة، صار الناس ثلاثة أصناف : مؤمن به، وكافر به مظهر الكفر،." (٢)

"ص -٣٥٤- حتى أخطأ ما أخطأ من السنة، فهذا ليس بكافر ولا منافق، ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقا أو عاصيا، وقد يكون مخطئا متأولا مغفورا له خطؤه، وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، فهذا أحد الأصلين .

والأصل الثاني : أن المقالة تكون كفرا، كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر

---

(١) مجموع الفتاوى ٨٠/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى ٩/٤٣

والميسر ونكاح ذوات المحارم، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب، وكذا لا يكفر به جاحده، كمن هو حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام، فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول، ومقالات الجهمية هي من هذا النوع؛ فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه، ولما أنزل الله على رسوله .

وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جدا مشهورة وإنما يردونها بالتحريف .

الثاني : أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع، وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع . فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله، فأصل الكفر الإنكار لله .." (١)

"ص -٣٢٦- حيوان، واختلاف من جهة أن هذا ناطق وهذا صاهل، وغير ذلك من الأمور، كان بين الصفتين من التشابه والاختلاف بحسب ما بين الذاتين؛ وذلك أن الذات المجردة عن الصفة لا توجد إلا في الذهن، فالذهن يقدر ذاتا مجردة عن الصفة، ويقدر وجودا مطلقا لا يتعين، وأما الموجودات في أنفسها فلا يمكن فيها وجود ذات مجردة عن كل صفة، ولا وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص ، وإذا قال من قال من أهل الإثبات للصفات : [أنا أثبت صفات الله زائدة على ذاته] : فحقيقة ذلك أنا نثبتها زائدة على ما أثبتها النفاة من الذات . فإن النفاة اعتقدوا ثبوت ذات مجردة عن الصفات، فقال أهل الإثبات : نحن نقول بإثبات صفات زائدة على ما أثبته هؤلاء .

وأما الذات نفسها الموجودة فتلك لا يتصور أن تتحقق بلا صفة أصلا، بل هذا بمنزلة من قال : أثبت إنسانا، لا حيوانا، ولا ناطقا، ولا قائما بنفسه، ولا بغيره، ولا له قدرة، ولا حياة، ولا حركة، ولا سكون، أو نحو ذلك، أو قال : أثبت نخلة ليس لها ساق، ولا جذع، ولا ليف، ولا غير ذلك؛ فإن هذا يثبت ما لا حقيقة له في الخارج، ولا يعقل؛ ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات [معطلة] ؛ لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله ـ تعالى ـ وإن كانوا هم قد لا يعلمون أن قولهم مستلزم للتعطيل، بل يصفونه بالوصفين المتناقضين فيقولون : هو موجود قديم واجب، ثم ينفون." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ١١/٤٣

(٢) مجموع الفتاوى ٨/٨٠

"ص -٣٢٧- لوازم وجوده، فيكون **حقيقة قولهم** : موجود ليس بموجود، حق ليس بحق، خالق ليس بخالق، فينفون عنه النقيضين، إما تصريحا بنفيهما، وإما إمساكا عن الإخبار بواحد منهما .

ولهذا كان محققوهم ـ وهم القرامطة ـ ينفون عنه النقيضين، فلا يقولون : موجود ولا لا موجود، ولا حي ولا لا حي، ولا عالم ولا لاعالم ، قالوا : لأن وصفه بالإثبات تشبيه له بالموجودات، ووصفه بالنفي فيه تشبيه له بالمعدومات . فآل بهم إغراقهم في نفي التشبيه إلى أن وصفوه بغاية التعطيل .

ثم إنهم لم يخلصوا مما فروا منه، بل يلزمهم على قياس قولهم أن يكونوا قد شبهوه بالممتنع الذي هو أخس من الموجود والمعدوم الممكن . ففروا في زعمهم من تشبيهه بالموجودات والمعدومات، ووصفوه بصفات الممتنعات التي لا تقبل الوجود، بخلاف المعدومات الممكنات،وتشبيهه بالممتنعات شر من تشبيهه بالموجودات والمعدومات الممكنات .

وما فر منه هؤلاء الم لاحدة ليس بمحذور ، فإنه إذا سمي حقا موجودا قائما بنفسه حيا عليما رءوفا رحيما ، وسمى المخلوق بذلك، لم يلزم من ذلك أن يكون مماثلا للمخلوق أصلا، ولو كان هذا حقا، لكان كل موجود مماثلا لكل موجود، ولكان كل معدوم مماثلا لكل معدوم، ولكان كل ما ينفي عنه شيء من الصفات مماثلا لكل ما ينفي عنه ذلك الوصف.." (١)

"ص -٣٣٤- تكون الحقائق الموجودة في الخارج مركبة من الصفات الخاصة والعامة، ولا أن يكون بعض صفاتها اللازمة داخلة في الحقيقة ذاتيا لها، وبعضها خارجا عن الحقيقة عارضا لها، كما يزعمه أهل المنطق اليوناني ،

وهذا الموضع مما ضلوا فيه، وضل بسبب ضلالهم فيه الطوائف الذين اتبعوهم في ذلك من النظار، وقلدهم في ذلك من لم يفهم **حقيقة قولهم** ولوازمه، ولم يتصوره تصورا تاما

وإن أرادوا بالتركيب أنه موصوف بالحياة والنطق ـ وإحدى الصفتين يوجد نظيرها في سائر الحيوان، والأخرى مختصة بالإنسان ـ فهذا معنى صحيح .

وإن أرادوا به أن حيوانيته مشتركة بينه وبين غيره، فقد غلطوا؛ فإن حيوانية كل حيوان كناطقية كل ناطق، وذلك مختص بمحله .

وكذلك إن أرادوا بالتركيب أن هنا موجودا موصوفا بأنه حيوان غير الموجود الموصوف بأنه ناطق وصاهل، وأن الإنسان مركب من هذا الموجود وهذا الموجود، والفرس مركب من هذا الموجود وهذا الموجود، فقد

---

(١) مجموع الفتاوى ٩/٨٠

غلطوا، بل لا موجود إلا هذا الإنسان الموصوف بأنه حيوان ناطق، وهذا الفرس الموصوف بأنه حيوان صاهل، وكذلك سائر الحيوانات والموجودات، فقول القائل : الإنسان مركب من هذا وهذا، إذا أريد به أن هنا شيئا." (١)

"ص -٥٤٠- من لوازم وجوده، فلو بطلت حركته لفسد . ولم يقل أرسطو : إن العلة الأولى أبدعت الأفلاك، ولا قال : هو موجب بذاته، كما يقوله من يقول من متأخري الفلاسفة؛ كابن سينا وأمثاله، ولا قال : إن الفلك قديم وهو ممكن بذاته؛ بل كان عندهم ما عند سائر العقلاء أن الممكن هوالذي يمكن وجوده وعدمه، ولا يكون كذلك إلا ما كان محدثا، والفلك عندهم ليس بممكن بل هو قديم لم يزل، **وحقيقة قولهم** إنه واجب لم يزل ولا يزال .

فلهذا لا يوجد في عامة كتب الكلام المتقدمة القول بقدم العالم، إلا عمن ينكر الصانع، فلما أظهر من أظهر من الفلاسفة؛ كابن سينا وأمثاله، أن العالم قديم عن علة موجبة بالذات قديمة، صار هذا قولا آخر للقائلين بقدم العالم، أزالوا به ما كان يظهر من شناعة قولهم من إنكار صانع العالم، وصاروا أيضا يطلقون ألفاظ المسلمين من أنه مصنوع ومحدث ونحو ذلك، ولكن مرادهم بذلك أنه معلول قديم أزلي، لا يريدون بذلك أن الله أحدث شيئا بعد أن لم يكن، وإذا قالوا : إن الله خالق كل شيء، فهذا معناه عندهم، فصار المتأخرون من المتكلمين يذكرون هذا القول، والقول المعروف عن أهل الكلام في معنى حدوث العالم الذي يحكونه عن أهل الملل كما تقدم، كما يذكر ذلك الشهرستاني والرازي والآمدي وغيرهم .

وهذا الأصل الذي ابتدعه الجهمية ومن اتبعهم من أهل الكلام، من امتناع." (٢)

"ص -٥٤٥- واعتدوا به على من نازعهم من المسلمين، وفتحوا لعدو الإسلام بابا إلى مقصوده .

فإن **حقيقة قولهم** إن الرب لم يكن قادرا، ولا كان الكلام والفعل ممكنا له، ولم يزل كذلك دائما مدة، أو تقدير مدة لا نهاية لها، ثم إنه تكلم وفعل من غير سبب اقتضى ذلك، وجعلوا مفعوله هو فعله، وجعلوا فعله وإرادة فعله قديمة أزلية والمفعول متأخرا، وجعلوا القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح وكل هذا خلاف المعقول الصريح وخلاف الكتاب والسنة، وأنكروا صفاته ورؤيته، وقالوا : كلامه مخلوق، وهو خلاف دين الإسلام .

والذين اتبعوهم وأثبتوا الصفات قالوا : يريد جميع المرادات بإرادة واحدة، وكل كلام تكلم به أو يتكلم به

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢٩/٨٠

إنما هو شيء واحد لا يتعدد ولا يتبعض، وإذا رؤى رؤى لابمواجهة، ولا بمعاينة، وإنه لم يسمع ولم ير الأشياء حتى وجدت، ثم لما وجدت لم يقم به أمر موجود، بل حاله قبل أن يسمع ويبصر كحاله بعد ذلك، إلى أمثال هذه الأقوال التي تخالف المعقول الصريح والمنقول الصحيح .

ثم لما رأت الفلاسفة أن هذا مبلغ علم هؤلاء، وأن هذا هو الإسلام الذي عليه هؤلاء، وعلموا فساد هذا أظهروا قولهم بقدم العالم، واحتجوا بأن تجدد الفعل بعد أن لم يكن ممتنع، بل لابد لكل متجدد من سبب حادث،." (١)

"ص -٥٤٦- وليس هناك سبب، فيكون الفعل دائما، ثم ادعوا دعوى كاذبة لم يحسن أولئك أن يبينوا فسادها وهو : أنه إذا كان دائما، لزم قدم الأفلاك والعناصر .

ثم إنهم لما أرادوا تقرير [النبوة] جعلوها فيضا يفيض على نفس النبي من العقل الفعال أو غيره،من غير أن يكون رب العالمين يعلم له رسولا معينا، ولا يميز بين موسى وعيسى ومحمد صلوات الله عليهم أجمعين ولا يعلم الجزئيات، ولا نزل من عنده ملك، بل جبريل هو خيال يتخيل في نفس النبي أو هو العقل الفعال، وأنكروا أن تكون السموات والأرض خلقت في ستة أيام، وأن السموات تنشق وتنفطر، وغير ذلك مما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم .

وزعموا أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم إنما أراد به خطاب الجمهور، مما يخيل إليهم بما ينتفعون به من غير أن يكون الأمر في نفسه كذلك، ومن غير أن تكون الرسل بينت الحقائق، وعلمت الناس ما الأمر عليه .

ثم منهم من يفضل الفيلسوف على النبي صلى الله عليه وسلم . **وحقيقة قولهم** : إن الأنبياء كذبوا لما ادعوه من نفع الناس، وهل كانوا جهالا ؟ على قولين لهم . إلى غير ذلك من أنواع الإلحاد و الكفر الصريح والكذب البين على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .." (٢)

"ص -٢٣٥- فعل يفعله الرب، كما قال ذلك الأوزاعي، وحماد بن زيد، والفضيل بن عياض،وأحمد بن حنبل، وغيرهم .

وأيضا، فقد قال صلى الله عليه وسلم : " لله أشد أذنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن، من صاحب القينة إلى قينته " ، وفي الحديث الصحيح الآخر : " ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي حسن الصوت، يتغنى

(١) مجموع الفتاوى ٢٣٤/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣٥/٨٠

بالقرآن، يجهر به " [أذن يأذن أذنا : أي : استمع يستمع استماعا] ، ﴿ وأذنت لربها وحقت ﴾ [الانشقاق : ٢] . فأخبر أنه يستمع إلى هذا، وهذا .

وفي الصحيح : " لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها " ، فأخبر أنه لا يزال يتقرب بالنوافل بعد الفرائض .

وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربه تعالى قال : " قال الله : أنا عند ظني عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني؛ إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي . وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم " وحرف [إن] حرف الشرط، والجزاء يكون بعد الشرط، فهذا يبين أنه يذكر العبد إن ذكره في نفسه، وإن ذكره في ملأ ذكره في ملأ خير منهم . والمنازع يقول : ما زال يذكره أزلا وأبدا، ثم يقول : ذكره، وذكر غيره، وسائر ما يتكلم الله به هو شيء واحد، لا يتبعض ولا يتعدد، **فحقيقة قوله** : إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، ولا يذكر أحدا .." (١)

"ص -٢٥١- الكمال، قال تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ [القصص : ٨٨] ، وقال تعالى : ﴿ كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ [الرحمن : ٢٦، ٢٧] .

ولكن هؤلاء النفاة، هم الذين يلزمهم أن يكون قد تغير، فإنهم يقولون : كان في الأزل لا يمكنه أن يقول شيئا، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، وكان ذلك ممتنعا عليه لا يتمكن منه، ثم صار الفعل ممكنا يمكنه أن يفعل .

ولهم في الكلام قولان : من يثبت الكلام المعروف وقال : إنه يتكلم بمشيئته وقدرته قال : إنه صار الكلام ممكنا له بعد أن كان ممتنعا عليه، ومن لم يصفه بالكلام المعروف، بل قال : إنه يتكلم بلا مشيئة وقدرة كما تقوله الكلابية، فهؤلاء أثبتوا كلاما لا يعقل، ولم يسبقهم إليه أحد من المسلمين، بل كان المسلمون قبلهم على قولين :

فالسلف وأهل السنة يقولون : إنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وكلامه غير مخلوق . والجهمية يقولون : إنه مخلوق بقدرته ومشيئته، فقال هؤلاء : بل يتكلم بلا مشيئته وقدرته، وكلامه شيء واحد لازم لذاته، وهو حروف، أو حروف وأصوات أزلية لازمة لذاته، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والمقصود أن هؤلاء كلهم، الذين يمنعون أن الرب لم يزل يمكنه أن يفعل ما يشاء، ويقولون : ذلك يستلزم

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٩٣

وجود حوادث لا تتناهى، وذلك محال، فهؤلاء يقولون : صار الفعل ممكنا له بعد أن كان ممتنعا عليه، **وحقيقة قولهم** : أنه." (١)

"ص -٣٠٧- الفلاسفة . وقد يقولون : مقدار حركتها هو الزمان، فقلنا بموجب قدم نوع الحركة والزمان مع حدوث الأجسام .

فهذا قول هؤلاء المتبعين للطائفتين .

وقد قلنا : إنهم اتبعوا كل طائفة فيما أخطأت فيه، وأما تناقضهم؛ فلأن المتكلمين إنما اعتمدوا في حدوث الأجسام على امتناع حوادث لا أول لها، هذا عمدتهم، وإلا فمتى جاز وجود حوادث لا بداية لها أمكن أن يكون قبل كل حادث حادث، فلا يلزم حدوث ما تقوم به الحوادث المتعاقبة، فإن كان هذا الأصل الذي بنى عليه المتكلمون أصلا صحيحا ثابتا، امتنع وجود حركات غير متناهية للنفس وغير النفس، وحينئذ فمن قال بموجب هذا الأصل مع قوله بوجود حوادث لا أول لها في النفس أو غيرها، فقد تناقض . **وحقيقة قوله** : يمتنع وجود حوادث لا أول لها، ويجب وجود حوادث لا أول لها .

وإن كان هذا الأصل باطلا بطلت أدلتهم على حدوث الأجسام، ولزم جواز وجود حوادث لا أول لها، وحينئذ فيجوز قدم نوعها، فالقول بوجوب حدوثها كلها وإن سبب الحدوث هو حال للنفس تناقض .

وأيضا، فإن النفس عند الفلاسفة يمتنع وجودها بدون الجسم، ويمتنع وجود الحركة فيها إلا مع الجسم، وإنما تكون نفسا إذا كانت مقارنة للجسم كنفس الإنسان مع بدنه . فنفس الفلك إذا فارقت المادة وهي الهيولي." (٢)

"ص -٣١٠- الأصوات المسموعة من القراء، أو يسمع من القراء صوتان : الصوت القديم، وصوت محدث .

والصوت القديم، قال بعضهم : إنه حل في المحدث، وقال بعضهم : ظهر فيه ولم يحل، وقال بعضهم : هو فيه، ولا نقول : ظهر ولا حل . والقائلون بهذا طائفة من أهل الحديث والفقه، والتصوف، من أصحاب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، وهؤلاء حلولية في الصفات دون الذات، وقد وافقهم طائفة أخرى من السالمية والصوفية .

وأولئك يقولون بحلول الذات أيضا في كل شيء، وأنه يتجلى لكل شيء بصورته، وقولهم من جنس قول

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٦/٩٣

(٢) مجموع الفتاوى ٢١/٩٦

القائلين بأنه بذاته في كل مكان، والقائلين بوحدة الوجود . لكن هم يقولون مع ذلك : إنه على العرش، وإنه يحل في قلوب العارفين بذاته، وإنه في كل شيء، كما ذكر ذلك أبو طالب المكي ونحوه .

وأما الأشعرية، فعكس هؤلاء، وقولهم يستلزم التعطيل، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وكلامه معنى واحد، ومعنى آية الكرسي، و آية الدين، والتوراة، والإنجيل واحد وهذا معلوم الفساد بالضرورة . وكذلك الكلمات هي عندهم شيء واحد، **فحقيقة قولهم** : إنه لا رب ولا قرآن ولا إيمان، فقولهم يستلزم التعطيل .

والسالمية حلولية في الذات والصفات، والقائلون بأن الحروف والأصوات القديمة حلت في الناس، حلولية في الصفات دون الذات .." (١)

"ص -٣١٩- رجلا كان يكثر قراءة ﴿ قل هو بله أحد ﴾ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " سلوه لم يفعل ذلك ؟ " فقال : لأنها صفة الرحمن فأنا أحبها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " أخبروه أن الله يحبه " .

فمن وصف موصوفا بأمر ليس هو متصفا به كان كاذبا، فمن وصف الله بأنه خالق، ورازق، وعالم، وقادر، وقال مع ذلك : إنه نفسه ليس متصفا بعلم وقدرة، أو ليس متصفا بفعل هو الخلق والإحياء، كان قد وصفه بأمر، وهو يقول : ليس متصفا به، فيكون قد كذب نفسه فيما وصف به ربه، وجمع بين النقيضين، فقال : هو متصف بهذا، ليس متصفا بهذا . وهذا حقيقة أقوال النفاة فإنهم يثبتون أمورا هي حق ويقولون ما يستلزم نفيها، فيجمعون بين النقيضين ويظهر في أقوالهم التناقض .

وحقيقة قولهم : أنه موجود ليس بموجود، عالم ليس بعالم، حي ليس بحي؛ ولهذا كان غلاتهم يمتنعون عن الإثبات والنفي معا، فلا يصفونه لا بإثبات، ولا بنفي، كما قد بسط في غير هذا الموضع . ومعلوم أن خلوه عن النفي والإثبات باطل أيضا، فإن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان .

والمقصود هنا أن هذه المقدمة الصحيحة : أنه لو خلقه في محل لكان صفة لذلك المحل، هي مقدمة صحيحة، والسلف وأتباعهم أهل السنة، والجمهور يقولون بها، وأما المعتزلة والأشعرية فيتناقضون فيها، كما تقدم .." (٢)

"ص -٥١٧- سينا] وأتباعه مع أنهم قد قرروا في [المنطق] ما هو معلوم لكل العقلاء : إن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون موجودا في الأعيان، بل في الأذهان، وكان **حقيقة قولهم** : إن الموجود الواجب

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤/٩٦

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/٩٦

ليس موجودا في الخارج، مع أنهم مقرون بما لم يتنازع فيه العقلاء من أن الوجود لابد فيه من موجود واجب الوجود بنفسه .

ومنهم من يقول : هو مطلق لا بشرط كما يقوله القونوي وأمثاله فهؤلاء يجعلونه الوجود الذي يصدق على الواجب والممكن، والواحد والكثير، والذهني والخارجي، والقديم والمحدث، فيكون : إما صفة للمخلوقات، وإما جزءا منها، وإما عينها .

وأولئك يجعلونه الوجود المجرد الذي لا يتقيد بقيد، فلزمهم ألا يكون واجبا ولا ممكنا، ولا عالما ولا جاهلا، ولا قادرا ولا عاجزا، وهم يقولون مع ذلك : إنه عاقل ومعقول وعاشق ومعشوق، فيتناقضون في ضلالهم، ويجعلون الواحد اثنين، والاثنين واحدا، كما أنهم يريدون أن يثبتوا وجودا مجردا عن كل نعت، مطلقا عن كل قيد، وهم مع ذلك يخصونه بما لا يكون لسائر الموجودات؛ ولهذا يقول بعضهم : إن العالم والعلم واحد، وإنه نفس العلم، فيجعلون العالم بنفسه هو العالم بغيره، والموصوف هو الصفة، ويتناقضون أشد من تناقض النصارى في تثليثهم واتحادهم اللذين أفسدوا بهما الإيمان بالتوحيد، والرسالة .." (١)

"ص -١١٧- عند التقييد؛ وهذا يدل على أن **الحقيقة قوله** : " الإيمان بضع وسبعون شعبة " .

وأما حديث جبريل فإن كان أراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام فهو كذلك وهذا هو المعنى الذي أراد النبي صلى الله عليه وسلم قطعا . كما أنه لما ذكر الإحسان أراد الإحسان مع الإيمان والإسلام لم يرد أن الإحسان مجرد عن إيمان وإسلام .

ولو قدر أنه أريد بلفظ [الإيمان] مجرد التصديق فلم يقع ذلك إلا مع قرينة فيلزم أن يكون مجازا وهذا معلوم بالضرورة لا يمكننا المنازعة فيه بعد تدبر القرآن والحديث بخلاف كون لفظ الايمان في اللغة مرادفا للتصديق ودعوى أن الشارع لم يغيره ولم ينقله بل أراد به ما كان يريده أهل اللغة بلا تخصيص ولا تقييد فان هاتين المقدمتين لا يمكن الجزم بواحدة منهما فلا يعارض اليقين كيف وقد عرف فساد كل واحدة من المقدمتين وأنها من أفسد الكلام .

و [أيضا] فليس لفظ الإيمان في دلالته على الأعمال المأمور بها بدون لفظ الصلاة والصيام والزكاة والحج في دلالته على الصلاة الشرعية والصيام الشرعى والحج الشرعى سواء قيل إن الشارع نقله أو أراد

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/١٠٥

الحكم دون الاسم أو أراد الاسم وتصرف فيه تصرف أهل العرف أو خاطب بالاسم مقيدا لا مطلقا .
فإن قيل : الصلاة والحج ونحوهما لو ترك بعضها بطلت بخلاف الإيمان." (١)

"ص -٤٣٦- الكتاب والسنة فهو باطل وكذب، فهو مخالف للشرع والعقل، ﴿ وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا ﴾ [الأنعام : ١١٥] .

فهؤلاء لما اشتهر عندهم عن أهل السنة أنهم يستثنون في الإيمان، ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جعل الإيمان هو ما يموت العبد عليه، وهو ما يوافي به العبد ربه، ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا، فصاروا يحكون هذا عن السلف، وهذا القول لم يقل به أحد من السلف، ولكن هؤلاء حكوه عنهم بحسب ظنهم لما رأوا أن قولهم لا يتوجه إلا على هذا الأصل، وهم يدعون أن ما نصروه من أصل جهم في الإيمان، هو قول المحققين والنظار من أصحاب الحديث . ومثل هذا يوجد كثيرا في مذاهب السلف التي خالفها بعض النظار، وأظهر حجته في ذلك ولم يعرف **حقيقة قول** السلف، فيقول من عرف حجة هؤلاء دون السلف، أو من يعظمهم، لما يراه من تميزهم عليه : هذا قول المحققين . وقال المحققون : ويكون ذلك من الأقوال الباطلة، الم خالفة للعقل مع الشرع، وهذا كثيرا ما يوجد في كلام بعض المبتدعين وبعض الملحدين، ومن آتاه الله علما وإيمانا، علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق، إلا ما هو دون تحقيق السلف لا في العلم ولا في العمل، ومن كان له خبرة بالنظريات والعقليات، وبالعمليات، علم أن مذهب الصحابة دائما أرجح من قول من بعدهم، وأنه لا يبتدع أحد قولا في الإسلام إلا كان خطأ، وكان الصواب قد سبق إليه من قبله .." (٢)

"ص -٥٧٩- وبهذا يظهر أن الاحتجاج بذلك على أن تارك الصلاة لا يكفر حجة ضعيفة، لكنه يدل على أن تارك المحافظة لا يكفر، فإذا صلاها بعد الوقت لم يكفر، ولهذا جاءت في الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها قيل : يا رسول الله، ألا نقاتلهم ؟ قال : " لا، ما صلوا " ، وكذلك لما سئل ابن مسعود عن قوله تعالى : ﴿ أضاعوا الصلاة ﴾ [مريم : ٥٩] ، قال : هو تأخيرها عن وقتها، فقيل له : كنا نظن ذلك تركها، فقال : لو تركوها كانوا كفارا .
والمقصود أنه قد يدخل في الاسم المطلق أمور كثيرة وإن كانت قد تخص بالذكر .
وقيل لمن قال : دخول الأعمال الظاهرة في اسم الإيمان مجاز : نزاعك لفظي، فإنك إذا سلمت أن هذه

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣٠/١١١
(٢) مجموع الفتاوى ٤٨٥/١١١

لوازم الإيمان الواجب الذي في القلب وموجباته كان عدم اللازم موجبا لعدم الملزوم، فيلزم من عدم هذا الظاهر عدم الباطن، فإذا اعترفت بهذا كان النزاع لفظيا وإن قلت ما هو **حقيقة قول** جهم وأتباعه من أنه يستقر الإيمان التام الواجب في القلب مع إظهار ما هو كفر، وترك جميع الواجبات الظاهرة، قيل لك : فهذا يناقض قولك : إن الظاهر لازم له وموجب له، بل قيل : **حقيقة قولك** أن الظاهر يقارن الباطن تارة ويفارقه أخرى، فليس بلازم له ولا موجب ومعلول له، ولكنه دليل إذا وجد دل على وجود الباطن، وإذ عدم لم يدل عدمه على العدم، وهذا **حقيقة قولك** .." (١)

"ص -٥٨٠- وهو أيضا خطأ عقلا كما هوخطأ شرعا، وذلك أن هذا ليس بدليل قاطع، إذ هذا يظهر من المنافق فإنما يبقى دليلا في بعض الأمور المتعلقة بدار الدنيا كدلالة اللفظ على المعنى، وهذا **حقيقة قولك**، فيقال لك : فلا يكون ما يظهر من الأعمال ثمرة للإيمان الباطن ولاموجبا له ومن مقتضاه، وذلك أن المقتضى لهذا الظاهر إن كان هو نفس الإيمان الباطن لم يتوقف وجوده على غيره، فإن ما كان معلولا للشيء وموجبا له لا يتوقف على غيره، بل يلزم من وجوده وجوده، فلو كان الظاهر موجب الإيمان الباطن لوجب ألا يتوقف على غيره، بل إذا وجد الموجب وجد الموجب .

وأما إذا وجد معه تارة وعدم أخرى أمكن أن يكون من موجب ذلك الغير، وأمكن أن يكون موقوفا عليهما جميعا، فإن ذلك الغير إما مستقل بالإيمان أو مشارك للإيمان، وأحسن أحواله أن يكون الظاهر موقوفا عليهما معا على ذلك الغير، وعلى الإيمان، بل قد علم أنه يوجد بدون الإيمان كما في أعمال المنافق، فحينئذ لا يكون العمل الظاهر مستلزما للإيمان، ولا لازما له، بل يوجد معه تارة ومع نقيضه تارة، ولا يكون الإيمان علة له ولا موجبا ولا مقتضيا، فيبطل حينئذ أن يكون دليلا عليه؛ لأن الدليل لابد أن يستلزم المدلول، وهذا هو الحق فإن مجرد التكلم بالشهادتين ليس مستلزما للإيمان النافع عند الله .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لسعد لما قال : هو مؤمن . قال " أو." (٢)

"ص -٥٩٠- مبدع ابدعه هو واجب الوجود بنفسه، بل يقولون العالم نفسه واجب الوجود بنفسه، **فحقيقة قول** هؤلاء شر من قول الدهرية الالهيين، وهو يعود عند التحقق إلى قول الدهرية الطبيعيين .

وقد حدثونا أن ابن عربي تنازع هو والشيخ أبو حفص السهروردي، هل يمكن وقت تجلي الحق لعبد مخاطبة له أم لا ؟ فقال الشيخ أبو حفص السهروردي : نعم يمكن ذلك . فقال ابن عربي : لا يمكن ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢٧/١١٣

(٢) مجموع الفتاوى ١٢٨/١١٣

. وأظن الكلام كان في غيبة كل منهما عن صاحبه، فقيل لابن عربي : أن السهروردي يقول : كذا وكذا . فقال : مسكين ! نحن تكلمنا في مشاهدة الذات، وهو يتكلم في مشاهدة الصفات .

وكان كثير من أهل التصوف، والسلوك، والطالبين لطريق التحقيق والعرفان؛ مع أنهم يظنون أنهم متابعون للرسل، وأنهم متقون للبدع المخالفة له، يقولون هذا الكلام ويعظمونه ويعظمون ابن عربي لقوله مثل هذا، ولا يعلمون أن هذا الكلام بناه على أصله الفاسد في الإلحاد، الذي يجمع بين التعطيل والاتحاد، فإن حقيقة الرب عنده وجود مجرد لا اسم له، ولا صفة، ولا يمكن أن يرى في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا له كلام قائم به، ولا علم ولا غير ذلك، ولكن يرى ظاهرا في المخلوقات متجليا في المصنوعات، وهو عنده غير وجود الموجودات، وشبهه تارة بظهور الكلي في جزئياته، كظهور الجنس في أنواعه والنوع في الخاصة، كما تظهر الحيوانية في كل حيوان، والانسانية في كل إنسان.

وهذا بناه على غلط أسلافه المنطقيين اليونانيين حيث ظنوا أن." (١)

"ص -٥٩٣- الثالث : أن هذا الكلام يعود عند التحقيق إلى أن يكون وجود الخالق عين وجودالمخلوقات، وهم يصرحون بذلك، لكن يدعون المغايرة بين الوجود والثبوت أو بين الوجود والماهية وبين الكل والجزء، وهو المغايرة بين المطلق

والمعين؛ فلهذا كانوا يقولون بالحلول تارة يجعلون الخالق حالا في المخلوقات

وتارة محلا لها، وإذا حقق الأمر عليهم بعدم المغايرة كان **حقيقة قولهم** أن الخالق هو نفس المخلوقات، فلا خالق ولا مخلوق وإنما العالم واجب الوجود بنفسه .

الرابع : أنهم يقرون بما يزعمونه من التوحيد عن التعدد في صفاته الواجبة وأسمائه، وقيام الحوادث به وعن كونه جسما أو جوهرا ثم هم عند التحقيق يجعلونه عين الأجسام الكائنة الفاسدة المستقذرة، ويصفونه بكل نقص، كما صرحوا بذلك قالوا : ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات، وأخبر بذلك عن نفسه، وبصفات النقص، وبصفات الذم . وقالوا : العلي لذاته هو الذي يكون له الكمال الذي يستغرق به جميع الأمور الوجودية، والنسب العدمية سواء كانت محمودة عرفا وعقلا وشرعا أو مذمومة عرفا وعقلا وشرعا، وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة، فهو متصف عندهم بكل صفة مذمومة، كما هو متصف بكل صفة محمودة .

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣٨/١١٣

وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع، فإن أمرهم أعظم من أن يبسط هنا .
ولكن المقصود التنبيه على تشابه رؤوس الضلال حتى إذا فهم المؤمن." (١)

"ص –٢٧– الله حق قدره، وإنهم داخلون في هذه الآية، وإنهم لم يثبتوا قدرته لا على فعل ولا على الكلام بمشيئته، ولا علي نزوله، ولا على إنزاله منه شيئا، فهم من أبعد الناس عن التصديق بقدرة الله، وأنه على كل شيء قدير، وإذا لم يكن قديرا لم يكن قويا، ويلزمهم أنه لم يخلق شيئا، فيلزمهم الدخول في قوله : ﴿ضعف الطالب والمطلوب . ما قدروا الله حق قدره إن الله لقوي عزيز ﴾ [الحج : ٧٣، ٧٤] .
فهم ينفون حقيقة قدرته في الأزل، **وحقيقة قولهم** : إنه صار قادرا بعد أن لم يكن، والقدرة التي يثبتونها لا حقيقة لها.

وهذا أصل مهم، من تصوره عرف حقيقة الأقوال الباطلة، وما يلزمها من اللوازم، وعرف الحق الذي دل عليه صحيح المنقول، وصريح المعقول، لا سيما في هذه الأصول التي هي أصول كل الأصول، والضالون فيها لما ضيعوا الأصول حرموا الوصول، وقد تبين أنه كلما تحققت الحقائق، وأعطى النظر والاستدلال حقه من التمام؛ كان ما دل عليه القرآن هو الحق، وهو الموافق للمعقول الصريح الذي لم يشتبه بغيره مما يسمى معقولا، وهو مشتبه مختلط، كما قال مجاهد في قوله تعالى : ﴿إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا ﴾ [الأنعام : ١٥٩] ، قال : هم أهل البدع والشبهات، فهم في أمور مبتدعة في الشرع، مشتبهة في العقل.
والصواب : هو ما كان موافقا للشرع مبينا في العقل، فإن الله سبحانه أخبر أن القرآن منزل منه، وأنه تنزيل منه، وأنه كلامه، وأنه قوله، وأنه كفر من قال : إنه قول البشر، وأخبر أنه قول رسول كريم من الملائكة ورسول كريم." (٢)

"ص – ٣٠– يزال قادرا على ما يشاؤه بمشيئته، فلم يزل متكلما إذا شاء وكيف شاء، وهذا قول السلف والأئمة كابن المبارك وأحمد.
إلى أن قال : وفي صحيح البخاري تعليقا عن سعيد بن جبير؛ أن رجلا سأل ابن عباس عن قوله : ﴿وكان الله غفورا رحيما ﴾ [الأحزاب : ٧٣] ، ﴿وكان الله عزيزا حكيما ﴾ [الفتح : ٧] ، ﴿وكان الله سميعا بصيرا ﴾ [النساء : ١٣٤] ، فكأنه كان فمضى، فقال ابن عباس : قوله : ﴿وكان الله ﴾ ، ﴿وكان الله ﴾ فإنه يجل نفسه عن ذلك، وسمى نفسه بذلك لم يجله أحد غيره، وكان أي : لم يزل كذلك . رواه عبد

---

(١) مجموع الفتاوى ١٤١/١١٣

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/١٢٠

بن حميد في تفسيره مسندا موصولا، ورواه ابن المنذر أيضا في تفسيره، وهذا لفظ رواية عبد .

والمقصود هنا التنبيه على تنازع الناس في مسألة القدرة . وفي الحقيقة أنه من لم يقل بقول السلف فإنه لا يثبت لله قدرة، ولا يثبته قادرا، فالجهمية ومن اتبعهم، والمعتزلة والقدرية المجبرة والنافية، **حقيقة قولهم** : إنه ليس قادرا وليس له الملك، فإن الملك إما أن يكون هو القدرة، أو المقدور، أو كلاهما، وعلى كل تقدير فلابد من القدرة، فمن لم يثبت له القدرة حقيقة لم يثبت له ملكا، كما لا يثبتون له حمدا.

إلى أن قال : وأيضا فالقديم الأزلي : القيوم الصمد الواجب الوجود بنفسه، الغني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، أحق بالكمال من الممكن المحدث المفتقر، فيمتنع أن يكون هذا قادرا على الكلام والفعل، والقيوم." (١)

"ص -٤٨- وأما زيد بن أسلم، ووهب بن منبه، ونحوهم، فحاشاهم من مثل هذا، فإنهم كانوا من أعظم الناس تعظيما للأمر والنهي، والوعد والوعيد ،ولكن قصدوا الرد على المكذبين بالقدر، القائلين : بأنه يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وهؤلاء **حقيقة قولهم** : أنه لا يقدر على تعبيدهم، وتصريفهم تحت مشيئته، فأرادوا إبطال قول هؤلاء، ونعم ما أرادوا ! لكن الكلام فيما أريد بالآية .

وقول أولئك الإباحية يشبه قول من قال : إن العارف إذا شهد المشيئة سقط عنه الملام، وأنه إذا شهد الحكم يعني المشيئة لم يستحسن ولم يستقبح سببه، ونحو هذا من أقوال هؤلاء الذين تشبه أقوالهم أقوال المشركين الذين قالوا : ﴿لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ، كما قد بسط الكلام عليه، وبين أن إثبات القدر السابق حق، لكن ذلك هو الذي يصير العبد إليه، ليس هو الذي فطر عليه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : (كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء ؟) . فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ضربه : أن البهيمة تولد سليمة ثم تجدع، والجدع كان مقدرا عليها، كذلك العبد يولد على الفطرة سليما، ثم يفسد بالتهود والتنصير، وذلك كان مكتوبا أن يكون .

وصاحب هذا القول إنما قاله ليبين ما خلقوا له، وقد قصد هذا طائفة." (٢)

"ص -١٤٩- الأزل، قيل ذاك كان حاصلا بدون ما أحدثه من المفعولات، فامتنع أن تكون المفعولات فعلت لكي يحصل ذاك، فقولكم كما تضمن أن المفعولات تحدث بلا سبب يحدثه الله تعالى

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٦/١٢٠

(٢) مجموع الفتاوى ٤٦/١٢٠

يتضمن أنه يفعلها بلا حكمة يحبها ويرضاها، قالوا : فقولكم يتضمن نفي إرادته المقارنة ومحبته وحكمته التي لا يحصل الفعل إلا بها .

والفرقة الثانية قالوا : إن الحكمة المتعلقة به تحصل بمشيئته وقدرته كما يحصل الفعل بمشيئته وقدرته . قالوا : وإن قام ذلك بذاته، فهو كقيام سائر ما أخبر به من صفاته وأفعاله بذاته . والمعتزلة تنفي قيام الصفات والأفعال به وتسمى الصفات أعراضا والأفعال حوادث، ويقولون : لا تقوم به الأعراض ولا الحوادث، فيتوهم من لم يعرف حقيقة قولهم أنهم ينزهون الله تعالى عن النقائص والعيوب والآفات، ولا ريب أن الله يجب تنزيهه عن كل عيب ونقص وآفة، فإنه القدوس السلام الصمد السيد الكامل في كل نعت من نعوت الكمال كمالا يدرك الخلق حقيقته، منزه عن كل نقص تنزيها لا يدرك الخلق كماله، وكل كمال ثبت لموجود من غير استلزام نقص، فالخالق تعالى أحق به وأكمل فيه منه، وكل نقص ينزه عنه مخلوق فالخالق أحق بتنزيهه عنه وأولى ببراءته منه .

روينا من طريق غير واحد كعثمان بن سعيد الدارمي، وأبي جعفر الطبري، وأبي بكر البيهقي وغيرهم في تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿الصمد ﴾ قال : السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل." (١)

"ص -٣١٧- كان ينبغي أن يبوح به، فإن هذا من الأسرار التي لا يتكلم بها إلا مع خواص الناس، وهي مما تطوى ولا تروى وينشدون :

من باح بالسر كان القتل شيمته من الرجال ولم يأخذ له ثار

باحوا بالسر تباح دماؤهم وكذا دماء البائحين تباح

وحقيقة قول هؤلاء يشبه قول قائل : إن ما قاله النصارى في المسيح حق، وهو موجود لغيره من الأنبياء والأولياء، لكن ما يمكن التصريح به؛ لأن صاحب الشرع لم يأذن في ذلك، وكلام صاحب منازل السائرين وأمثاله يشير إلى هذا، وتوحيده الذي قال فيه :

ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد

توحيد من يخبر عن نعته عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده ونعت من ينعته لا حد

فإن حقيقة قول هؤلاء : أن الموحد هو الموحد، وأن الناطق بالتوحيد على لسان العبد هو الحق، وأنه لا

---

(١) مجموع الفتاوى ٧٨/١٢٤

يوحده إلا نفسه فلا يكون الموحد إلا الموحد، ويفرقون بين قول فرعون : ﴿أنا ربكم الأعلى ﴾ [النازعات : ٢٤] ، وبين قول الحلاج : أنا الحق وسبحاني، فإن فرعون قال ذلك وهو يشهد نفسه، فقال عن نفسه، وأما أهل الفناء فغابوا عن نفوسهم، وكان الناطق على لسانهم غيرهم .." (١)

"ص –٣٤١– بمشيئته وقدرته، وهو خالقه، سواء في ذلك أفعال العباد وغيرها، ثم قالوا : وإذا كان مريدا لكل حادث والإرادة هي المحبة والرضا، فهو محب راض لكل حادث، وقالوا : كل مافي الوجود من كفر وفسوق وعصيان فإن الله راض به محب له، كما هو مريد له .

فقيل لهم : فقد قال تعالى : ﴿لا يحب الفساد ﴾ [البقرة : ٢٠٥] ، ﴿ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ [الزمر : ٧] . فقالوا : هذا بمنزلة أن يقال : لا يريد الفساد، ولا يريد لعباده الكفر، وهذا يصح علي وجهين :

وإما أن يكون خاصا بمن لم يقع منه الكفر والفساد، ولا ريب أن الله لا يريد ولا يحب مالم يقع عندهم، فقالوا : معناه لا يحب الفساد لعباده المؤمنين، ولا يرضاه لهم .

وحقيقة قولهم : أن الله أيضا لا يحب الإيمان ولا يرضاه من الكفار . فالمحبة والرضا عندهم كالإرادة عندهم متعلقة بما وقع دون مالم يقع، سواء كان مأمورا به أو منهيا عنه . وسواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم، وعندهم أن الله يحب ما وجد من الكفر والفسوق والعصيان، ولا يحب ما لم يوجد من الإيمان والطاعة، كما أراد هذا دون هذا .

والوجه الثاني : قالوا : لا يحب الفساد دينا، ولا يرضاه دينا، وحقيقة هذا القول أنه لا يريده دينا، فإنه إذا أراد وقوع الشيء على صفة لم يكن مريدا له علي خلاف تلك الصفة، وهو إذا أراد وقوع شيء مع شيء." (٢)

"ص –٣٤٤– أمران إضافيان، فربما نفع هذا ما ضر هذا . كما يقال : مصائب قوم عند قوم فوائد .

فلما كان هذا **حقيقة قولهم** الذي يعتقدونه ويشهدونه صاروا حزبين :

حزبا من أهل الكلام والرأي أقروا بالفرق الطبيعي، وقالوا : ما ثم فرق إلا الفرق الطبيعي، ليس هنا فرق يرجع إلى الله بأنه يحب هذا ويبغض هذا .

ثم منهم من يضعف عنده الوعد والوعيد، إما لقوله بالإرجاء، وإما لظنه أن ذلك لمصالح الناس في الدنيا إقامة للعدل، كما يقول : ذلك من يقوله من المتفلسفة، فلا يبقى عنده فرق بين فعل وفعل إلا ما يحبه هو

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦/١٣٣

(٢) مجموع الفتاوى ٤٠/١٣٣

ويبغضه، فما أحبه هو كان الحسن الذي ينبغي فعله، وما أبغضه كان القبيح الذي ينبغي تركه، وهذا حال كثير من أهل الكلام والرأي؛ الذين يرون رأي جهم والأشعري ونحوهما في القدر، تجدهم لا ينتهون في المحبة والبغضة والموالاة والمعاداة إلا إلى محض أهوائهم وإرادتهم، وهو الفرق الطبيعي .

ومن كان منهم مؤمنا بالوعد فإنه قد يفعل الواجبات، ويترك المحرمات لكن لأجل ما قرن بهما من الأمور الطبيعية في الآخرة من أكل وشرب ، ونكاح، وهؤلاء ينكرون محبة الله، والتلذذ بالنظر إليه، وعندهم إذا قيل : إن." (١)

"ص -٣٥٣- العرب وغيرهم، وإن هؤلاء القدرية الجبرية الجهمية أهل الفناء في توحيد الربوبية، حقيقة قولهم من جنس قول المشركين الذين قالوا : ﴿لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ﴾ [الأنعام : ١٤٨] قال الله تعالى : ﴿كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون . قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين ﴾ [الأنعام : ١٤٨، ١٤٩] .

فإن هؤلاء المشركين لما أنكروا ما بعثت به الرسل من الأمر والنهي، وأنكروا التوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهم يقرون بتوحيد الربوبية، وأن الله خالق كل شيء، ما بقى عندهم من فرق من جهة الله تعالى بين مأمور ومحظور، فقالوا : ﴿لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ، وهذا حق، فإن الله لو شاء ألا يكون هذا لم يكن، لكن أي فائدة لهم في هذا، هذا غايته أن هذا الشرك والتحريم بقدر، ولا يلزم إذا كان مقدورا أن يكون محبوبا مرضيا لله، ولا علم عندهم بأن الله أمر به ولا أحبه ولا رضيه بل ليسوا في ذلك إلا على ظن وخرص .

فإن احتجوا بالقدر، فالقدر عام لا يختص بحالهم .

وإن قالوا : نحن نحب هذا، ونسخط هذا، فنحن نفرق الفرق الطبيعي؛ لانتفاء الفرق من جهة الحق، قال تعالى : لا علم عندكم بانتفاء الفرق من جهة الله تعالى، والجهمية المثبتة للشرع تقول : بأن الفرق الثابت هو أن التوحيد." (٢)

"ص -٥١١- وفي هذا الحديث قوله : " أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي " ، ومن نعمه على عبده المؤمن، ما ييسره له من الإيمان والحسنات فإنها من فضله وإحسانه ورحمته وحكمته، وسيئات العبد

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣٣/٤٣

(٢) مجموع الفتاوى ١٣٣/٥٢

من عدله وحكمته؛ إذ كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وهو لا يسأل عما يفعل ؛ لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرد قهره وقدرته، كما يقوله جهم وأتباعه، وقد بسط الكلام على هذا وبين **حقيقة قوله** : " والخير بيديك، والشر ليس إليك " وإن كان خالق كل شيء، وبين أن الشر لم يضف إلى الله في الكتاب والسنة، إلا على أحد وجوه ثلاثة :

إما بطريق العموم، كقوله : ﴿الله خالق كل شيء﴾ [الرعد : ١٦، الزمر : ٦٢] ، وإما بطريقة إضافته إلى السبب، كقوله : ﴿من شر ما خلق﴾ [الفلق : ٢] .

وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن : ﴿وأنا لا ندري أشر أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشدا﴾ [الجن : ١٠] .

وقد جمع في الفاتحة الأصناف الثلاثة، فقال : ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ [الفاتحة : ٢] ، وهذا عام . وقال : ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ [الفاتحة : ٧] ، فحذف فاعل الغضب . وقال : ﴿ولا الضالين﴾ [الفاتحة : ٧] ، فأضاف الضلال إلى المخلوق، ومن هذا قول الخليل : ﴿وإذا مرضت فهو يشفين﴾ [الشعراء : ٨٠] ،." (١)

"ص -٥٤٨- يحتاج إلى منازعة شياطين الإنس والجن، ودفع ما قدر من الشر بما قدره الله من الخير . وعليه مع ذلك أن يستعين بالله فإنه لا حول ولا قوة إلا به . وأن يكون عمله خالصا لله، فإن الله لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه، وهذا **حقيقة قولك** : ﴿إياك نعبد﴾ والذي قبله حقيقة : ﴿وإياك نستعين﴾ [الفاتحة : ٥] فعليه أن يعبد الله بفعل المأمور وترك المحظور، وأن يكون مستعينا بالله على ذلك، وفي عبادة الله وطاعته فيما أمر إزالة ما قدر من الشر بما قدر من الخير، ودفع ما يريده الشيطان، ويسعى فيه من الشر قبل أن يصل بما يدفعه الله به من الخير .

قال الله تعالى : ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ [البقرة : ٢٥١] كما يدفع شر الكفار والفجار الذي في نفوسهم والذي سعوا فيه بالحق كإعداد القوة ورباط الخيل، وكالدعاء والصدقة الذين يدفعان البلاء كما جاء في الحديث : " إن الدعاء والبلاء ليلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض " فالشر تارة يكون قد انعقد سببه وخيف فيدفع وصوله، فيدفع الكفار إذا قصدوا بلاد الإسلام، وتارة يكون قد وجد فيزال وتبدل السيئات بالحسنات وكل هذا من باب دفع ما قدر من الشر بما قدر من الخير . وهذا

---

(١) مجموع الفتاوى ٦٧/١٤٠

واجب تارة، ومستحب تارة .

فالذي ذكره الشيخ رحمه الله هو الذي أمر الله به ورسوله .." (١)

"ص -٨٩- بعدهم تعرف حقائق الأشياء بدون وضعهم . وهم إذا تدبروا، وجدوا أنفسهم يعلمون حقائق الأشياء بدون هذه الصناعة الوضعية .

ثم إن هذه الصناعة الوضعية زعموا أنها تفيد تعريف حقائق الأشياء ولا تعرف إلا بها، وكلا هذين غلط، ولما راموا ذلك، لم يكن بد من أن يفرقوا بين بعض الصفات وبعض؛ إذ جعلوا التصور بما جعلوه ذاتيا، فلابد أن يفرقوا بين ما هو ذاتي عندهم، وما ليس كذلك . فأدى ذلك إلى التفريق بين المتماثلات، حيث جعلوا صفة ذاتية دون أخرى، مع تساويهما أو تقاربهما وطلب الفرق بين المتماثلات ممتنع، وبين المتقاربات عسر . فالمطلوب إما متعذر أو متعسر، فإن كان متعذرا بطل بالكلية، وإن كان متعسرا فهو بعد حصوله ليس فيه فائدة زائدة على ما كان يعرف قبل حصوله، فصاروا بين أن يمتنع عليهم ما شرطوه أو ينالوه ولا يحصل به ما قصدوه على التقديرين، فليس ما وضعوه من الحد طريقا لتصور الحقائق في نفس من لا يتصورها بدون الحد وإن كان قد يفيد من تمييز المحدود ما تفيده الأسماء .

وقد تفطن الفخر الرازي لما عليه أئمة الكلام وقرر في محصله وغيره أن التصورات لا تكون مكتسبة . وهذا هو **حقيقة قولنا** : إن الحد لا يفيد تصور المحدود .

وهذا مقام شريف، ينبغي أن يعرف؛ فإنه لسبب إهماله دخل الفساد." (٢)

"ص -٢٧٣- والعقل عندهم جوهر قائم بنفسه لا يوصف بحركة ولا سكون ولا تتجدد له أحوال البتة .

فحقيقة قولهم : إن النفس إذا فارقت البدن لا يتجدد لها حال من الأحوال، لا علوم ولا تصورات، ولا سمع ولا بصر ولا إرادات، ولا فرح وسرور، ولا غير ذلك مما قد يتجدد ويحدث، بل تبقى عندهم على حال واحدة أزلا وأبدا، كما يزعمونه في العقل والنفس . ثم منهم من يقول : إن النفوس واحدة بالعين . ومنهم من يقول : هي متعددة . وفي كلامهم من الباطل ما ليس هذا موضع بسطه .

وإنما المقصود التنبيه على ما يناسب هذا الموضع، فهم يسمون ما اقترن بالمادة التي هي الهيولي وهي الجسم في هذا الموضع نفسا كنفس الإنسان المدبرة لبدنه، ويزعمون أن للفلك نفسا تحركه كما للناس

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/١٤٤

(٢) مجموع الفتاوى ٩/١٤٨

نفوس، لكن كان قدماؤهم يقولون : إن نفس الفلك عرض قائم بالفلك كنفوس البهائم، وكما يقوم بالإنسان الشهوة والغضب، لكن طائفة منهم كابن سينا وغيره زعموا أن النفس الفلكية جوهر قائم بنفسه كنفس الإنسان، وما دامت نفس الإنسان مدبرة لبدنه سموها نفسا، فإذا فارقت سموها عقلا؛ لأن العقل عندهم هو المجرد عن المادة وعن علائق المادة، وأما النفس فهي المتعلقة بالبدن تعلق التدبير والتصريف .." (١)

"ص -٥١- سواه بالمشيئة، فأخبر أنه لا يغفر الشرك لمن لم يتب منه، وما دونه يغفره لمن يشاء .

وأما قوله : ﴿قل ياعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ [الزمر : ٥٣] فتلك في حق التائبين؛ ولهذا عم وأطلق، وسياق الآية يبين ذلك مع سبب نزولها .

وقد أخبر سبحانه أن الأولين والآخرين إنما أمروا بذلك في غير موضع كالسورة التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم على أبي لما أمره الله تعالى أن يقرأ عليه قراءة إبلاغ وإسماع بخصوصه فقال : ﴿وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة . وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ﴾ الآية [البينة : ٤، ٥] . وهذا حقيقة قول لا إله إلا الله، وبذلك بعث جميع الرسل . قال الله تعالى : ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدوني ﴾ [الأنبياء : ٢٥] ، وقال : ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمان آلهة يعبدون ﴾ [الزخرف : ٤٥] ، وقال تعالى : ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ [النحل : ٣٦] .

وجميع الرسل افتتحوا دعوتهم بهذا الأصل كما قال نوح عليه السلام : ﴿اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ﴾ [الأعراف : ٥٩] ، وكذلك هود وصالح وشعيب عليهم السلام وغيرهم كل يقول : ﴿اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ﴾ لا سيما أفضل." (٢)

"ص -٦٩- محبة لا يزاحمه فيها غيره، وهذه محبة لا تصلح إلا لله، فلا يجوز أن يشركه غيره فيما يستحقه من المحبة، وهو محبوب لذاته وكل ما يحب غيره إذا كان محبوبا بحق فإنما يحب لأجله، وكل ما أحب لغيره فمحبته باطلة، فالدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما كان لله تعالى . وإذا كانت الخلة كذلك فمن المعلوم أن من أنكر أن يكون الله محبوبا لذاته ينكر مخاللته . وكذلك أيضا إن أنكر محبته لأحد من عباده فهو ينكر أن يتخذه خليلا بحيث يحب الرب ويحبه العبد على أكمل ما يصلح للعباد .

وكذلك تكليمه لموسى أنكروه؛ لإنكارهم أن تقوم به صفة من الصفات أو فعل من الأفعال، فكما ينكرون

---

(١) مجموع الفتاوى ٤/١٥١

(٢) مجموع الفتاوى ٥٥/١٥٥

أن يتصف بحياة أو قدرة أو علم أو أن يستوى أو أن يجيء فكذلك ينكرون أن يتكلم أو يكلم، فهذا حقيقة قولهم . ﴿كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم﴾ [البقرة : ١١٨] .

لكن لما كان الإسلام ظاهرا والقرآن متلوا، لا يمكن جحده لمن أظهر الإسلام، أخذوا يلحدون في أسماء الله ويحرفون الكلم عن مواضعه فتأولوا محبة العباد له بمجرد محبتهم لطاعته أو التقرب إليه، وهذا جهل عظيم؛ فإن محبة المتقرب إلى المتقرب إليه تابع لمحبته وفرع عليه، فمن لا يحب الشيء لا يمكن أن يحب التقرب إليه؛ إذ التقرب وسيلة، ومحبة الوسيلة تبع لمحبة المقصود، فيمتنع أن تكون الوسيلة إلى الشيء المحبوب هي المحبوب دون الشيء المقصود بالوسيلة .." (١)

"ص -٧٤- وقال أيضا : ﴿لا أحب الآفلين﴾ [الأنعام : ٧٦] ، وقال تعالى : ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون . إلا من أتى الله بقلب سليم﴾ [الشعراء : ٨٨، ٨٩] وهو السليم من الشرك .

وأما قولهم : إنه لا مناسبة بين المحدث والقديم توجب محبته له وتمتعه بالنظر إليه . فهذا الكلام مجمل، فإن أرادوا بالمناسبة أنه ليس بينهما توالد فهذا حق، وإن أرادوا أنه ليس بينهما من المناسبة ما بين الناكح والمنكوح والآكل والمأكول أو نحو ذلك فهذا أيضا حق، وإن أرادوا أنه لا مناسبة بينهما توجب أن يكون أحدهما محبا عابدا والآخر معبودا محبوبا فهذا هو رأس المسألة، فالاحتجاج به مصادرة على المطلوب، ويكفي في ذلك المنع .

ثم يقال : بل لا مناسبة تقتضي المحبة الكاملة إلا المناسبة التي بين المخلوق والخالق، الذي لا إله غيره، الذي هو في السماء إله وفي الأرض إله، وله المثل الأعلى في السموات والأرض . وحقيقة قول هؤلاء جحد كون الله معبودا في الحقيقة؛ ولهذا وافق على هذه المسألة طوائف من الصوفية المتكلمين الذين ينكرون أن يكون الله محبا في الحقيقة، فأقروا بكونه محبوبا ومنعوا كونه محبا؛ لأنهم تصوفوا مع ما كانوا عليه من قول أولئك المتكلمة، فأخذوا عن الصوفية مذهبهم في المحبة وإن كانوا قد يخلطون فيه، وأصل إنكارها إنما هو قول المعتزلة ونحوهم من الجهمية، فأما محبة الرب عبده فهم لها أشد إنكارا . ومنكروها قسمان :." (٢)

"ص -١٠٨- وقال في حق موسى وهارون : ﴿وآتيناهما الكتاب المستبين . وهديناهما الصراط المستقيم﴾ [الصافات : ١١٧، ١١٨] .

---

(١) مجموع الفتاوى ١٥٥/٧٤

(٢) مجموع الفتاوى ١٥٥/٧٩

والمسلمون قد تنازعوا فيما شاء الله من الأمور الخبرية والعلمية الاعتقادية والعملية، مع أنهم كلهم متفقون على أن محمدا حق، والقرآن حق، فلو حصل لكل منهم الهدى إلى الصراط المستقيم فيما اختلفوا فيه لم يختلفوا، ثم الذين علموا ما أمر الله به أكثرهم يعصونه ولا يحتذون حذوه، فلو هدوا إلى الصراط المستقيم في تلك الأعمال؛ لفعلوا ما أمروا به وتركوا ما نهو عنه، والذين هداهم الله من هذه الأمة حتى صاروا من أولياء الله المتقين كان من أعظم أسباب ذلك دعاؤهم الله بهذا الدعاء في كل صلاة، مع علمهم بحاجتهم وفاقتهم إلى الله دائما في أن يهديهم الصراط المستقيم .

فبدوام هذا الدعاء والافتقار صاروا من أولياء الله المتقين . قال سهل بن عبد الله التستري : ليس بين العبد وبين ربه طريق أقرب إليه من الافتقار، وما حصل فيه الهدى في الماضي فهو محتاج إلى حصول الهدى فيه في المستقبل وهذا **حقيقة قول** من يقول : ثبتنا واهدنا لزوم الصراط .

وقول من قال : زدنا هدى، يتناول ما تقدم، لكن هذا كله هدى منه في المستقبل إلى الصراط المستقيم، فإن العمل في المستقبل بالعلم لم يحصل بعد، ولا يكون مهتديا حتى يعمل في المستقبل بالعلم، وقد لا يحصل العلم في." (١)

"ص -٤٩٩- العارفين، وغاية منازل الأولياء الصديقين .

و منهم من يظن أن الوقوف مع إرادة الأمر والنهي يكون في السلوك والبداية، وأما في النهاية فلاتبقى إلا إرادة القدر . وهو في **الحقيقة قول** بسقوط العبادة والطاعة، فإن العبادة لله والطاعة له ولرسوله إنما تكون في امتثال الأمر الشرعي لا في الجري مع المقدور، وإن كان كفرا أو فسوقا أو عصيانا، ومن هنا صار كثير من السالكين من أعوان الكفار والفجار وخفرائهم، حيث شهدوا القدر معهم؛ ولم يشهدوا الأمر والنهي الشرعيين .

ومن هؤلاء من يقول : من شهد القدر سقط عنه الملام، ويقولون إن الخضر إنما سقط عنه الملام لما شهد القدر .

وأصحاب شهود القدر قد يؤتي أحدهم ملكا من جهة خرق العادة بالكشف والتصرف، فيظن ذلك كمالا في الولاية، وتكون تلك الخوارق إنما حصلت بأسباب شيطانية، وأهواء نفسانية، وإنما الكمال في الولاية أن يستعمل خرق العادات في إقامة الأمر والنهي الشرعيين مع حصولهما بفعل المأمور وترك المحظور،

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/١٥٦

فإذاحصلت بغير الأسباب الشرعية فهي مذمومة، وإن حصلت بالأسباب الشرعية لكن استعملت ليتوصل بها إلى محرم كانت مذمومة، وإن توصل بها إلى مباح." (١)

"ص -٥٠٦- وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن . وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت لكان كذا وكذا؛ ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل؛ فإن لو تفتح عمل الشيطان " .

أمر النبي صلى الله عليه وسلم بحرص العبد على ما ينفعه، والاستعانة بالله، ونهاه عن العجز، وأنفع ما للعبد طاعة الله ورسوله، وهي عبادة الله تعالى . وهذان الأصلان هما حقيقة قوله تعالى : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة : ٥] . ونهاه عن العجز وهو الإضاعة والتفريط والتواني . كما قال في الحديث الآخر : "الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمني على الله الأماني " رواه الترمذي .

وفي سنن أبي داود : أن رجلين تحاكما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى على أحدهما، فقال المقضي عليه : حسبي الله ونعم الوكيل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس، فإذا غلبك أمر فقل : حسبي الله ونعم الوكيل " فالكيس ضد العجز . وفي الحديث : "كل شيء بقدر حتى العجز والكيس " رواه مسلم . وليس المراد بالعجز في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ما يضاد." (٢)

"ص -٢٣٥- وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم " أنه لم ير جبريل في صورته التي خلق عليها غير مرتين " يعني المرة الأولى بالأفق الأعلى، والنزلة الأخرى عند سدرة المنتهى، ووصف جبريل عليه السلام في موضع آخر بأنه الروح الأمين، وأنه روح القدس، إلى غير ذلك من الصفات التي تبين أنه من أعظم مخلوقات الله تعالى الأحياء العقلاء، وأنه جوهر قائم بنفسه، ليس خيالا في نفس النبي كما زعم هؤلاء الملاحدة المتفلسفة، والمدعون ولاية الله، وأنهم أعلم من الأنبياء .

وغاية حقيقة هؤلاء إنكار [أصول الإيمان] بأن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وحقيقة

(١) مجموع الفتاوى ٤٧/١٦٥

(٢) مجموع الفتاوى ٥٤/١٦٥

أمرهم جحد الخالق، فإنهم جعلوا وجود المخلوق هو وجود الخالق، وقالوا : الوجود واحد، ولم يميزوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع، فإن الموجودات تشترك في مسمى الوجود، كما تشترك الأناسي في مسمى الإنسان، والحيوانات في مسمى الحيوان، ولكن هذا المشترك الكلي لا يكون مشتركا كليا إلا في الذهن، وإلا فالحيوانية القائمة بهذا الإنسان ليست هي الحيوانية القائمة بالفرس، ووجود السموات ليس هو بعينه وجود الإنسان، فوجود الخالق جل جلاله ليس هو كوجود مخلوقاته .

وحقيقة قولهم قول فرعون الذي عطل الصانع، فإنه لم يكن." (١)

"ص -٢٤١- الملاحدة فيزعمون ما كان يزعمه التلمساني منه وهو أحدقهم في اتحادهم لماقرئ عليه [الفصوص] فقيل له : القرآن يخالف فصوصكم، فقال : القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا، فقيل له : فإذا كان الوجود واحدا فلم كانت الزوجة حلالا والأخت حراما ؟ فقال : الكل عندنا حلال، ولكن هؤلاء المحجوبون قالوا : حرام، فقلنا حرام عليكم .

وهذا مع كفره العظيم متناقض ظاهر، فإن الوجود إذا كان وحدا فمن المحجوب ومن الحاجب ؟ ولهذا قال بعض شيوخهم لمريده : من قال لك : إن في الكون سوى الله فقد كذب، فقال له مريده : فمن هو الذي يكذب ؟ وقالوا لآخر : هذه مظاهر، فقال لهم : المظاهر غير الظاهر أم هي ؟ فإن كانت غيرها فقد قلتم بالنسبة وإن كانت إياها فلا فرق .

وقد بسطنا الكلام على كشف أسرار هؤلاء في موضع آخر، وبينا **حقيقة قول** كل واحد منهم، وإن صاحب [الفصوص] يقول : المعدوم شيء، ووجود الحق فاض عليه، فيفرق بين الوجود والثبوت . والمعتزلة الذين قالوا : المعدوم شيء ثابت في الخارج مع ضلالهم خير منه، فإن أولئك قالوا : إن الرب خلق لهذه الأشياء الثابتة في العدم وجودا ليس هو وجود الرب . وهذا زعم أن عين وجود الرب فاض عليه." (٢)

"ص -٢٤- فإذا عرف أن **حقيقة قول** هؤلاء المشركية الصابئة، أن القرآن قول البشر كغيره، لكنه أفضل من غيره، كما أن بعض البشر أفضل من بعض، وأنه فاض على نفس النبي صلى الله عليه وسلم من المحل الأعلى كما تفيض سائر العلوم والمعارف على نفوس أهلها، فاعلم أن هذا القول كثر في كثير من المتأخرين المظهرين للإسلام، وهم منافقون وزنادقة، وإن ادعوا كمال المعارف من المتفلسفة والمتكلمة، والمتصوفة والمتفقهين، حتى يقول أحدهم كالتلمساني : كلامنا يوصل إلى الله والقرآن يوصل إلى الجنة،

---

(١) مجموع الفتاوى ٨٧/١٨٥

(٢) مجموع الفتاوى ٩٤/١٨٥

وقد يقول بعضهم كابن عربي : إن الولي يأخذ من حيث ما يأخذ الملك الذي يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ويقول كثير منهم : إن القرآن للعامة، وكلامنا للخاصة .

فهؤلاء جعلوا القرآن عضين [أي : أجزاء متفرقة، بعضه شعر، وبعضه سحر، وبعضه كهانة، ونحو ذلك] ، وضربوا له الأمثال؛ مثل ما فعل المشركون قبلهم، كما فعلوا بالنبي صلى الله عليه وسلم؛ فإن هؤلاء منهم من يفضل الولى الكامل والفيلسوف الكامل على النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهم من يفضل بعض الأولياء على زعمه، أو بعض الفلاسفة : مثل نفسه أو شيخه أو متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم . وربما قالوا : هو أفضل من وجه، والنبي أفضل من وجه، فلهم من الإلحاد والافتراء في رسل الله نظير ما لهم من الإلحاد والافتراء في رسالات الله، فيقيسون الكلام الذي بلغته الرسل عن الله بكلامهم، ويقيسون رسل الله بأنفسهم .

وقد بين الله حال هؤلاء في مثل قوله :." (١)

"ص -٢٩- وهؤلاء يخالفون [الصابئة الفلاسفة] الذين يقولون بقدم العالم، وبأن النبوة كمال تفيض على نفس النبي؛ لأن هؤلاء المتكلمين أكثر حقا، وأتبع للأدلة العقلية والسمعية لما تنورت به قلوبهم من نور الإسلام والقرآن، وإن كانوا قد ضلوا في كثير مما جاءت به الرسل؛ لكن هم خير من أولئك من وجوه أخرى وافقوا فيها أهل السنة فوافقوا أولئك على أن الله لم يتكلم، كما وافقوهم على أنه لا علم له ولا قدرة ولا صفة من الصفات، ورأوا أن إثباته متكلما يقتضى أن يكون جسما، والجسم حادث؛ لأنه من الصفات الدالة على حدوث الموصوف، بل هو عندهم أدل على حدوث المتكلم من غيره؛بل الله يفتقر من الخارج إلى ما لا يفتقر إليه غيره؛ ولأن فيه من الترتيب والتقديم والتأخير ما ليس في غيره؛ ولما رأوا أن الرسل اتفقت على أنه متكلم والقرآن مملوء بإثبات ذلك صاروا تارة يقولون متكلم مجازا لا حقيقة، وهذا قولهم الأول لما كانوا في بدعتهم على الفطرة، قبل أن يدخلوا في المعاندة والجحود .

ثم إنهم رأوا أن هذا شنيع، فقالوا : بل هو متكلم حقيقة، وربما حكى بعض متكلميهم الإجماع وليس عندهم كذلك، بل **حقيقة قولهم** وأصله عند من عرفه وابتدعه أن الله ليس بمتكلم، وقالوا : المتكلم من فعل الكلام ولو في محل منفصل عنه؛ ففسروا المتكلم في اللغة." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤/٢٠٤

(٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٠٤

"ص -٤٣- الأزل في الزمن، وإن كان متقدما عليها بالعلة لا بالزمان . ويقولون : إن العلة التامة ومعلولها يقترنان في الزمان ويتلازمان، فلا يوجد معلول إلا بعلة تامة، ولا تكون علة تامة إلا مع معلولها في الزمان . ثم يعترفون بأن حوادث العالم حدثت شيئا بعد شيء من غير أن يتجدد من المبدع الأول ما يوجب أن يصير علة للحوادث المتعاقبة، بل **حقيقة قولهم** أن الحوادث حدثت بلا محدث، وكذلك عدمت بعد حدوثها من غير سبب يوجب عدمها على أصلهم .

وهؤلاء قابلهم طوائف من أهل الكلام، ظنوا أن المؤثر التام يتراخى عنه أثره، وأن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، والحوادث لها ابتداء، وقد حدثت بعد أن لم تكن بدون سبب حادث .

ولم يهتد الفريقان للقول الوسط، وهو أن المؤثر التام مستلزم أن يكون أثره عقب تأثيره التام لا مع التأثير ولا متراخيا عنه، كما قال تعالى : ﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ﴾ [يس : ٨٢] فهو سبحانه يكون كل شيء فيكون عقب تكوينه لا مع تكوينه في الزمان، ولا متراخيا عن تكوينه، كما يكون الانكسار عقب الكسر والانقطاع عقب القطع، ووقوع الطلاق عقب التطليق لا متراخيا عنه، ولا مقارنا له في الزمان .

والقائلون بالتراخي ظنوا امتناع حوادث لا تتناهى، فلزمهم أن." (١)

"ص -٤٧- وقالوا لهؤلاء قولكم : [إنه مؤثر تام في الأزل] لفظ مجمل يراد به التأثير العام في كل شيء، ويراد به التأثير المطلق في شيء بعد شيء، ويراد به التأثير في شيء معين دون غيره؛ فإن أردتم الأول لزم ألا يحدث في العالم حادث، وهذا خلاف المشاهدة . وإن أردتم الثاني لزم أن يكون كل ما سوى الله مخلوقا حادثا كائنا بعد أن لم يكن، وكان الرب لم يزل متكلما بمشيئته فعالا لما يشاء، وهذا يناقض قولكم، ويستلزم أن كل ما سواه مخلوق، ويوافق ما أخبرت به الرسل، وعلى هذا يدل العقل الصريح، فتبين أن العقل الصريح يوافق ما أخبرت به الأنبياء . وإن أردتم الثالث فسد قولكم؛ لأنه يستلزم أنه يشاء حدوثها بعد أن لم يكن فاعلا لها من غير تجدد سبب يوجب الإحداث، وهذا يناقض قولكم؛ فإن صح هذا جاز أن يحدث كل شيء بعد أن لم يكن محدثا لشيء، وإن لم يصح هذا بطل، فقولكم باطل على التقديرين .

وحقيقة قولكم : إن المؤثر التام لا يكون إلا مع أثره، ولا يكون الأثر إلا مع المؤثر التام في الزمن، وحينئذ

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/٢٠٥

فيلزمكم ألا يحدث شيء، ويلزمكم أن كل ما حدث حدث بدون مؤثر، ويلزمكم بطلان الفرق بين أثر وأثر، وليس لكم أن تقولوا : بعض الآثار يقارن المؤثر التام، وبعضها يتراخى عنه .." (١)

"ص -١٢١- وهذا القول يوافق قول المعتزلة ونحوهم في إثبات خلق القرآن العربي، وكذلك التوراة العبرية، ويفارقه من وجهين :

أحدهما : أن أولئك يقولون : إن المخلوق كلام الله، وهؤلاء يقولون : إنه ليس كلام الله، لكن يسمى كلام الله مجازا، وهذا قول أئمتهم وجمهورهم . وقالت طائفة من متأخريهم : بل لفظ الكلام يقال على هذا وهذا بالاشتراك اللفظي، لكن هذا ينقض أصلهم في إبطال قيام الكلام بغير المتكلم به، وهم مع هذا لا يقولون : إن المخلوق كلام الله حقيقة، كما تقوله المعتزلة مع قولهم : إنه كلامه حقيقة، بل يجعلون القرآن العربي كلاما لغير الله وهو كلام حقيقة، وهذا شر من قول المعتزلة، وهذا **حقيقة قول** الجهمية . ومن هذا الوجه، فقول المعتزلة أقرب وقول الآخرين هو قول الجهمية المحضة، لكن المعتزلة في المعنى موافقون لهؤلاء، وإنما ينازعونهم في اللفظ .

الثاني : أن هؤلاء يقولون : لله كلام هو معنى قديم قائم بذاته، والخلقية يقولون : لا يقوم بذاته كلام . ومن هذا الوجه، فالكلابية خير من الخلقية في الظاهر، لكن جمهور الناس يقولون : إن أصحاب هذا القول عند التحقيق لم يثبتوا له كلاما حقيقة غير المخلوق؛ فإنهم يقولون : إنه معنى واحد هو الأمر والنهي والخبر؛ فإن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان." (٢)

"ص -١٥٤- فقط إما الحروف المؤلفة وإما الحروف والأصوات، لكنه يقول : إن معناه قديم .

وأما الفريق الثاني الذين قالوا بجواز حوادث لا أول لها مطلقا، وأن القديم الواجب بنفسه يجوز أن تتعقب عليه الحوادث مطلقا، وإن كان ممكنا لا واجبا بنفسه فهؤلاء القائلون بقدم العالم كما يقولون بقدم الأفلاك، وأنها لم تزل ولا تزال معلولة لعلة قديمة أزلية، لكن المنتسبون إلى الملل كابن سينا ونحوه منهم، قالوا : إنها صادرة عن الواجب بنفسه الموجب لها بذاته، وأما أرسطو وأتباعه فإنهم قالوا : إن لها علة غائية تتحرك للتشبه بها في تحركها، كما يحرك المعشوق عاشقه، ولم يثبتوا لها مبدعا موجبا ولا موجبا قائما بذاته، ولا قالوا : إن الفلك ممكن بنفسه واجب بغيره، بل الفلك عندهم واجب بنفسه، لكن قالوا مع ذلك : إن له علة غائية يتحرك للتشبه بها لا قوام له إلا بها، فجعلوا الواجب بنفسه الذي لا فاعل له مفتقرا إلى علة غائية

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/٢٠٥

(٢) مجموع الفتاوى ٦/٢٠٦

منفصلة عنه، هذه **حقيقة قول** أرسطو وأتباعه؛ ولهذا لم يثبتوا الأول عالما بغيره؛ إذ لم يكن الأول عندهم مبدعا للفلك؛ فإنه إذا كان مبدعا يجب أن يكون عالما بمفعوله، كما قال : ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴾ [الملك : ١٤] .

ولهذا كانت أقوالهم في الإلهيات من أعظم الأقوال فسادا، بخلاف أقوالهم في الطبيعيات؛ ولهذا كان قولهم أشد فسادا في العقل والدين." (١)

"ص -١٥٥- من قول ابن سينا وأتباعه، ولم يثبت أرسطو وأتباعه [العلة الأولى] بطريقة الوجود، ولا قسموا الوجود القديم إلى واجب وممكن، بل الممكن عندهم لا يكون إلا حادثا، ولا أثبتوا للموجود الواجب الخصائص المميزة للرب عن الأفلاك، بل هذا من تصرف متأخريهم الذين خلطوا فلسفتهم بكلام المعتزلة ونحوهم، وإنما أثبت واجب الوجود بطريقة الوجود ابن سينا وأتباعه .

وحقيقة قول هؤلاء وجود الحوادث بلا محدث أصلا، أما على قول من جعل الأول علة غائية للحركة فظاهر، فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون هو فاعلا لها، فقولهم في حركات الأفلاك نظير قول القدرية في حركة الحيوان، وكل من الطائفتين قد تناقض قولهم؛ فإن هؤلاء يقولون بأن فعل الحيوان صادر عن غيره؛ لكون القدرة والداعي مستلزمين وجود الفعل، والقدرة والداعي كلاهما من غير العبد .

فيقال لهم : فقولوا هكذا في حركة الفلك بقدرته وداعيه؛ فإنه يجب أن يكونا صادرين عن غيره، وحينئذ فيكون الواجب بنفسه هو المحدث لتلك الحوادث شيئا بعد شيء، وإن كان ذلك بواسطة العقل، وهذا القول هو الذي يقوله ابن سينا وأتباعه، وهو باطل أيضا؛ لأن الموجب بذاته القديم الذي يقارنه موجبه ومقتضاه يمتنع أن يصدر عنه." (٢)

"ص -١٥٦- حادث بواسطة أو بلا واسطة، فإن صدور الحوادث عن العلة التامة الأزلية ممتنع لذاته

.

وإذا قالوا : الحركة بتوسطه، أي بتوسط حركة الفلك، قيل لهم : فالكلام إنما هو في حدوث الحركة الفلكية؛ فإن الحركة الحادثة شيئا بعد شيء يمتنع أن يكون المقتضى لها علة تامة أزلية، مستلزمة لمعلولها؛ فإن ذلك جمع بين النقيضين؛ إذ القول بمقارنة المعلول لعلته في الأزل ووجوده معها يناقض أن يتخلف المعلول أو شيء من المعلول عن الأزل، بل يمتنع أن يكون المقتضى لها ذاتا بسيطة لا يقوم بها شيء من الصفات

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠٦/٣٩

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠٦/٤٠

والأحوال المقتضيةلحدوث الحوادث المتعاقبة المختلفة، بل يمتنع أن يكون المقتضي لها ذاتا موصوفة لا يقوم بها شيء من الأحوال الموجبة لحدوث الحوادث المذكورة، فإن التجدد والتعدد الموجود في المعلولات يمتنع صدوره عن علة واحدة بسيطة من كل وجه، فصار **حقيقة قولهم** أن الحوادث العلوية والسفلية لا محدث لها .

وهؤلاء يقولون : كلام الله ما يفيض علي النفوس الصافية، كما أن ملائكة الله عندهم ما يتشكل فيها من الصور النورانية، فلا يثبتون له كلاما خارجا عما في نفوس البشر، ولا ملائكة خارجة عما في نفوسهم غير [العقول العشرة] ، و [النفوس الفلكية التسعة] ، مع أن أكثرهم يقولون : إنها أعراض، وقد بين في غير هذا الموضع أن ما يثبتونه من المجردات." (١)

"ص -١٨٢- هو الذي أنكروه على من قال : القرآن مخلوق . والذي قال إنه مخلوق، لم يقل إلا هذا، فلزمهم أن يوافقوا في **الحقيقة قول** من يقول : القرآن مخلوق، وإن ضموا إلى ذلك قولا لا حقيقة له يخالف العقل والنقل، وهو إثبات معنى واحد يكون هو جميع معاني التوراة، والإنجيل، والقرآن، لكنهم إنما قالوا ذلك فرارا من أقوال ظنوها باطلة، فلم يقصدوا إلا الفرار عما رأوه باطلا، فوقعوا في أقوال لها لوازم تقتضي بطلانها أيضا .

فلما رأى هذا الفريق الثاني ما أجاب به هؤلاء، قالوا : إنه حروف وأصوات، قديمة أزلية . فرد عليهم غيرهم . وقالوا : إن الأصوات متضادة في نفسها، والضدان لا يجتمعان، وأقل ما في الأمور القديمة أن تكون مجتمعة، وقالوا لهم : الأصوات مستلزمة للحركات المستلزمة للقدرة والإرادة، فلا تكون الأصوات إلا بقدرة وإرادة، وما كان كذلك لم يكن قديم العين، لكن النزاع في كونه قديم النوع . وقالوا : الأصوات هي في نفسها يمتنع بقاؤها، وما امتنع بقاؤه امتنع قدمه، فامتنع قدم الأصوات .

وقال آخرون : إذا كان الأمر كذلك كان متكلما بحروف، وأصوات، حادثة بمشيئته وقدرته، قائمة بذاته، لكن يمتنع قدم شيء من ذلك؛ لأن الحوادث لا تكون أزلية، ورأوا أن هذا القول ينجيهم من." (٢)

"ص -٢٠٥- للسنة، كما فعل في مسألة الرؤية والكلام، والصفات الخبرية وغير ذلك .

والمخالفون له من أهل السنة والحديث، ومن المعتزلة والفلاسفة يقولون : إنه متناقض، وإن ما وافق فيه المعتزلة يناقض ما وافق فيه أهل السنة، كما أن المعتزلة يتناقضون فيما نصروا فيه دين الإسلام، فإنهم بنوا

---

(١) مجموع الفتاوى ٤١/٢٠٦

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٠٧

كثيرا من الحجج على أصول تناقض كثيرا من دين الإسلام، بل جمهور المخالفين للأشعري من المثبتة والنفاة يقولون : إن ما قاله في [مسألة الرؤية والكلام] معلوم الفساد بضرورة العقل .
ولهذا يقول أتباعه : إنه لم يوافقنا أحد من الطوائف على قولنا في [مسألة الرؤية، والكلام] فلما كان في كلامه شوب [أي : خلط] . من هذا وشوب من هذا، صار يقول من يقول : إن فيه نوعا من التجهم . وأما من قال : إن قوله قول جهم، فقد قال الباطل . ومن قال : إنه ليس فيه شيء من قول جهم، فقد قال الباطل، والله يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل الناس منازلهم .
وقول جهم هو النفي المحض لصفات الله تعالى وهو **حقيقة قول** القرامطة الباطنية، ومنحرفي المتفلسفة؛ كالفارابي وابن سينا . وأما مقتصدة الفلاسفة كأبي البركات صاحب [المعتبر] ، وابن رشد الحفيد ففي قولهم من الإثبات ما هو خير من قول جهم؛ فإن المشهور عنهم إثبات الأسماء." (١)

"ص -٢١٨- وإن كان **حقيقة قولهم** أنه موجب بالذات لها، وأنه محدث للأجسام بسبب حدوث بعض التصورات، والإرادات، التي تحدث للنفوس، فيصير ذلك سببا لحدوث الأجسام، وهذا القول كما أنه معلوم البطلان في الشرع، فهو أيضا معلوم البطلان في العقل، كما سنبينه إن شاء الله تعالى .
فنقول : الدليل الدال على أن كل ما سوى الله محدث يتناول هذا وهذا .
وأيضا، فإذا كان موجبا بالذات كان اختصاص حدوث أجسام العالم بذلك الوقت دون ما قبله وما بعده يفتقر إلى مخصص، والموجب بذاته لا يصدر عنه ما يختص بوقت دون وقت؛ إذ لو جاز ذلك لم يكن موجبا بذاته؛ ولجاز حدوث العالم عنه؛ ولأن النفوس التي تثبتها الفلاسفة هي عند جمهورهم عرض قائم بجسم الفلك؛ فيمتنع وجودها به بدون الفلك، وعند ابن سينا وطائفة أنها جوهر قائم بنفسه، لكنها متعلقة بالجسم تعلق التدبير والتصريف . وحينئذ، فلو وجدت ولا تعلق لها بالجسم لم تكن نفسا، بل كانت عقلا، فعلم أن وجود النفس مستلزم لوجود الجسم .
فإذا قال هؤلاء : إن النفس أزلية دون الأجسام كان هذا القول." (٢)

"ص -٢٤٤- أن القرآن جميعه كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلاما لغيره، ولكن أنزله على رسوله، وليس القرآن اسما لمجرد المعنى، ولا لمجرد الحرف، بل لمجموعهما، وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط؛ ولا المعاني فقط . كما أن الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح،

---

(١) مجموع الفتاوى ٤٥/٢٠٧

(٢) مجموع الفتاوى ٥٨/٢٠٧

ولا مجرد الجسد، بل مجموعهما . وأن الله تعالى يتكلم بصوت، كما جاءت به الأحاديث الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارئ ولا غيره . وأن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته، فكذلك لا تشبه كلامه كلام المخلوق، ولا معانيه تشبه معانيه، ولا حروفه تشبه حروفه، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد، فمن شبه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته .

وقد كتبت في الجواب المبسوط المستوفى مراتب مذاهب أهل الأرض في ذلك، وأن المتفلسفة تزعم أن كلام الله ليس له وجود إلا في نفوس الأنبياء، تفيض عليهم المعاني من العقل الفعال، فيصير في نفوسهم حروفا،كما أن ملائكة الله عندهم ما يحدث في نفوس الأنبياء من الصور النورانية،وهذا من جنس قول فيلسوف قريش الوليد بن المغيرة : ﴿ ﴿إن هذا إلا قول البشر ﴾ [المدثر : ٢٥] ، **فحقيقة قولهم** أن القرآن تصنيف." (١)

"ص -٢٦٩- هذا تؤول إلى تعطيل كلامه وتكليمه .

وهذا **حقيقة قول** فرعون الذي أنكر الخالق وتكليمه لموسى؛ ولهذا آل الأمر بمحقق هؤلاء إلى تعظيم فرعون،وتوليه وتصديقه في قوله : ﴿فقال أنا ربكم الأعلى ﴾ [النازعات : ٢٤] بل إلى تعظيمه على موسى وإلى الاستحقار بتكليم الله لموسى، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

وأيضا، فيقال : ما تقول في كلام كل متكلم إذا نقله عنه غيره كما قد ينقل كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والعلماء والشعراء وغيرهم وبسمع من الرواة أو المبلغين إن ذلك المسموع من المبلغ بصوت المبلغ هو كلام المبلغ أو كلام المبلغ عنه ؟ فإن قال : كلام المبلغ لزم أن يكون القرآن كلاما لكل من سمع منه، فيكون القرآن المسموع كلام ألف ألف قارئ لا كلام الله تعالى وأن يكون قوله : " إنما الأعمال بالنيات " ونظائره كلام كل من رواه لا كلام الرسول، وحينئذ فلا فضيلة للقرآن في ﴿إنه لقول رسول كريم ﴾ [الحاقة : ٤٠، التكوير : ١٩] فإنه على قول هؤلاء قول كل منافق قرأه،والقرآن يقرؤه المؤمن والمنافق، كما في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة طعمها طيب

(١) مجموع الفتاوى ١١/٢٠٨

وريحها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة طعمها طيب ولا ريح لها، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن." (١)

"ص –٣١١– فإن قيل : فقد روى أنه يأمر مناديا فينادي، قيل : هذا ليس في الصحيح، فإن صح أمكن الجمع بين الخبرين بأن ينادي هو ويأمر مناديا ينادي، أما أن يعارض بهذا النقل النقل الصحيح المستفيض الذي اتفق أهل العلم بالحديث على صحته وتلقيه بالقبول، مع أنه صريح في أن الله تعالى هو الذي يقول : " من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له ؟ [فلا يجوز .

وكذلك جهم كان ينكر أسماء الله تعالى فلا يسميه شيئا ولا حيا ولا غير ذلك إلا على سبيل المجاز، قال : لأنه إذا سمى باسم تسمى به المخلوق كان تشبيها، وكان جهم [مجبرا] يقول : إن العبد لا يفعل شيئا؛ فلهذا نقل عنه أنه سمى الله قادرا؛ لأن العبد عنده ليس بقادر .

ثم إن المعتزلة الذين اتبعوا عمرو بن عبيد على قوله في القدر والوعيد دخلوا في مذهب جهم، فأثبتوا أسماء الله تعالى ولم يثبتوا صفاته، وقالوا : نقول : إن الله متكلم حقيقة، وقد يذكرون إجماع المسلمين على أن الله متكلم حقيقة؛ لئلا يضاف إليهم أنهم يقولون : إنه غير متكلم، لكن معنى كونه سبحانه متكلما عندهم : أنه خلق الكلام في غيره، فمذهبهم ومذهب الجهمية في المعنى سواء،لكن هؤلاء يقولون : هو متكلم حقيقة،وأولئك ينفون أن يكون متكلما حقيقة . وحقيقة قول الطائفتين أنه غير." (٢)

"ص –٣١٤– منك " ، فطرد السلف والأئمة أصلهم وقالوا : معافاته : فعله القائم به، وأما العافية الموجودة في الناس فهي مفعوله .

وكذلك قالوا : إن الله خالق أفعال العباد، فأفعال العباد القائمة بهم مفعولة له لا نفس فعله، وهي نفس فعل العبد، وكان حقيقة قول أولئك نفي فعل الرب ونفي فعل العبد، فتسلطت عليهم المعتزلة في [مسألة الكلام والقدر] تسلطا بينوا به تناقضهم كما بينوا هم تناقض المعتزلة .

وهذا أعظم ما يستفاد من أقوال المختلفين الذين أقوالهم باطلة، فإنه يستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول الطائفة الأخرى، فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال، ويكون ذلك داعيا له إلى طلب الحق، ولا تجد الحق إلا موافقا لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تجد ما جاء به الرسول إلا موافقا لصريح المعقول، فيكون ممن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وممن له قلب يعقل به وأذن يسمع بها، بخلاف

---

(١) مجموع الفتاوى ١٤/٢١٠

(٢) مجموع الفتاوى ٥٧/٢١٠

الذين قالوا : ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ﴾ [الملك : ١٠] .
وقد وافق الكلابية على قولهم كثير من أهل الحديث والتصوف، ومن أهل الفقه المنتسبين إلى الأئمة الأربعة، وليس من الأئمة الأربعة." (١)

"ص -٣٥٥- أصواتا يسمعها من يشاء من ملائكته وأنبيائه من غير أن يقوم بنفسه كلام لا معني ولا حروف، وهم يتنازعون في ذلك المخلوق : هل هو جسم أو عرض، أو لا يوصف بواحد منهما ؟
ولما ظهر هؤلاء تكلم السلف من التابعين وتابيعهم في تكفيرهم والرد عليهم بما هو مشهور عند السلف، واطلع الأئمة الحذاق من العلماء علي أن **حقيقة قول** هؤلاء هو التعطيل والزندقة، وإن كان عوامهم لا يفهمون ذلك، كما اطلعوا علي أن **حقيقة قول** القرامطة والإسماعيلية هو التعطيل والزندقة، وإن كان عوامهم إنما يدينون بالرفض، وجرت فتنة الجهمية، كما امتحنت الأئمة، وأقام الإمام أحمد إمام السنة، وصديق الأمة في وقته، وخليفة المرسلين، ووارث النبيين فثبت الله به الإسلام والقرآن، وحفظ به علي الأمة العلم والإيمان، ودفع به أهل الكفر والنفاق والطغيان، الذين آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض .
فاستقر أهل السنة وجماهير الأمة وأهل الجماعة وأعلام الملة في شرقها وغربها علي الإيمان الذي جاءت به الرسل عن الله، وجاء به خاتم النبيين مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه، وهو أن القرآن والتوراة والإنجيل كلام الله، وأن كلام الله لا يكون مخلوقا منفصلا عنه، كما لا يكون كلام المتكلم منفصلا عنه؛ فإن هذا جحود لكلامه الذي." (٢)

"ص -٣٥٩- وطائفة أخري قالت : نقول : كلام الله الذي لم ينزله غير مخلوق، وأما القرآن الذي أنزله علي رسوله وتلاه جبريل ومحمد والمؤمنون فهو مخلوق، وهؤلاء هم [اللفظية] . فصارت الأمة تفزع إلي إمامها إذ ذاك، فيقول لهم أحمد : افترقت الجهمية علي ثلاث فرق : فرقة تقول : القرآن مخلوق؛ وفرقة تقول : كلام الله وتسكت، وفرقة تقول : ألفاظنا وتلاوتنا للقرآن مخلوقة . فإن **حقيقة قول** هؤلاء أن القرآن الذي نزل به جبريل علي قلب رسول الله صلي الله عليه وسلم هو قرآن مخلوق، لم يتكلم الله به، وكان لهؤلاء شبهة كون أفعالنا وأصواتنا مخلوقة، ونحن إنما نقرأه بحركاتنا وأصواتنا، وربما قال بعضهم : ما عندنا إلا ألفاظنا وتلاوتنا، وما في الأرض قرآن إلا هذا، وهذا مخلوق .
فقابلهم قوم أرادوا تقويم السنة فوقعوا في البدعة، وردوا باطلا بباطل، وقابلوا الفاسد بالفاسد، فقالوا : تلاوتنا

---

(١) مجموع الفتاوى ٦٠/٢١٠

(٢) مجموع الفتاوى ٣٧/٢١١

للقرآن غير مخلوقة، وألفاظنا به غير مخلوقة؛ لأن هذا هو القرآن، والقرآن غير مخلوق، ولم يفرقوا بين الاسم المطلق والاسم المقيد في الدلالة، وبين حال المسمى إذا كان مجردا، وحاله إذا كان مقرونا مقيدا . فأنكر الإمام أحمد أيضا علي من قال : إن تلاوة العباد وقراءتهم وألفاظهم وأصواتهم غير مخلوقة، وأمر بهجران هؤلاء، كما جهم الأولين وبدعهم . والنقل عنه." (١)

"ص -٣٨١- وأن هذه الأصوات وهذا المداد قديمان، وهذا القول ما قاله أحد ممن يقول : إن القرآن ليس إلا الحروف والأصوات، بل أنكروا ذلك وردوه، وكذبوا من نقل عنهم أن المداد قديم، ولكن هذا القول قد يقوله الجهال المتطرفون، كما يحكى عن أعيانهم مثل سكان بعض الجبال أن الورق والجلد والوتد وما أحاط به من الحائط كلام الله، أو ما يشبه هذا اللغو من القول الذي لا يقوله مسلم ولا عاقل . وفروخ [اللفظية] المثبتة الذين يقولون : إن القرآن ليس إلا الحروف والصوت، تحكي عن منازعيها : أن القرآن ليس محفوظا في القلوب . ولا متلوا بالألسن، ولا مكتوبا في المصاحف، وهذا أيضا ليس قولا لأولئك، بل هم متفقون على أن القرآن محفوظ في القلوب متلو بالألسنة، مكتوب في المصاحف، لكن جهالهم وغاليتهم إذا تدبروا **حقيقة قول** مقتصديهم أن القرآن العربي لم يتكلم الله به، وأنه ليس إلا معنى واحد قائم بالذات، وأصوات العباد ومداد المصحف يدل على ذلك المعنى، وأنه ليس لله في الأرض كلام في الحقيقة، وليس في الأرض إلا ما هو دال على كلام الله، ولم يقل إلا ما هو دال على كلام الله، وكلام الله إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا، وهو معنى واحد لا يتعدد، ولا يتبعض، ولا يتكلم الرب بمشيئته وقدرته، إلى." (٢)

"فأخبر سبحانه عمن مضى ممن كان متمسكا بدين حق من اليهود والنصارى والصابئين، وعن المؤمنين بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم، أنه من جمع [الخصال الثلاث] التي هي جماع الصلاح، وهي الإيمان بالخلق، والبعث بالمبدأ والمعاد، والإيمان بالله، واليوم الآخر، والعمل الصالح، وهو أداء المأمور به، وترك المنهي عنه، فإن له حصول الثواب وهو أجره عند ربه واندفاع العقاب فلا خوف عليه مما أمامه ولا يحزن على ما وراءه؛ ولذلك قال : ﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن ﴾ إخلاص الدين لله، وهو عبادته وحده لا شريك له، وهو **حقيقة قوله** : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ [الفاتحة : ٥] ، وهو محسن .

---

(١) مجموع الفتاوى ٤١/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى ٦٣/٢١١

فالأول : وهو إسلام الوجه هو النية، وهذا الثاني وهو الإحسان هو العمل . وهذا الذي ذكره في هاتين الآيتين هو الإيمان العام، والإسلام العام، الذي أوجبه الله على جميع عباده، من الأولين والآخرين .." (١)

"ص -٤٨٥- ذلك من الاضطراب، ف [مسألة تكفير أهل البدع والأهواء] متفرعة على هذا الأصل

.

ونحن نبدأ بمذهب أئمة السنة فيها قبل التنبيه على الحجة . فنقول :

المشهور من مذهب الإمام أحمد، وعامة أئمة السنة، تكفير الجهمية، وهم المعطلة لصفات الرحمن؛ فإن قولهم صريح في مناقضة ما جاء به الرسل من الكتاب، **وحقيقة قوله** جحود الصانع، ففيه جحود الرب، وجحود ما أخبر به عن نفسه على لسان رسله، ولهذا قال عبد الله بن المبارك : إنا لنحكى كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكى كلام الجهمية، وقال غير واحد من الأئمة : إنهم أكفر من اليهود والنصارى؛ يعنون من هذه الجهة؛ ولهذا كفروا من يقول : إن القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وإن الله ليس على العرش، وإن الله ليس له علم، ولا قدرة ولا رحمة، ولا غضب، ونحو ذلك من صفاته .

وأما المرجئة، فلا تختلف نصوصه أنه لا يكفرهم؛ فإن بدعتهم من جنس اخ‍تلاف الفقهاء في الفروع، وكثير من كلامهم يعود النزاع فيه إلى نزاع في الألفاظ والأسماء؛ ولهذا يسمى الكلام في مسائلهم [باب الأسماء] وهذا من نزاع الفقهاء، لكن يتعلق بأصل." (٢)

"ص -٤٨٦- الدين، فكان المنازع فيه مبتدعا .

وكذلك الشيعة المفضلون لعلي على أبى بكر لا يختلف قوله أنهم لا يكفرون؛ فإن ذلك قول طائفة من الفقهاء أيضا، وإن كانوا يبدعون .

وأما القدرية المقرون بالعلم والروافض الذين ليسوا من الغالية، والجهمية، والخوارج فيذكر عنه في تكفيرهم روايتان، هذا **حقيقة قوله** المطلق مع أن الغالب عليه التوقف عن تكفير القدرية المقرين بالعلم، والخوارج، مع قوله : ما أعلم قوما شرا ن الخوارج .

ثم طائفة من أصحابه يحكون عنه في تكفير أهل البدع مطلقا روايتين، حتى يجعلوا المرجئة داخلين في ذلك، وليس الأمر كذلك، وعنه في تكفير من لا يكفر روايتان، أصحهما : لا يكفر، وربما جعل بعضهم الخلاف في تكفير من لا يكفر مطلقا، وهو خطأ محض، والجهمية عند كثير من السلف، مثل عبد الله

---

(١) مجموع الفتاوى ١٥٣/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى ١٧٠/٢١١

بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وطائفة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة. التى افترقت عليها هذه الأمة، بل أصول هذه عند هؤلاء : هم الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية وهذ المأثور." (١)

"ص -٥٠٧- وأما أبو حنيفة وأصحابه، فقد ذكر أبو جعفر الطحاوي في الاعتقاد الذي قال في أوله : [ذكر بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة] - أبى حنيفة النعمان ابن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني قال فيه : [وإن القرآن كلام الله، منه بدأ بلا كيفية قولا، وأنزله على نبيه وحيا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقا، وأثبتوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده عذابه وتوعده،حيث قال : ﴿سأصليه سقر ﴾ [المدثر : ٢٦] ، فلما أوعد الله سقر لمن قال : ﴿إن هذا إلا قول البشر ﴾ [المدثر : ٢٥] ، علمنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر] . وأما أحمد بن حنبل، فكلامه في مثل هذا مشهور متواتر،وهو الذي اشتهر بمحنة هؤلاء الجهمية؛ فإنهم أظهروا القول بإنكار صفات الله - تعالى - وحقائق أسمائه، وأن القرآن مخلوق ،حتى صار **حقيقة قولهم** تعطيل الخالق - سبحانه وتعالى - ودعوا الناس إلى ذلك، وعاقبوا من لم يجبهم، إما بالقتل، وإما بقطع الرزق، وإما بالعزل عن الولاية، وإما بالحبس أو بالضرب، وكفروا من خالفهم، فثبت الله - تعالى - الإمام أحمد حتى أخمد الله به باطلهم،ونصر أهل الإيمان والسنة عليهم، وأذلهم بعد العز، وأخملهم بعد الشهرة، واشتهر عند خواص الأمة وعوامها أن القرآن كلام." (٢)

"ص -٥٠٩- وقيل له : سمعت : أحدا يقول : القرآن مخلوق فقال : هؤلاء الزنادقة . قال : وقال أبو الوليد سمعت يحيى بن سعيد -وذكر له أن قوما يقولون : القرآن مخلوق فقال : كيف يصنعون ب ﴿قل هو الله أحد ﴾ [الإخلاص : ١] كيف يصنعون بقوله : ﴿إنني أنا الله لا إله إلا أنا ﴾ ؟ قال : وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : نظرت في كلام اليهود والمجوس فما رأيت قوما أضل في كفرهم منهم، وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم . قال : وقال سليمان بن داود الهاشمي : من قال : القرآن مخلوق، فهو كافر، وإن كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار إذ قال : ﴿فقال أنا ربكم الأعلى ﴾ [النازعات : ٢٤] ؟ وزعموا أن هذا مخلوق، والذي قال : ﴿إنني أنا

---

(١) مجموع الفتاوى ١٧١/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى ٧/٢١٢

الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري ﴾ [طه : ١٤] هذا أيضا قد ادعى ما ادعى فرعون، فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار من هذا ؟ وكلاهما عنده مخلوق، فأخبر بذلك أبو عبيد، فاستحسنه وأعجبه .

ومعنى كلام هؤلاء السلف رضي الله عنهم : أن من قال : إن كلام الله مخلوق خلقه في الشجرة أو غيرها كما قال هذا الجهمي المعتزلي المسؤول عنه كان **حقيقة قوله** : إن الشجرة هي التي قالت لموسى : ﴿إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني ﴾ ومن قال : هذا مخلوق، قال ذلك . فهذا المخلوق عنده كفرعون الذي قال : ﴿أنا ربكم الأعلى ﴾ كلاهما مخلوق، وكلاهما قال ذلك . فإن كان قول فرعون كفرا فقول هؤلاء أيضا كفر .." (١)

"ص -٥١٦- ولما فهم السلف حقيقة مذهب هؤلاء، وأنه يقتضي تعطيل الرسالة، فإن الرسل إنما بعثوا ليبلغوا كلام الله، بل يقتضي تعطيل التوحيد، فإن من لا يتكلم ولا يقوم به علم ولا حياة هو كالموات، بل من لا تقوم به الصفات فهو عدم محض؛ إذ ذات لا صفة لها إنما يمكن تقديرها في الذهن لا في الخارج، كتقدير وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص .

فكان قول هؤلاء مضاهيا لقول : [المتفلسفة الدهرية] ، الذين يجعلون وجود الرب وجودا مطلقا بشرط الإطلاق لا صفة له . وقد علم أن المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا في الذهن . وهؤلاء الدهرية ينكرون : أيضا حقيقة تكليمه لموسى ويقولون : إنما هو فيض فاض عليه من العقل الفعال، وهكذا يقولون في الوحي إلى جميع الأنبياء، **وحقيقة قولهم** : إن القرآن قول البشر، لكنه صدر عن نفس صافية شريفة . وإذا كانت المعتزلة خيرا من هؤلاء، وقد كفر السلف من يقول بقولهم، فكيف هؤلاء ؟ ! .

وكلام السلف والأئمة في مثل هؤلاء لا يحصى . قال حرب بن إسماعيل الكرماني : سمعت إسحاق بن راهويه يقول : ليس بين أهل العلم اختلاف أن القرآن كلام الله وليس بمخلوق، وكيف يكون شيء من الرب عز ذكره مخلوقا، ولو كان كما قالوا لزمهم أن يقولوا : علم الله وقدرته ومشيئته مخلوقة، فإن قالوا ذلك لزمهم أن يقولوا : كان الله." (٢)

"ص -١٤٩- وكذلك ما ابتدعه في هذه الطريق ابن سينا وأتباعه من الاستدلال بالممكن على الواجب أبطل من ذلك، كما قد بسط ذلك في غير هذا الموضع، وحقيقته أن كل موجود فهو ممكن ليس

---

(١) مجموع الفتاوى ٩/٢١٢

(٢) مجموع الفتاوى ١٦/٢١٢

في الوجود موجود بنفسه، مع أنهم جعلوا هذا طريقا لإثبات الواجب بنفسه، كما يجعل أولئك هذا طريقا لإثبات القديم، وكلاهما يناقض ثبوت القديم والواجب فليس في واحد منهما إثبات قديم ولا واجب بنفسه، مع أن ثبوت موجود قديم وواجب بنفسه معلوم بالضرورة .

ولهذا صار حذاق هؤلاء إلى أن الموجود الواجب والقديم هو العالم بنفسه، وقالوا : هو الله، وأنكروا أن يكون للعالم رب مباين للعالم؛ إذ كان ثبوت القديم الواجب بنفسه لابد منه على كل قول، وفرعون ونحوه ممن أنكر الصانع ما كان ينكر هذا الوجود المشهود، فلما كان **حقيقة قول** أولئك يستلزم أنه ليس موجود قديم ولا واجب، لكنهم لا يعرفون أن هذا يلزمهم، بل يظنون أنهم أقاموا الدليل على إثبات القديم الواجب بنفسه .

ولكن وصفوه بصفات الممتنع، فقالوا : لا داخل العالم ولا خارجه ولا هو صفة ولا موصوف، ولا يشار إليه، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تستلزم عدمه، وكان هذا مما تنفر عنه العقول والفطر، ويعرف أن هذا صفة المعدوم الممتنع لا صفة الموجود، فدليلهم في نفس." (١)

"ص –١٥٠– الأمر يستلزم أنه ما ثم قديم ولا واجب، ولكن ظنوا أنهم أثبتوا القديم والواجب، وهذا الذي أثبتوه هو ممتنع، فما أثبتوا قديما ولا واجبا .

فجاء آخرون من جهميتهم فرأوا هذا مكابرة، ولابد من إثبات القديم والواجب، فقالوا : هو هذا العالم، فكان قدماء الجهمية يقولون : إنه بذاته في كل مكان، وهؤلاء قالوا : هو عين الموجودات، والموجود القديم الواجب هو نفس الموجود المحدث الممكن، والحلول هو الذي أظهرته الجهمية للناس حتى عرفه السلف والأئمة وردوه، وأما **حقيقة قولهم** فهو النفي أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولكن هذا لم تسمعه الأئمة، ولم يعرفوا أنه قولهم إلا من باطنهم؛ ولهذا كان الأئمة يحكون عن الجهمية أنه في كل مكان، ويحكون عنهم وصفه بالصفات السلبية، وشاع عند الناس أن الجهمية يصفونه بالسلوب حتى قال أبو تمام :

جهمية الأوصاف إلا أنها قد حليت بمحاسن الأشياء

وهم لم يقصدوا نفي القديم والواجب، فإن هذا لا يقصده أحد من العقلاء لا مسلم ولا كافر؛ إذ كان خلاف ما يعلمه كل أحد ببديهة عقله، فإنه إذا قدر أن جميع الموجودات حادثة عن عدم، لزم أن كل الموجودات حدثت بأنفسها، ومن المعلوم ببداهة العقول أن الحادث." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ١٥٢/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى ١٥٣/٢٢١

"ص -١٥٢- فعل بمشيئته، فهو محدث وممكن، لزمهم القول بحدوث كل موجود؛ إذ كان الخالق جل جلاله متصفا بما يقوم به من الصفات والأمور الاختياريات، مثل أنه متكلم بمشيئته وقدرته، ويخلق ما يخلقه بمشيئته وقدرته، لكن هؤلاء اعتقدوا انتفاء هذه الصفات عنه؛ لاعتقادهم صحة القول بأن ما قامت به الصفات والحوادث فهو حادث؛ لأن ذلك لا يخلو من الحوادث وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وإذا كان حادثا كان له محدث قديم، واعتقدوا أنهم أثبتوا الرب، وأنه ذات مجردة عن الصفات، ووجوده مطلق لا يشار إليه ولا يتعين، ويقولون : هو بلا إشارة ولا تعيين، وهذا الذي أثبتوه لا حقيقة له في الخارج، وإنما هو في الذهن، فكان ما أثبتوه واعتقدوا أنه الصانع للعالم إنما يتحقق في الأذهان لا فى الأعيان، وكان حقيقة قولهم تعطيل الصانع .

فجاء إخوانهم في أصل المقالة . وقالوا : هذا الوجود المطلق المجرد عن الصفات هو الوجود الساري في الموجودات، فقالوا بحلوله في كل شيء .

وقال آخرون منهم : هو وجود كل شيء، ومنهم من فرق بين الوجود والثبوت، ومنهم من فرق بين التعيين والإطلاق، ومنهم من جعله في العالم كالمادة في الصورة، ومنهم من جعله في العالم كالزبد في." [1]

"ص -١٦٩- فرعون جحد الخالق، وكذب موسى في أن الله كلمه، وهؤلاء ينتهي قولهم إلى جحد الخالق، وإن أثبتوه قالوا : إنه لا يتكلم، ولا نادى أحدا ولا ناجاه .

وعمدتهم في نفي ذاته على نفي الجسم، وفي نفي كلامه وتكليمه لموسى على أنه لاتحله الحوادث، فلا يبقى عندهم رب ولا مرسل . فحقيقة قولهم يناقض شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله؛ فإن الرسول هو المبلغ لرسالة مرسله، والرسالة هي كلامه الذي بعثه به، فإذا لم يكن متكلما لم تكن رسالة .

ولهذا اتفق الأنبياء على أن الله يتكلم، ومن لم يقل : إنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاما يقوم بذاته، لم يقل : إنه يتكلم . والنفاة منهم من يقول : الكلام صفة فعل؛ بمعنى أنه مخلوق بائن عنه، ومنهم من يقول : هو صفة ذات؛ بمعنى أنه كالحياة يقوم بذاته، وهو لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وكل طائفة مصيبة في إبطال باطل الأخرى .

والدليل يقوم على أنه صفة ذات وفعل تقوم بذات الرب، والرب يتكلم بمشيئته وقدرته، فأدلة من قال : إنه

---

(١) مجموع الفتاوى ١٥٥/٢٢١

صفة فعل كلها إنما تدل على أنه يتكلم بقدرته ومشيئته وهذا حق، وأدلة من قال : إنه صفة ذات إنما تدل على أن كلامه يقوم بذاته وهذا حق، وأما من أثبت أحدهما." (١)

"ص -١٧٥- وكبير مفهم، وعلى جميع أئمة المسلمين . وذكر جملة الاعتقاد والكلام على علو الله على العرش، وعلى الرؤية ومسألة القرآن ونحو ذلك، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن المعطلة نفاة الصفات أو نفاة بعضها لا يعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول؛ إذ كان ما جاء به الرسول إنما يتضمن الإثبات لا النفي، لكن يعتمدون في ذلك على ما يظنونه أدلة عقلية، ويعارضون بذلك ما جاء به الرسول .

وحقيقة قولهم أن الرسول لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا عقل، فلم يخبر بذلك خبرا بين به الحق على زعمهم، ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك على زعمهم، بخلاف غير هذا، فإنهم معترفون بأن الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب، وعلى صدق الرسول .

وقد يقولون أيضا : إنه أخبر بالمعاد؛ لكن نفوا الصفات لما رأوا أن ما ذكروه من النفي لم يذكره الرسول، فلم يخبر به ولا ذكر دليـلا عقليا عليه، بل إنما ذكر الإثبات، وليس هو في نفس الأمر حقا، فأحوج الناس إلى التأويل أو التفويض، فلما نسبوا ما جاء به الرسول إلى أنه ليس فيه لا دليل سمعي ولا عقلي، لا خبر يبين الحق." (٢)

"ص -١٧٦- ولا دليل يدل عليه، عاقبهم الله بجنس ذنوبهم، فكان ما يقولونه في هذا الباب خارجا عن العقل والسمع، مع دعواهم أنه من العقليات البرهانية، فإذا اختبره العارف وجده من الشبهات الشيطانية، من جنس شبهات أهل السفسطة والإلحاد، الذين يقدحون في العقليات والسمعيات .

وأما السمع فخلافهم له ظاهر لكل أحد، وإنما يظن من يعظمهم ويتبعهم أنهم أحكموا العقليات، فإذا حقق الأمر وجدهم، كما قال أهل النار : ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ﴾ [الملك : ١٠] وكما قال تعالى : ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ﴾ [النور : ٣٩، ٤٠] .

---

(١) مجموع الفتاوى ١٧٣/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى ١٧٩/٢٢١

فلما كان **حقيقة قولهم** : إن القرآن والحديث ليس فيه في هذا الباب دليل سمعي ولا عقلي سلبهم الله في هذا الباب معرفة الأدلة السمعية والعقلية، حتى كانوا من أضل البرية مع دعواهم أنهم أعلم من الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين، بل قد يدعون أنهم أعلم من النبيين، وهذا ميراث من فرعون وحزبه اللعين .." (١)

"ص -١٧٧- وقد قيل : إن أول من عرف أنه أظهر في الإسلام التعطيل الذي تضمنه قول فرعون هو الجعد بن درهم، فضحى به خالد بن عبد الله القسري [هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري، وثقه ابن حبان، وقد ولاه هشام بن عبد الملك على العراق عام ست ومائة ثم عزله سنة خمس وعشرين ومائة، وقتل سنة ست وعشرين ومائة] ، وقال : أيها الناس، ضحوا تقبل الله ضحاياكم، إني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى تكليما، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا . ثم نزل فذبحه، وشكر له علماء المسلمين ما فعله، كالحسن البصري وغيره .

وهذا الجعد إليه ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، وكان شؤمه عاد عليه حتى زالت الدولة؛ فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل، وانتصر لهم؛ ولهذا لما ظهرت الملاحدة الباطنية وملكوا الشام وغيرها ظهر فيها النفاق والزندقة الذي هو باطن أمرهم، وهو **حقيقة قول** فرعون [إنكار الصانع وإنكار عبادته] ، وخيار ما كانوا يتظاهرون به الرفض، فكان خيارهم وأقربهم إلى الإسلام الرافضة، وظهر بسببهم الرفض والإلحاد، حتى كان من كان ينزل الشام مثل بني حمدان الغالية ونحوهم متشيعين، وكذلك من كان من بني بويه في المشرق .

وكان ابن سينا وأهل بيته من أهل دعوتهم، قال : وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة، وكان مبدأ ظهورهم من حين تولى المقتدر، ولم يكن بلغ بعد، وهو مبدأ انحلال الدولة العباسية، ولهذا سمي حينئذ بأمير المؤمنين الأموي الذي كان بالأندلس، وكان قبل ذلك لا يسمى." (٢)

"ص -١٨٢- وهذا في نفس الأمر يقرب إلى الشياطين، الذين يأمرونهم بذلك ويقولون لهم : إن الكوكب نفسه يحب ذلك، وإلا فالكواكب مسخرات بأمر الله مطيعة لله، لا تأمر بشرك ولا غيره من المعاصي، ولكن الشياطين هي التي تأمر بذلك ويسمونها روحانية الكواكب، وقد يجعلونها ملائكة وإنما هي شياطين، فلما ظهر بأرض المشرق بسبب مثل هذا الملك ونحوه، ومثل هذا العالم ونحوه ما ظهر من

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٢١/١٨٠

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢١/١٨١

الإلحاد والبدع سلط الله عليهم الترك المشركين الكفار، فأبادوا هذا الملك، وجرت له أمور فيها عبرة لمن يعتبر، ويعلم تحقيق ما أخبر الله به في كتابه، حيث يقول : ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ﴾ [فصلت : ٥٣] أي أن القرآن حق، وقال : ﴿سأريكم آياتي فلا تستعجلون ﴾ [الأنبياء : ٣٧] ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب، التي أوجبت إدبارها، وفي آخر دولتهم ظهر الجهم بن صفوان بخراسان، وقد قيل : إن أصله من ترمذ وأظهر قول المعطلة النفاة الجهمية، وقد قتل في بعض الحروب، وكان أئمة المسلمين بالمشرق أعلم **بحقيقة قوله** من علماء الحجاز والشام والعراق؛ ولهذا يوجد لعبد الله بن المبارك وغيره من علماء المسلمين بالمشرق من الكلام في الجهمية أكثر مما يوجد لغيرهم، مع أن عامة." (١)

"ص -١٨٤- النفاة الجهمية، وامتحنوا الناس فصار من أجابهم أعطوه وإلا منعوه العطاء وعزلوه من الولايات، ولم يقبلوا شهادته، وكانوا إذا افتكوا الأسرى يمتحنون الأسير، فإن أجابهم افتدوه وإلا لم يفتدوه .

وكتب قاضيهم أحمد بن أبي دؤاد [هو أحمد بن أبي دؤاد القاضي الأباري، ولي القضاء للمعتصم والواثق، وكان موصوفا بالجود وحسن الخلق، غير أنه أعلن بمذهب الجهمية، وكان أحمد بن حنبل يطلق عليه الكفر، ولد سنة ستين ومائة، وتوفى سنة أربعين ومائتين من فالج أصابه] على ستارة الكعبة [ليس كمثلة شيء وهو العزيز الحكيم] ، لم يكتب وهو ﴿السميع البصير ﴾ [الشورى : ١١] .

ثم ولي الواثق واشتد الأمر إلى أن ولى المتوكل فرفع المحنة، وظهرت حينئذ السنة، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود أن أئمة المسلمين لما عرفوا **حقيقة قول** الجهمية بينوه، حتى قال عبد الله بن المبارك : إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وكان ينشد :

عجبت لشيطان دعا الناس جهرة إلى النار واشتق اسمه من جهنم

وقيل له : بماذا يعرف ربنا ؟ قال : بأنه فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه، قيل له : بحد ؟ قال :

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨٧/٢٢١

بحد . وكذلك قال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم من أئمة السنة .." (١)

"ص -١٨٥- **وحقيقة قول** الجهمية المعطلة هو قول فرعون، وهو جحد الخالق وتعطيل كلامه ودينه، كما كان فرعون يفعل، فكان يجحد الخالق جل جلاله، ويقول : ﴿ما علمت لكم من إله غيري ﴾ [القصص : ٣٨] ، ويقول لموسى : ﴿لئن اتخذت إلها غيري لأجعلنك من المسجونين ﴾ [الشعراء : ٢٩] ، ويقول : ﴿أنا ربكم الأعلى ﴾ [النازعات : ٢٤] ، وكان ينكر أن يكون الله كلم موسى، أو يكون لموسى إله فوق السموات، ويريد أن يبطل عبادة الله وطاعته، ويكون هو المعبود المطاع .

فلما كان قول الجهمية المعطلة النفاة يؤول إلى قول فرعون، كان منتهي قولهم إنكار رب العالمين، وإنكار عبادته، وإنكار كلامه حتى ظهروا بدعوى التحقيق والتوحيد والعرفان، فصاروا يقولون : العالم هو الله، والوجود واحد، والموجود القديم الأزلي الخالق هو الموجود المحدث المخلوق، والرب هو العبد، ما ثم رب وعبد وخالق ومخلوق بل هو عندهم فرقان .

ولهذا صاروا يعيبون على الأنبياء وينقصونهم؛ ويعيبون على نوح وعلى إبراهيم الخليل وغيرهما، ويمدحون فرعون، ويجوزون عبادة جميع المخلوقات، وجميع الأصنام، ولا يرضون بأن تعبد الأصنام حتى يقولوا : إن عباد الأصنام لم يعبدوا إلا الله، وأن الله نفسه هو العابد وهو المعبود، وهو الوجود كله، فجحدوا الرب وأبطلوا دينه، وأمره ونهيه،." (٢)

"ص -١٨٦- وما أرسل به رسله، وتكليمه لموسى وغيره .

وقد ضل في هذا جماعة لهم معرفة بالكلام والفلسفة والتصوف المناسب لذلك، كابن سبعين، والصدر القونوي تلميذ ابن عربي والبلياني، والتلمساني، وهو من حذاقهم علما ومعرفة، وكان يظهر المذهب بالفعل، فيشرب الخمر ويأتي المحرمات .

وحدثني الثقة أنه قرأ عليه [فصوص الحكم] لابن عربي، وكان يظنه من كلام أولياء الله العارفين، فلما قرأه رآه يخالف القرآن، قال : فقلت له : هذا الكلام يخالف القرآن، فقال : القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا، وكان يقول : ثبت عندنا في الكشف ما يخالف صريح المعقول .

وحدثني من كان معه ومع آخر نظير له، فمرا على كلب أجرب ميت بالطريق عند دار الطعم، فقال له رفيقه

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨٩/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى ١٩٠/٢٢١

: هذا أيضا هو ذات الله ؟ فقال : وهل ثم شيء خارج عنها ؟ نعم ! الجميع في ذاته !

وهؤلاء **حقيقة قولهم** هو قول فرعون، لكن فرعون ما كان يخاف أحدا فينافقه فلم يثبت الخالق، وإن كان في الباطن مقرا به، وكان يعرف أنه ليس هو إلا مخلوق، لكن حب العلو في الأرض والظلم." (١)

"ص –١٨٨– إلى فرعون، فقال : ولم ؟ قلت : لأن موسى أغرق فرعون فانقطع، واحتج عليه بالظهور الكوني، فقلت لعبد السيد وكان هذا قبل أن يسلم : نفعتك اليهودية، يهودي خير من فرعوني .

وفيهم جماعات لهم عبادة وزهد وصدق فيما هم فيه، وهم يحسبون أنه حق، وعامتهم الذين يقرون ظاهرا وباطنا بأن محمدا رسول الله، وأنه أفضل الخلق أفضل من جميع الأنبياء والأولياء لا يفهمون **حقيقة قولهم**، بل يحسبون أنه تحقيق ما جاء به الرسول، وأنه من جنس كلام أهل المعرفة الذين يتكلمون في حقائق الإيمان والدين، وهم من خواص أولياء الله فيحسبون هؤلاء من جنس أولئك، من جنس الفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، والسري السقطي، والجنيد بن محمد، وسهل ابن عبد الله، وأمثال هؤلاء .

وأما عرافهم الذين يعلمون **حقيقة قولهم** فيعلمون أنه ليس الأمر كذلك، ويقولون ما يقول ابن عربي ونحوه : إن الأولياء أفضل من الأنبياء، وإن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وإن جميع الأنبياء يستفيدون معرفة الله من مشكاة خاتم الأولياء، وإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يأتي خاتم الأنبياء، فإنهم متجهمة متفلسفة، يخرجون أقوال المتفلسفة والجهمية في قالب الكشف .." (٢)

"ص –٢٢٥– لما جاءت به الرسل من قول النفاة؛ ولهذا لم يكن هؤلاء مظهرين لهذا في زمن السلف، بل كلما ضعف نور النبوة أظهروا **حقيقة قولهم**، فإنه من جنس قول المشركين المكذبين للرسل، ومنتهاهم الشرك وتكذيب الرسل، وهذا جماع الكفر، كما أن التوحيد وتصديق الرسل جماع الإيمان؛ ولهذا صاروا مع أهل الكفر المحض من المشركين وأهل الكتاب، وبسط هذه الأمور له موضع آخر .

والمقصود هنا أن [القدرية المجبرة] من جنس المشركين، كما أن [النافية] من جنس المجوس، وأن المجبرة ما عندهم سوى القدرة والمشيئة في نفس الأمر، والنافية تنفي القدرة العامة والمشيئة التامة، وتزعم أنها تثبت الحكمة والعدل، وفي الحقيقة كلاهما ناف للحكمة والعدل والمشيئة والقدرة، كما قد بسط في مواضع .

---

(١) مجموع الفتاوى ١٩١/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى ١٩٣/٢٢١

وأولئك يتعلقون بقوله : ﴿لا يسأل عما يفعل﴾ [الأنبياء : ٢٣] و ﴿الله يفعل ما يشاء﴾ [آل عمران : ٤٠] ، وهذا ذكره الله إثباتا لقدرته لا نفيا لحكمته وعدله، بل بين – سبحانه– أنه يفعل ما يشاء فلا أحد يمكنه أن يعارضه إذا شاء شيئا بل هو قادر على فعل ما يشاء، بخلاف المخلوق الذي يشاء أشياء كثيرة ولا يمكنه أن يفعلها؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : " لا يقولن أحدكم : اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت؛ فإن الله لا مكره له، ولكن ليعزم المسأله " ،." (١)

"ص -٢٦٤- الفلاسفة من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم، فجعلوا ما يقوله الرسول هو من هذا الباب أظهر به خلاف ما أبطن، وأسر به خلاف ما أعلن، فكان **حقيقة قولهم** : أن الرسول هو إمام المنافقين، وهو صلى الله عليه وسلم الصادق المصدوق، المبين للناس ما نزل إليهم، المبلغ لرسالة ربه، والمخاطب لهم بلسان عربي مبين، قال تعالى : ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ [إبراهيم : ٤] ، وقال تعالى : ﴿إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون﴾ [الزخرف : ٣] ، وقال تعالى : ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾ [القمر : ١٧] ، وقال تعالى : ﴿إنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوما لدا﴾ [مريم : ٩٧] ، وقال تعالى : ﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾ [النحل : ١٠٣] وقال تعالى : ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ [النحل : ٤٤] وقال تعالى : ﴿إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه﴾ [القيامة : ١٧-١٩] ، وقال تعالى : ﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب﴾ [ص : ٢٩] ، وقال تعالى : ﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾ [محمد : ٢٤] وقال تعالى : ﴿فهل على الرسل إلا البلاغ المبين﴾ [النحل : ٣٥] وقالت الرسل : ﴿ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون وما علينا إلا البلاغ المبين﴾ [يس : ١٦١٧] وقال : ﴿قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن." (٢)

"ص -٢٩٩- وأما الثاني : فيقال لمن أثبت شيئا ونفى آخر : لم نفيت مثلا حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى إرادته ؟ فإن قال : لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي رقة تمتنع على الله، قيل له : والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي ميل يمتنع على الله . فإن قال : إرادته ليست من جنس إرادة خلقه، قيل له : ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته . وإن قال – وهو **حقيقة قوله** – : لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع، وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل، وكذلك السمع والبصر والكلام على

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٣٠/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى ٣٧/٢٢٢

إحدى الطريقتين؛ لأن الفعل دل على القدرة، والإحكام دل على العلم، والتخصيص دل على الإرادة، قيل له الجواب من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن الإنعام والإحسان وكشف الضر دل أيضا على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة . والتقريب والإدناء وأنواع التخصيص التي لا تكون إلا من المحب تدل على المحبة أو مطلق التخصيص يدل على الإرادة، وأما التخصيص بالإنعام فتخصيص خاص، والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص، وما سلكه في مسلك الإرادة يسلك في مثل هذا .

الثاني : يقال له : هب أن العقل لا يدل على هذا، فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به الإرادة، والسمع دليل مستقل بنفسه، بل." (١)

"ص -١٨٥- وزعم طائفة من الاتحادية أنه لا يوحد أحد الله وأنشدوا :

ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد

وهؤلاء **حقيقة قولهم** من جنس قول النصارى فى المسيح، يدعون أن حقيقة التوحيد أن يكون الموحد هو الموحد؛ فيكون الحق هو الناطق على لسان العبد، و الله الموحد لنفسه لا العبد، وهذا ـ فى زعمهم ـ هو السر الذى كان الحلاج يعتقده، وهو بزعمهم قول خواص العارفين، لكن لا يصرحون به .

وحقيقة قولهم : أنهم اعتقدوا فى عموم الصالحين ما اعتقدته النصارى فى المسيح، لكن لم يمكنهم إظهاره؛ فإن دين الإسلام يناقض ذلك مناقضة ظاهرة، فصاروا يشيرون إليه، ويقولون : إنه من السر المكتوم، ومن علم الأسرار الغيبية، فلا يمكن أن يباح به، وإنما هو قول ملحد، وهو شر من قول النصارى فإن النصارى إنما قالوا ذلك فى المسيح لم يقولوه فى جميع الصالحين .

وقد بسط الكلام على ذلك فى غير موضع؛ إذ المقصود التنبيه على ما فى هذه الآية من أصول الإيمان، والتوحيد و إبطال قول المبتدعين .." (٢)

"ص -٣٠٩- وكذلك كل ما يخلقه، ففيه له حكمة، فهو محمود عليه باعتبار تلك الحكمة والجهمية ـ أيضا ـ بمعزل عن هذا .

وكذلك القدرية ـ الذين يقولون : لا تعود الحكمة إليه، بل ما ثم إلا نفع الخلق ـ فما عندهم إلا شكر، كما ليس عند الجهمية إلا قدرة .

---

(١) مجموع الفتاوى ٣١/٢٢٣

(٢) مجموع الفتاوى ١٩/٢٣٤

والقدرة المجردة عن نعمة وحكمة لا يظهر فيها وصف حمد، كالقادر الذي يفعل ما لا ينتفع به، ولا ينفع به أحدا، فهذا لا يحمد .

فحقيقة قول الجهمية . أتباع جهم . أنه لا يستحق الحمد، فله عندهم ملك بلا حمد، مع تقصيرهم فى معرفة ملكه .

كما أن المعتزلة له عندهم من الحمد بلا ملك تام؛ إذ كان عندهم يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وتحدث حوادث بلا قدرته .

وعلى مذهب السلف، له الملك وله الحمد تامين، وهو محمود على حكمته، كما هو محمود على قدرته ورحمته .." (١)

"ص -٣٨٤- والقدرية تنكر هذا " الإذن " . وحقيقة قولهم : إن السحر يضر بدون إذن الله .

وكذلك قوله : ﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ﴾ [آل عمران : ١٦٦] ، فإن الذى أصابهم من القتل والجراح والتمثيل والهزيمة، إذا كان بإذنه فهو خالق لأفعال الكفار ولأفعال المؤمنين .

والنوع الثانى : قوله : ﴿ إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه ﴾ [الأحزاب : ٤٥، ٤٦] ، وقوله : ﴿ ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله ﴾ [الحشر : ٥] ، فإن هذا يتضمن إباحته لذلك، وإجازته له، ورفع الجناح والحرج عن فاعله، مع كونه بمشيئته وقضائه .

فقوله : ﴿ من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، هو هذا الإذن الكائن بقدره وشرعه، ولم يرد بمجرد المشيئة والقدر؛ فإن السحر وانتصار الكفار على المؤمنين كان بذلك الإذن .

فمن جعل العباد يفعلون أفعالهم بدون أن يكون الله خالقا لها، وقادرا عليها، ومشيئا لها، فعنده كل شافع وداع قد فعل ما فعل بدون خلق الله وقدرته، وإن كان قد أباح الشفاعة .

وأما الكفر، والسحر، وقتال الكفار، فهو عندهم بغير إذنه،." (٢)

"ص -٣٠- آمنوا ثم كفروا، ثم آمنوا ثم كفروا، ثم ازدادوا كفرا، قيل : لأن المرتد إذا تاب غفر له كفره، فإذا كفر بعد ذلك ومات كافرا حبط إيمانه، فعوقب بالكفر الأول والثاني، كما في الصحيحين عن ابن مسعود قال : قيل : يا رسول الله، أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ فقال : " من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر " ، فلو قال : إن الذين آمنوا

---

(١) مجموع الفتاوى ١٤٨/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢٤/٢٣٤

ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم، كان هؤلاء الذين ذكرهم في آل عمران فقال : ﴿إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم ﴾ [آل عمران : ٩٠] ، بل ذكر أنهم آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا بعد ذلك، وهو المرتد التائب، فهذا إذا كفر وازداد كفرا لم يغفر له كفره السابق أيضا، فلو آمنوا، ثم كفروا، ثم آمنوا، ثم كفروا، ثم آمنوا، لم يكونوا قد ازدادوا كفرا فلا يدخلون في الآية .

والفقهاء إذا تنازعوا في قبول توبة من تكررت ردته، أو قبول توبة الزنديق، فذاك إنما هو في الحكم الظاهر؛ لأنه لا يوثق بتوبته، أما إذا قدر أنه أخلص التوبة لله في الباطن فإنه يدخل في قوله : ﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم ﴾ [الزمر : ٥٣] .

ونحن **حقيقة قولنا** أن التائب لا يعذب لا في الدنيا ولا في الآخرة." (١)

"ص -١٤٨- يتعدد ولا يتبعض، فكيف يمكن أن يقال : هل بعضه أفضل من بعض ؟ أم بعضه مثل بعض ولا بعض له عندهم ؟ وإن قالوا : التماثل والتفاضل يقع في العبارة الدالة عليه، قيل : تلك ليست كلاما لله على أصله، ولا عند أئمتهم، بل هي مخلوق من مخلوقاته، والتفاضل في المخلوقات لا إشكال فيه .

ومن قال من أتباعهم : إنها تسمى كلام الله حقيقة، وإن اسم الكلام يقع عليها وعلى معنى ذلك المعنى القائم بالنفس بالاشتراك اللفظي، فإنه لم يعقل **حقيقة قولهم**، بل قوله هذا يفسد أصلهم؛ لأن أصل قولهم : إن الكلام لا يقوم إلا بالمتكلم لا يقوم بغيره، إذ لو جاز قيام الكلام بغير المتكلم، لجاز أن يكون كلام الله مخلوقا قائما بغيره مع كونه كلام الله . وهذا أصل الجهمية المحضة والمعتزلة الذي خالفهم فيه الكلابية وسائر المثبتة . وقالوا : إن المتكلم لا يكون متكلما حتى يقوم به الكلام، وكذلك في سائر الصفات قالوا : لا يكون العالم عالما حتى يقوم به العلم، ولا يكون المريد مريدا حتى تقوم به الإرادة، فلو جوزوا أن يكون لله ما هو كلام له وهو مخلوق منفصل عنه، بطل هذا الأصل .

وأصل النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة : أنهم يصفون الله بما لم يقم به، بل بما قام بغيره، أو بما لم يوجد، ويقولون : هذه إضافات لا صفات، فيقولون : هو رحيم ويرحم، والرحمة لا تقوم به بل هي." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى ١٤٨/٢٣٨

"ص -١٥٤- قال تعالى : ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا ﴾ [الكهف : ١٠٩] . وإن قلتم : سمع بعضه فقد تبعض، وعندكم لا يتبعض . وأيضا، فقد فرق الله بين تكليمه لموسي عليه الصلاة والسلام وبين إيحائه إلى غيره من النبيين، وفرق بين الإيحاء وبين التكليم من وراء حجاب، فلو كان المعنى واحدا، لكان الجميع إيحاء ولم يكن هناك تكليم يتميز على ذلك . ولا يمتنع أن يكون الرب تعالى مناديا لأحد؛ إذ المعنى القائم بالنفس لا يكون نداء، وقد أخبر الله تعالى بندائه في القرآن في عدة مواضع .

وعلى هذا، فمن قال من هؤلاء : إن كلام الله لا يفضل بعضه بعضا، **فحقيقة قوله** أن هذه المسألة ممتنعة، فليس هناك أمران حتى يقال : إن أحدهما يكون مثل الآخر أو أفضل منه، والتماثل والتفاضل إنما يعقل بين اثنين فصاعدا، وهكذا عند هؤلاء في إرادته وعلمه وسمعه وبصره. فكل من جعل الصفة واحدة بالعين، امتنع على قوله أن يقال : هل بعضها أفضل من بعض أم لا؛ إذ لا بعض لها عنده . وكذلك من وافق هؤلاء على وحدة هذه الصفات بالعين وقال : إن كلام الله حروف قديمة الأعيان، أو حروف وأصوات قديمة الأعيان، سواء قال مع ذلك : إنها أعيان الأصوات المسموعة من القراء، أو قال : إنها بعض الأصوات المسموعة من القراء، وإن كان فساد ذلك معلوما بالاضطرار." (١)

"ص -١٦٣- والثاني : أنه واحد، والواحد لا يتصور فيه تفاضل ولا تماثل . وهذا على قول من يقول : إنه واحد بالعين، وهؤلاء الذين يقولون : إنه واحد بالعين منهم من يجعله مع ذلك حروفا أو حروفا وأصواتا قديمة الأعيان، ويقول : هو مع ذلك شيء واحد، كما يوجد في كلام طائفة من المتأخرين الذين أخذوا عن الكلابية أنه ليس له إلا إرادة واحدة وعلم واحد وقدرة واحدة وكلام واحد وأن القرآن قديم . وأخذوا عن المعتزلة وغيرهم أنه مجرد الحروف والأصوات . والتزموا أن الحروف والأصوات قديمة الأعيان، مع أنها مترتبة في نفسها ترتبا ذاتيا في الوجود، أزلية لم يزل بعضها مقارنا لبعض، وفرقوا بين ذات الشيء وبين وجوده في الخارج موافقة لمن يقول ذلك من المعتزلة وكثير من القائلين بقدمه، وأنه حروف وأصوات، لا يقولون : إنه شيء واحد، بل يجعلونه متعددا مع قدم القرآن، وقدم أعيان الحروف والأصوات .

والقول الآخر لمن يقول : إنه واحد بالعين : أن القديم هو معنى واحد لا يتعدد ولا يتبعض، كما قد بين **حقيقة قولهم** . وهذا هو القول المنسوب إلى ابن كلاب والأشعري . وهذا القول أول من عرف أنه قاله في

---

(١) مجموع الفتاوى ١٥٤/٢٣٨

الإسلام ابن كلاب، لم يسبقه إليه أحد من الصحابة ولا التابعين ولا غيرهم من أئمة المسلمين، مع كثرة ما تكلم الصحابة والتابعون في كلام الله تعالى ومع أنه من أعظم وأهم أمور الدين الذي تتوفر." (١)

"ص -١٦٥- السلف والأئمة في هذا لما ظهرت محنة الجهمية وثبت فيها الإمام أحمد الذي أيد الله به السنة ونصر السنة صار شعار أهل السنة أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يرى في الآخرة، فكل من أنكر ذلك، فهو من أهل البدعة في اللسان العام فكثر حينئذ من يوافق أهل السنة والحديث على ذلك، وإن كان لا يعرف **حقيقة قولهم**، بل معه أصول من أصول أهل البدع الجهمية يريد أن يجمع بينها وبين قول أهل السنة، كما يريد المتفلسف أن يجمع بين أقوال المتفلسفة المخالفين للرسل وبين ما جاءت به الرسل .

فلهذا صار المنتسبون إلى السنة الذين يقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق لهم أقوال :

أحدها : قول من يقول : إنه قديم العين، وإن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يتكلم بكلام بعد كلام .

ثم هؤلاء على قولين : منهم من يقول : ذلك القديم هو معنى واحد لازم لذات الله أبدا، أو خمسة معان .

ومنهم من يقول : بل هو حروف وأصوات قديمة الأعيان لازمة لذات الله أبدا .

الثالث : قول من يقول : بل الرب في أزله لم يكن الكلام ممكنا له، كما لم يكن الفعل ممكنا له عندهم؛ لأن وجود الكلام والفعل لا يكون إلا بمشيئته واختياره، ووجود ما يكون بالمشيئة والاختيار محال عندهم دوامه . ثم المشهور عن هؤلاء قول من يقول :." (٢)

"ص -٢٩٥- عندهم على تغيير شيء من العالم، بل ذلك لازم له لزوما، حقيقته أنه لم يفعل شيئا؛ بل ولا هو موجود، وإن سموه علة ومعلولا، فعند التحقيق لا يرجعون إلى شيء محصل، فإن في قولهم من التناقض والفساد أعظم مما في قول النصارى .

وقد ذكر طائفة من أهل الكلام أن قولهم بالعلة والمعلول من جنس قول غيرهم بالوالد والولد، وأرادوا بذلك أن يجعلوهم من جنسهم في الذم، وهذا تقصير عظيم، بل أولئك خير من هؤلاء، وهؤلاء إذا حققت ما يقوله من هو أقربهم إلى الإسلام كابن رشد الحفيد وجدت غايته أن يكون الرب شرطا في وجود العالم لا فاعلا له، وكذلك من سلك مسلكهم من المدعين للتحقيق من ملاحدة الصوفية كابن عربي وابن سبعين **حقيقة قولهم** : أن هذا العالم موجود واجب أزلي، ليس له صانع غير نفسه، وهم يقولون : الوجود واحد،

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦٣/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى ١٦٥/٢٣٨

وحقيقة قولهم : أنه ليس في الوجود خالق خلق موجودا آخر، وكلامهم في المعاد والنبوات والتوحيد شر من كلام اليهود والنصارى وعباد الأصنام، فإن هؤلاء يجوزون عبادة كل صنم في العالم، لا يخصون بعض الأصنام بالعبادة .." (١)

"ص -١٠٦- وبهذا يظهر الجواب الثاني، وهو أن يقال :

العلو والسفول ونحو ذلك من الصفات المستلزمة للإضافة، وكذلك الاستواء، والربوبية، والخالقية، ونحو ذلك . فإذا كان غيره موجودا، فإما أن يكون عاليا عليه وإما ألا يكون، كما يقولون هم : إما أن يكون عاليا عليه بالقهر أو بالقدر أو لا يكون، خلاف ما إذا قدر وحده، فإنهم لا يقولون : إنه حينئذ قاهر، أو قادر أو مستول عليه، فلا يقال : إنه عال عليه . وإن قالوا : " إنه قادر وقاهر "كان ذلك مشروطا بالغير، وكذلك علو القدر، قيل : وكذلك علو ذاته مازال عاليا بذاته لكن ظهور ذلك مشروط بوجود الغير . والإلزامات مفحمة لهم .

وحقيقة قولهم : إنه لم يكن قادرا في الأزل ثم صار قادرا . يقولون : لم يزل قادرا مع امتناع المقدور، وإنه لم يكن الفعل ممكنا فصار ممكنا . فيجمعون بين النقيضين .

فصل

وأما الذين يصفونه بالعلو والسفول، فالذين يقولون : هو فوق العرش وهو أيضا في كل مكان، والذين يقولون : إذا نزل كل ليلة فإنه." (٢)

"ص -٢٧٨- وأمثاله إلى هذا المقام أمرهم بالفرق الثانى، وهو : أن يفرقوا بين المأمور والمحظور، ومحبوب الله ومرضيه، ومسخوطه ومكروهه، وهو مشهد الإلهية الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وهو **حقيقة قول** : لا إله إلا الله . فمنهم من أنكر على الجنيد، ومنهم من توقف، ومنهم من وافق . والصواب ما قاله الجنيد من ذكر هذه الكلمة في الفرق بين المأمور والمحظور، والكلمة الأخرى في الفرق بين الرب والعبد، وهو قوله : التوحيد إفراد الحدوث عن القدم . فهذا رد على الاتحادية والحلولية منهم، وتلك رد على من يقف عند الحقيقة الكونية منهم، وما أكثر من ابتلى بهذين منهم .

ثم من الناس من يقوم بهذا الفرق، لكن لنفسه وهواه، لا عبادة وطاعة لله، فهذا مثل من يجاهد ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر لهواه، كالمقاتل شجاعة وحمية ورياء، وذاك بمنزلة من لا يأمر بمعروف ولا

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٩٩/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى ٢٦/٢٥٠

ينهي عن منكر ولا يجاهد، هذا شبيه بالراهب، وذاك شبيه بمن لم يطلب إلا الدنيا، ذاك مبتدع وهذا فاجر .

وقد كثر في المتزهدة والمتفقرة البدع، وفي المعرضين عن ذلك طلب الدنيا،وطلاب الدنيا لا يعارضون تاركها إلا لأغراضهم، وإن كانوا مبتدعة، وأولئك لا يعارضون أبناء الدنيا إلا لأغراضهم، فتبقى المنازعات للدنيا." (١)

"ص -٢٩٧- وأن المنكرين لكونه يحب من الجهمية ومن وافقهم **حقيقة قولهم** : أنه لا يستحق أن يعبد، كما أن قولهم : إنه يفعل بلا حكمة ولا رحمة، يقتضي أنه لا يحمد .

فهم إنما يصفونه بالقدرة والقهر . وهذا إنما يقتضي الإجلال فقط لا يقتضي الإكرام، والمحبة، والحمد . وهو سبحانه الأكرم . قال تعالى : ﴿إن بطش ربك لشديد إنه هو يبدئ ويعيد ﴾ [البروج : ١٢، ١٣] ، ثم قال : ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ [البروج : ١٤ – ١٦] ، وقال شعيب : ﴿واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه إن ربي رحيم ودود ﴾ [هود : ٩٠] . وفي أول ما نزل : وصف نفسه بأنه الذي خلق، وبأنه الأكرم . والجهمية ليس عندهم إلا كونه خالقا مع تقصيرهم في إثبات كونه خالقا لا يصفونه بالكرم،ولا الرحمة، ولا الحكمة .

وإن أطلقوا ألفاظها فلا يعنون بها معناها، بل يطلقونها لأجل مجيئها في القرآن، ثم يلحدون في أسمائه ويحرفون الكلم عن مواضعه . فتارة يقولون : الحكمة هي القدرة، وتارة يقولون : هي المشيئة، وتارة يقولون : هي العلم .

وأن الحكمة وإن تضمنت ذلك واستلزمته فهي أمر زائد." (٢)

"ص -٤٥٣- ولزومها للأجسام، وامتناع حوادث لا أول لها، على حدوث الأجسام فهؤلاء لم يثبتوا الصانع؛ لما عرف من فساد هذا الدليل حيث ادعوا امتناع كون الرب متكلما بمشيئته أو فعالا لما يشاء . بل **حقيقة قولهم** امتناع كونه لم يزل قادرا . وأدلتهم على هذا الامتناع قد ذكرت مستوفاة في غير هذا الموضع، وذكر كلامهم هم في بيان بطلانها .

وأما كونهم عطلوا الخالق، فلأن **حقيقة قولهم** أن من لم يزل متكلما بمشيئته فهو محدث، فيلزم أن يكون الرب محدثا، لا قديما . بل حقيقة أصلهم أن ما قامت به الصفات والأفعال فهو محدث، وكل موجود فلا

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٥٢

(٢) مجموع الفتاوى ٤٨/٢٥٤

بد له من ذلك، فيلزم أن يكون كل موجود محدثا . ولهذا صرح أئمة هذا الطريق الجهمية والمعتزلة بنفي صفات الرب، وبنفي قيام الأفعال وسائر الأمور الاختيارية بذاته؛ إذ هذا موجب دليلهم . وهذه الصفات لازمة له، ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم . فكان **حقيقة قولهم** نفي الرب وتعطيله .

وهم يسمون الصفات أعراضا، والأفعال ونحوها حوادث . فقالوا : الرب ينزه عن أن تقوم به الأعراض والحوادث . فإن ذلك مستلزم أن يكون جسما . قالوا : وقد أقمنا الدليل على حدوث كل جسم . فإن." (١)

"ص -١٥٤- تكون الشجرة كفرعون . وإلى هذا المعنى ينحو الاتحادية من الجهمية وينشدون :

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وهذا يستوعب أنواع الكفر؛ ولهذا كان من الأمر البين للخاصة والعامة أن من قال : المتكلم لا يقوم به كلام أصلا – فإن **حقيقة قوله** أنه ليس بمتكلم؛ إذ ليس المتكلم إلا هذا؛ ولهذا كان أولوهم يقولون : ليس بمتكلم . ثم قالوا : هو متكلم بطريق المجاز، وذلك لما استقر في الفطر أن المتكلم لابد أن يقوم به كلام وإن كان مع ذلك فاعلا له، كما يقوم بالإنسان كلامه وهو كاسب له . أما أن يجعل مجرد أحداث الكلام في غيره كلاما له – فهذا هو الباطل .

وهكذا القول في الظلم، فهب أن الظالم من فعل الظلم فليس هو من فعله في غيره، ولم يقم به فعل أصلا، بل لابد أن يكون قد قام به فعل، وإن كان متعديا إلى غيره، فهذا جواب . ثم يقال لهم : الظلم فيه نسبة وإضافة، فهو ظلم من الظالم، بمعنى أنه عدوان وبغي منه، وهو ظلم للمظلوم، بمعنى أنه بغي واعتداء عليه . وأما من لم يكن متعدي عليه به ولا هو منه عدوان على غيره فهو في حقه ليس بظلم، لا منه ولا له .." (٢)

"ص -١٨٧- وكذلك توبة القاتل ونحوه، وحديث أبي سعيد، المتفق عليه، في الذي قتل تسعة وتسعين نفسا يدل على قبول توبته، وليس في الكتاب والسنة ما ينافي ذلك، ولا نصوص الوعيد فيه وفي غيره من الكبائر بمنافية لنصوص قبول التوبة، فليست آية الفرقان بمنسوخة بآية النساء؛ إذ لا منافاة بينهما، فإنه قد علم يقينا أن كل ذنب فيه وعيد فإن لحوق الوعيد مشروط بعدم التوبة؛ إذ نصوص التوبة مبينة لتلك النصوص، كالوعيد في الشرك وأكل الربا، وأكل مال اليتيم والسحر، وغير ذلك من الذنوب . ومن قال من

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠٤/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٥٥

العلماء : توبته غير مقبولة . **فحقيقة قوله** التي تلائم أصول الشريعة أن يراد بذلك أن التوبة المجردة تسقط حق الله من العقاب .

وأما حق المظلوم فلا يسقط بمجرد التوبة، وهذا حق . ولا فرق في ذلك بين القاتل وسائر الظالمين . فمن تاب من ظلم لم يسقط بتوبته حق المظلوم، لكن من تمام توبته أن يعوضه بمثل مظلمته، وإن لم يعوضه في الدنيا فلابد له من العوض في الآخرة، فينبغي للظالم التائب أن يستكثر من الحسنات، حتى إذا استوفي المظلومون حقوقهم لم يبق مفلسا . ومع هذا فإذا شاء الله أن يعوض المظلوم من عنده فلا راد لفضله، كما إذا شاء أن يغفر ما دون الشرك لمن يشاء؛ ولهذا في حديث القصاص الذي ركب فيه جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن." (١)

"ولا تعلمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وأن محمدا صلى الله عليه وسلم كان يقرأ قوله تعالى ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ سورة طه ٥ وقوله ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ سورة فاطر ١٠ وقوله ﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾ سورة المائدة ٦٤ وغير ذلك من آيات الصفات بل ويقول ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا ونحو ذلك وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال بل معناها الذي دلت عليه لا يعلمه إلا الله ويظنون أن هذه طريقة السلف

وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين **حقيقة قولهم** إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء

." (٢)

"

وأما كون ما له حقيقة أو صفة أو قدر يكون بمجرد ذلك مماثلا لما له حقيقة أو صفة أو قدر فهذا باطل عقلا وسمعا فليس في لغة العرب ولا غيرهم إطلاق لفظ المثل على مثل هذا وإلا فيلزم أن يكون كل موصوف مماثلا لكل موصوف وكل ما له حقيقة مماثلا لكل ما له حقيقة وكل ما له قدر مماثلا لكل ما له قدر وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مماثلا لكل موجود وهذا مع أنه في غاية الفساد والتناقض لا يقوله عاقل فإنه يستلزم التماثل في جميع الأشياء فلا يبقى شيئان مختلفان غير متماثلين قط

(١) مجموع الفتاوى ٥٥/٢٥٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٥/١

وحينئذ فيلزم أن يكون الرب مماثلا لكل شيء فلا يجوز نفي مماثلة شيء من الأشياء عنه وذلك مناقض للسمع والعقل فصار **حقيقة قولهم** في نفي التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شيء له فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل

الجواب الرابع أن يقال فهب أن بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم فتلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخر ليس في القرآن ما يدل عليها ألبتة فإذا قدر أن الأفول هو الحركة فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدث أو ممكن وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث وأين في القرآن امتناع حوادث لا أول لها

بل أين في القرآن أن الجسم الإصطلاحي مركب من الجواهر الفردة التي لا تقبل الإنقسام أو من المادة والصورة وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد

". (١)

"

وغايته إن أحسن المقال أن يجعل الرسول مخبرا بالأمور على خلاف حقائقها لأجل نفع العامة ثم إذا قال ذلك امتنع أن يستدل بخبر الرسول على شيء فعاد الأمر جذعا لأنه إذا جوز على خبر الرسول التلبيس كان كتجويزه عليه الكذب

وحينئذ فلا يكون مجرد إخبار الرسول موجبا للعلم بثبوت ما أخبر به وهذا وإن كان زندقة وكفرا وإلحادا فهو باطل في نفسه كما قد بين في غير هذا الموضع

فنحن في هذا المقام إنما نخاطب من يتكلم في تعارض الأدلة السمعية والعقلية ممن يدعي حقيقة الإسلام من أهل الكلام الذين يلبسون على أهل الإيمان بالله ورسوله وأما من أفصح **بحقيقة قوله** وقال إن كلام الله ورسوله لا يستفاد منه علم بغيب ولا تصديق بحقيقة ما أخبر به ولا معرفة بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته وجنته وناره وغير ذلك فهذا لكلامه مقام آخر

فإن الناس في هذا الباب أنواع منهم من يقر بما جاء به السمع في المعاد دون الأفعال والصفات ومنهم من يقر بذلك في بعض أمور المعاد دون بعض

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/١١٨

ومنهم من يقر بذلك في بعض الصفات والمعاد مطلقا دون الأفعال وبعض الصفات

ومنهم من لا يقر بحقيقة شيء من ذلك لا في الصفات ولا في المعاد

ومنهم من لا يقر بذلك أيضا في الأمر والنهى بل يسلك طريق التأويل في الخبر والأمر جميعا لمعارضة العقل عنده كما فعلت القرامطة الباطنية وهؤلاء أعظم الناس كفرا وإلحادا

". (١)

"

ونفس النبوة تتضمن الخبر فإن النبوة مشتقة من الإنباء وهو الإخبار بالمغيب

فالنبي يخبر بالمغيب ويخبرنا بالغيب ويمتنع أن يقوم دليل صحيح على أن كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخبر فلا يمكن أن يجزم بأن كل ما أخبرت به الأنبياء هو منتف فإنه يمتنع أن يقوم دليل على هذا النفي العام ويمتنع أن يقول القائل كل ما أخبر به الأنبياء يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم ولهذا كان أكمل الأمم علما المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية فمن كذب بطريق منها فاته من العلوم بحسب ما كذب به من تلك الطريق

والمتفلسفة الذين أثبتوا النبوات على وجه يوافق أصولهم الفاسدة كابن سينا وأمثاله لم يقروا بأن الأنبياء يعلمون ما يعلمونه بخبر يأتيهم عن الله لا بخبر ملك ولا غيره بل زعموا أنهم يعلمونه بقوة عقلية لكونهم أكمل من غيرهم في قوة الحدس ويسمون ذلك القوة القدسية فحصروا علوم الأنبياء في ذلك

وكان حقيقة قولهم أن الأنبياء من جنس غيرهم وأنهم لم يعلموا شيئا بالخبر ولهذا صار هؤلاء لا يستفيدون شيئا بخبر الأنبياء بل يقولون إنهم خاطبوا الناس بطريق التخييل لمنفعة الجمهور وحقيقة قولهم أنهم كذبوا

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٧٦/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٧٩/١

وأيضا فالخطاب الذي أريد به هدانا والبيان لنا وإخراجنا من الظلمات إلى النور إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك فعلى التقديرين لم نخاطب بما بين فيه الحق ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر

وحقيقة قول هؤلاء في المخاطب لنا أنه لم يبين الحق ولا أوضحه مع أمره لنا أن نعتقده وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد إليه لم يبين به الحق ولا كشفه بل دل ظاهره على الكفر والباطل وأراد منا أن لا نفهم منه شيئا أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه وهذا كله مما يعلم بالإضطرار تنزيه الله ورسوله عنه وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد

وبهذا احتج الملاحدة كابن سينا وغيره على مثبتي المعاد وقالوا القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص التشبيه والتجسيم وزعموا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبين ما الأمر عليه في نفسه لا في العلم بالله تعالى ولا باليوم الآخر فكان الذي استطالوا به على هؤلاء هو موافقتهم لهم على نفي الصفات وإلا فلو آمنوا بالكتاب كله حق الإيمان لبطلت معارضتهم ودحضت حجتهم

". (١)

"هو واجب بنفسه ولا ليس بواجب بنفسه فلا يوصف بنفى ولا إثبات لأن هذا نوع من التمييز والتقييد وهذا حقيقة قول القرامطة الباطنية الذين يمتنعون عن وصفه بالنفى والإثبات ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع كما أن الجمع بين النقيضين ممتنع

وأما إذا قيد بسلب الأمور الثبوتية دون العدمية فهو أسوأ حالا من المقيد بسلب الأمور الثبوتية والعدمية فإنه يشارك غيره في مسمى الوجود ويمتاز عنه بأمور وجودية وهو يمتاز عنها بأمور عدمية فيكون كل من الموجودات أكمل منه

وأما إذا قيد بسلب الأمور الثبوتية والعدمية معا كان أقرب إلى الوجود من أن يمتاز بسلب الوجود دون العدم وإن كان هذا ممتنعا فذاك ممتنع أيضا وهو أقرب إلى العدم فلزمهم أن يكون الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو الممتنع الذي لا يتصور وجوده في الخارج وإنما يقدره الذهن تقديرا كما يقدر كون الشيء موجودا معدوما أو لا موجودا ولا معدوما فلزمهم الجمع بين النقيضين والخلو عن النقيضين

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٠٢

وهذا من أعظم الممتنعات باتفاق العقلاء بل قد يقال إن جميع الممتنعات ترجع إلى الجمع بين النقيضين فلهذا كان ابن سينا وأمثاله من أهل دعوة القرامطة الباطنية من أتباع الحاكم الذي كان بمصر وهؤلاء وأمثالهم من رءوس الملاحدة الباطنية وقد ذكر ذلك عن نفسه وأنه كان هو وأهل بيته من أهل دعوة هؤلاء

". (١)

"التزموا في إرادة العبد أنها تحدث بلا فاعل فنفوا السبب الفاعل للإرادة مع أنهم يثبتون لها العلة الغائية ويقولون إنما أراد الإحسان إلى الخلق ونحو ذلك

والذين قابلوهم من الأشعرية ونحوهم أثبتوا السبب الفاعل لإرادة العبد وأثبتوا لله إرادة قديمة تتناول جميع الحوادث لكن لم يثبتوا لها الحكمة المطلوبة والعاقبة المحمودة فكان هؤلاء بمنزلة من أثبت العلة الفاعلية دون الغائية وأولئك بمنزلة من أثبت العلة الغائية دون الفاعلية

والمتفلسفة المشاؤون يدعون إثبات العلة الفاعلية والغائية ويعللون ما في العالم من الحوادث بأسباب وحكم وهم عند التحقيق أعظم تناقضا من أولئك المتكلمين لا يثبتون لا علة فاعلية ولا غائية بل **حقيقة قولهم** أن الحوادث التي تحدث لا محدث لها لأن العلة التامة القديمة مستلزمة لمعلولها لا يمكن أن يحدث عنها شيء

وحقيقة قولهم إن أفعال الرب تعالى ليس فيها حكمة ولا عاقبة محمودة لأنهم ينفون الإرادة ويقولون ليس فاعلا مختارا ومن نفي الإرادة كان نفيه للمراد المطلوب بها الذي هو الحكمة الغائية أولى وأحرى ولهذا كان لهم من الإضطراب والتناقض في هذا الباب أعظم مما لطوائف أهل الملل كما قد بسط في غير هذا الموضع

والمقصود هنا التنبيه على مجامع أقوال الطوائف الكبار وما فيها من التناقض وأن من عارض النصوص الإلهية بما يسميه عقليات إنما يعارضها

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٨٩/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٣٠/١

"

وأما المقدمة الثانية وهي الترجيح بلا مرجح فإنهم ألزموا بها القائلين بالحدوث بدون سبب حادث وهي لهم ألزم فإن الحوادث المتجددة تقتضي تجدد أسباب حادثة فالحدوث أمر ضروري على كل تقدير والذات القديمة المستلزمة لموجبها إن لم يتوقف حدوث الحوادث عنها على غيرها لزم مقارنة الحوادث لها في الأزل وهذا باطل بالضرورة والحس وإن توقف على غيرها فذلك الغير إن كان قديما أزليا كان معها فيلزم مقارنة الحوادث لها وإن كان حادثا فالقول في سبب حدوثه كالقول في غيره من الحوادث

فهؤلاء الفلاسفة أنكروا على المتكلمين نفاة الأفعال القائمة به أنهم أثبتوا حدوث الحوادث بدون سبب حادث مع كون الفاعل موصوفا بصفات الكمال وهم أثبتوا حدوث الحوادث كلها بدون سبب حادث ولا ذات موصوفة بصفات الكمال بل **حقيقة قولهم** أن الحوادث تحدث بدون محدث فاعل إذ كانوا مصرحين بأن العلة التامة الأزلية يجب أن يقارنها معلولها فلا يبقى للحوادث فاعل أصلا لا هي ولا غيرها

فعلم أن قولهم أعظم تناقضا من قول المعتزلة ونحوهم وأن ما ذكروه من الحجة في قدم العالم هو على حدوثه أدل منه على قدمه باعتبار كل واحدة من مقدمتي حجتهم

". (١)

"وقدرته إذ الفعل الثاني منه مشروط بالأول لأن الأفعال الحادثة لا تكون إلا متعاقبة وليس هو موجبا بذاته لشيء من تلك الأفعال ولا للمفعولات بها ولا يلزم من ذلك لا قدم شيء من الأفعال بعينه ولا قدم شيء من المفعولات بعينه لا فلك ولا غيره والحوادث جميعها التي في العالم والتغيرات يحدثها شيئا بعد شيء بأفعاله الحادثة شيئا بعد شيء فكل يوم هو في شأن

بخلاف ما إذا قالوا هو علة تامة مستلزمة لمعلولها وجعلوا من المعلولات ما لا يكون إلا شيئا فشيئا فإن هذا جمع بين المتنافيين بمنزلة من قال معلوله مقارن له معلوله ليس مقارنا له

وإذا قالوا هو موجب بنفسه للفلك وأجزاء العالم الأصلية وليس موجبا بنفسه للحوادث المتجددة بل إيجابه لها مشروط بما يكون قبلها من الحوادث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٧١

قيل هذا **حقيقة قولكم** وحينئذ فلا يكون نفسه موجبا لشيء من الحوادث لا الأول ولا الثاني لا بوسط ولا بغير وسط وهو المطلوب فالقول بالموجب بالذات وحدوث المحدثات عنه بوسط وبغير وسط جمع بين النقيضين

ثم هذا القول يبطل قولكم بكونه موجبا للعالم بذاته لأنهم يقولون إن العالم لا قيام له بدون الحركة وإنها صورته التي لولا هي لبطل فإذا كان إيجابه للعالم بدون الحركة ممتنعا وإيجابه للحركة في الأزل ممتنعا لم يكن موجبا لا للعالم ولا للحركة فإن المبدع المشروط بشرط يمتنع إبداعه بدون إبداع شرطة وإبداع شرطة ممتنع على أصلهم فإذن إبداعه ممتنع وهذا لأنهم جعلوا الباري ليس له فعل

". (١)

"

ثم ملاحدة الباطنية يقولون ان الرسل ارادوا افهام الناس ما يتخيلونه وان لم يكن مطابقا للخارج ويجعلون ذلك بمنزلة ما يراه النائم فتفسر القرآن عندهم يشبه تعبير الرؤيا التي لا يفهم تعبيرها من ظاهرها كرؤيا يوسف والملك بخلاف الرؤيا التي يكون ظاهرها مطابقا لباطنها

وأما المسلمون من أهل الكلام النفاة فهم وإن كانوا يكفرون من يقول بهذا فإما أن يتأولوا تأويلات يعلم بالضرورة أن الرسول لم يردها وإما أن يقولوا ما ندري ما أراد فهم اما جهل بسيط أو مركب ومدار هؤلاء كلهم على أن العقل عارض ما دلت عليه النصوص

وقد بين أهل الإثبات أن العقل مطابق موافق لما أخبرت به النصوص ودلت عليه لا معارض له لكن المقصود هنا أن نبين أن القرآن والسنة فنهما من الدلالة على هذا الأصل ما لا يكاد يحصر فمن له فهم في كتاب الله يستدل بما ذكر من النصوص على ما ترك ومن عرف **حقيقة قول** النفاة علم أن القرآن مناقض لذلك مناقضة لا حيلة لهم فيها وأن القرآن يثبت ما يقدر الله عليه ويشاءه من أفعاله التي ليست هي نفس المخلوقات وغير أفعاله ولولا ما وقع في كلام الناس من الالتباس والإجمال لما كان يحتاج أن يقال الافعال التي ليست هي

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٩٦

". (١)

"علم بلا عالم وقدرة بلا قادر وأعظم امتناعا من ذلك أن يكون العلم هو العالم والعلم هو القدرة فهذا قول نفاه الصفات

وأما القائلون بقدم العالم فقولهم يستلزم امتناع حدوث حادث فإن القديم إما واجب بنفسه أو لازم للواجب بنفسه ولوازم الواجب لا تكون محدثة ولا مستلزمة لمحدث فالحوادث ليست من لوازمه وما لا يكون من لوازمه يتوقف وجوده على حدوث سبب حادث فإذا كان القديم الواجب بنفسه أو اللازم للواجب لا يصدر عنه حادث امتنع حدوث الحوادث وهذا **حقيقة قولهم** فانهم يزعمون أن العالم له علة قديمة موجبة له وهو لازم لعلته وعلته عندهم مستلزمة لمعلولها ومعلول معلولها فيمتنع أن يحدث شيء في الوجود إذ الحادث المعين يكون لازما للقديم بالضرورة واتفاق العقلاء

وإذا قالوا يجوز أن يحدث عن الواجب بنفسه حادث بواسطة قيل الكلام في تلك الواسطة كالكلام في الأول فإنها إن كانت قديمة لازمة له لزم قدم المعلولات كلها وان كانت حادثة فلا بد لها من سبب حادث

وإذا قالوا كل حادث مشروط بحادث قبله لا إلى أول

قيل لهم فليست أعيان الحوادث من لوازم الواجب بنفسه وإذا كان النوع من لوازم الواجب أمتنع وجود الواجب بنفسه بدون النوع ونوع الحوادث ممكن بنفسه ليس فيه واجب بنفسه فيكون نوع الحوادث صادرا عن الواجب بنفسه فلا يجب قدم شيء معين من أجزاء العالم لا الفلك ولا غيره وهو نقيض قولهم

". (٢)

"ولا الجهاد لعدو الله ورسوله حقه وقد قال تعالى ﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا ﴾ الآية سورة الحجرات ١٥

هذا مع دعواهم أنهم أعظم علما وأيمانا وتحقيقا لأصول الدين وجهادا لأعدائه بالحجج من الصحابة وإن هم في ذلك إلا كبعض الملوك الذين لم يجاهدوا العدو بل أخذوا منهم بعض البلاد ولا عدلوا في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٣/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٥١/٢

المسلمين العدل الذي شرعه الله للعباد إذا ادعى أنه أمكن وأعدل من عمر بن الخطاب وأصحابه رضوان الله عليهم

ثم إنهم بسبب ذلك تفرقوا في أصول كثيرة من أصول دينهم كتفرقهم في كلام الله من القرآن وغيره فإنهم تفرقوا فيه شيعا شيعة قالت هو مخلوق **وحقيقة قولهم** لم يتكلم الله به كما كان قدماؤهم يقولون لكن المعتزلة صاروا يطلقون اللفظ بأن الله متكلم حقيقة ولكن مرادهم مراد من قال إن الله لم يتكلم ولا يتكلم كما ذكره أحمد أنهم تارة ينفون الكلام وتارة يقولون يتكلم بكلام مخلوق وهو معنى الأول

وهذا في الحقيقة تكذيب للرسل الذين إنما أخبروا الأمم بكلام الله الذي أنزله إليهم وجاءت الفلاسفة القائلون بقدم العالم فقالوا أيضا متكلم وكلامه ما يفيض من العقل الفعال على نفوس الأنبياء

". (١)

"

وهذا أيضا غلط فان الادلة الدالة توجب التسوية لو قدر انه يمكن ان يكون المؤثر غير قادر مختار فكيف اذا كان ذلك ممتنعا

وكون المعلول والمفعول لا يكون مفعولا معلولا إلا بعد عدمه هو من القضايا الضرورية التي اتفق عليها عامة العقلاء من الأولين والآخرين وكل هؤلاء يقولون ما كان معلولا يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا حادثا مسبوقا بالعدم

وممن قال ذلك أرسطوا واتباعه حتى ابن سينا وامثاله صرحوا بذلك لكن ابن سينا تناقض مع ذلك فزعم ان الفلك هو قديم ازلى مع كونه ممكنا يقبل الوجود والعدم وهذا مخالف لما صرح به هو وصرح به أئمته وسائر العقلاء وهو مما انكره عليه ابن رشد الحفيد وبين ان هذا مخالف لما صرح به أرسطوا وسائر الفلاسفة وان هذا لم يقبله احد قبله

و ارسطو لم يكن يقسم الوجود إلى واجب و ممكن ولا يقول ان الاول موجب بذاته للعالم بل هذا قول ابن سينا وامثاله وهو وإن كان اقرب إلى الحق مع فساده وتناقضه فليس هو قول سلفه بل قول ارسطو واتباعه ان الأول إنما افتقر إليه الفلك لكونه يتحرك للتشبه به لا لكون الاول علة فاعلة له

وحقيقة قول ارسطو واتباعه ان ما كان واجب الوجود فإنه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٣٠٤

". (١)

"

وحقيقة قول هؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الاشعرية وغيرهم ان الرب لم يزل معطلا فلا يفعل شيئا ولا يتكلم بمشيته وقدرته ثم إنه أبدع جواهر من غير فعل يقوم به وبعد ذلك ما بقي يخلق شيئا بل انما تحدث صفات تقوم بها ويدعون أن هذا قول أهل الملل الانبياء وأتباعهم وبينهم وبين الفلاسفة في مثل هذا نزاع أخطأ فيه كل من الفريقين فإن الفلاسفة يقولون بإثبات المادة والصورة ويجعلون المادة والصورة جوهرين وهؤلاء يقولون ليست الصورة إلا عرضا قائما بجسم

والتحقيق ان المادة والصورة لفظ يقع على معان كالمادة والصورة الصناعية والطبيعية والكلية والأولية فالأول مثل الفضة اذا جعلت درهما وخاتما وسبيكة والخشب اذا جعل كرسيا واللبن والحجر اذا جعل بيتا والغزل اذا نسج ثوبا ونحو ذلك فلا ريب ان لمادة هنا التي يسمونها الهيولي هي أجسام قائمة بنفسها وأن الصورة اعراض قائمة بها فتحول الفضة من صورة إلى صورة هو تحولها من شكل إلى شكل مع أن حقيقتها لم تتغير أصلا

وبهذا يظهر لك خطأ قول القائل ان من أثبت افتقار المحدث إلى الفاعل بالقياس على حدوث الذوات قال هنا كذلك وهذه الطريقة

". (٢)

"قد بينا فساده في غير هذا الموضع ولهذا كان من سلك هذه الطريقة قد يفضي به الأمر إلى انكار وجود واجب مغاير لوجود الممكنات كما يقوله اهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود من متأخري متصوفة هؤلاء الفلاسفة كابن عربي وابن سبعين و امثالهما والقول بوحدة الوجود قول حكاة أرسطوا واتباعه عن طائفة من الفلاسفة و ابطلوه

والقائلون بوحدة الوجود **حقيقة قولهم** هو قول ملاحدة الدهرية الطبيعية الذين يقولون ما ثم موجود إلا هذا العالم المشهود وهو واجب بنفسه وهو القول الذي اظهره فرعون لكن هؤلاء ينازعون اولئك في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦٥/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٨٤/٣

الاسم فأولئك يسمون هذا الموجود بأسماء الله وهؤلاء لا يسمونه بأسماء الله وأولئك يحسبون ان الإله الذي اخبرت عنه الرسل هو هذا الموجود وأولئك لا يقولون هذا وأولئك لهم توجه إلى الوجود المطلق وأولئك ليس لهم توجه اليه

وفساد قول هؤلاء يعرف بوجوه منها العلم بما يشاهد حدوثه كالمطر

". (١)

"

وقول القائل العلة متقدمة على المعلول وان قارنته بالزمان وجعله الباري مع العالم بهذه المنزلة

يقال له ان اردت بالعلة ماهو شرط في وجود المعلول لا مبدعا له كان **حقيقة قولك** ان واجب الوجود ليس هو مبدعا للممكنات ولا ربا لها بل وجوده شرط في وجودها وهذا **حقيقة قول** هؤلاء فالرب على اصلهم والعالم متلازمان كل منهما شرط في الآخر والرب محتاج إلى العالم كما ان العالم محتاج إلى الرب وهم يبالغون في إثبات غناه عن غيره وعلى اصلهم فقره إلى غيره كفقر بعض المخلوقات

وغاية المتحذلق منهم كأرسطو ان يجعل الفلك واجب الوجود لا يقبل العدم مع كونه مفتقرا إلى المبدا الأول لأجل التشبه به ويجعل المبدأ الأول غنيا عما سواه لكن من التناقص ان يقول ان واجب الوجود مفتقرالى غيره وأيضا فالأزلي الذي يثبته لا حقيقه له كما قد بسط في موضع اخر

وان اراد بالعلة ما هو مبدع للمعلول له فهذا لا يعقل مع كون زمانه المعلول لم يتقدم على المعلول تقدما حقيقيا وهو التقدم المعقول

". (٢)

"

فجوابه من وجوه

أحدها منع المقدمة الأولى فما الدليل على أنه إذا وجدت ذات موصوفة بصفات لازمة له يلزم أن توجد ذات متحركة بحركة منها ليس معه في ذلك إلا مجرد الموازنة اللفظية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٦٣/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩٩/٣

الثاني أن **حقيقة قوله** إن افتقار التركيب إلى مركب كافتقار التحريك إلى المحرك فإن أخذ ذلك على أن له فاعلا فلكل منهما فاعل وإن أخذ مجرد التركيب أخذ مجرد التحرك قيل فعلى هذا يكون المعنى إذا وجد متصف بصفة بنفسه يوجد فاعل متحرك بنفسه وإذا كان حقيقة كلامه أنه إذا كان متصفا بالصفات من ذاته فسيوجد متصفا بالأفعال من ذاته فيقال له إما أن تكون هذه الملازمة صحيحة وإما أن لا تكون فإن لم تكن صحيحة فليست بحجة وإن كانت صحيحة كانت دليلا على ثبوت إفعال الله تعالى وكان حقيقتها أنه يلزم من ثبوت الصفات القائمة به ثبوت الأفعال القائمة به فأي محذور في هذا إذا كانت الملازمة صحيحة

الثالث قوله وإن وجد متحرك من ذاته فسيوجد المعدوم من ذاته لأن وجود المعدوم هو خروج ما هو بالقوة إلى الفعل

". (١)

"

وهذه الطريق هي التي سلكها ابو حامد في مناظرته اخوانك وهي طريق صحيحة وقد تبين ان ما ذكره ابو حامد عن احتجاجهم بلفظ المركب جواب صحيح وان احتجاجهم بهذا نظير احتجاج اولئك بلفظ التخصيص حيث قالوا ان المختص بشيء لا بد له من مخصص وهذا هو الذي سلكه نفاة الصفات ويسمون نفي الصفات توحيدا وهذا هو الذي سلكه نفاة الصفات ويسمون نفي الصفات توحيدا وهذا هو الذي سلكه أبو عبد الله محمد بن تومرت الملقب عند اصحابه بالمهدى وامثاله من نفاة الصفات المسمين ذلك توحيدا

ولقب ابن التومرت اصحابه بذلك إذ كان قوله في التوحيد قول نفاة الصفاة جهم وابن سينا ويقال انه تلقى ذلك عمن يوجد في كلامه موافقة الفلاسفة تارة ومخالفتهم اخرى

قلت ولهذا رأيت لابن التومرت كتابا في التوحيد صرح فيه بنفي الصفات ولهذا لم يذكر في مرشدته سيئا من إثبات الصفات ولا إثبات الرؤية ولا قال ان كلام الله غير مخلوق ونحو ذلك من المسائل التي جرت عادة مثبتة الصفات بذكرها ولهذا كان **حقيقة قوله** موافقا **لحقيقة قول** ابن سبعين والقائلين بالوجود المطلق موافقة لابن سينا وقد ذكر ابن التومرت في فوائده المشرقية ان الوجود مشترك بين

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤٠٨/٣

". (١)

"كان ليس معلوم الذات يلزم أن يكون مفيدا للأله صفاته فيكون أولى بالإلهية

يقال لهم هذا وإن كان باطلا عند المسلمين وغيرهم من أهل الملل ولكن على أصولكم لا يمتنع بطلانه وذلك أن هذا لا ينافي وجوب وجوده بذاته بمعنى أنه لا فاعل له فإن ما كان لا فاعل له لم يمتنع من هذه الجهة أن يقوم به أمر بسبب منه ومن أمر مباين له وإنما ينتفى ذلك بنفى واجب بذاته مباين له وذلك مبنى على نفى واجبين بالذات

وأنتم ادعيتم ذلك وأدرجتم فى ذلك نفى الصفات كما ادعت الجهمية أن القديم واحد وأدرجوا فى ذلك نفى الصفات فقلتم أنتم لو كان له صفات لتعدد الواجب بذاته كما قال أولئك لو كان له صفات لتعدد القديم وحجتكم على ذلك ضعيفة جدا حتى إن منكم من قال بقدم الأفلاك ووجودها بذاتها لضعف ذلك

وهذا **حقيقة قول** أرسطو وأصحابه فى الأفلاك وهو قول أهل وحدة الوجود فى كل موجود الذين أظهروا التصوف والتحقيق **وحقيقة قولهم** قول هؤلاء الدهرية المعطلة

وحينئذ فنخاطب الجميع خطابا يتناول الطوائف كلها ونقول إما أن تكون الأفلاك واجبة الوجود بذاتها وإما أن لا تكون

". (٢)

"بنفسه لا يقوم به حادث بسبب مباين له كما لا يمكنه أن ينفى شيئين واجبين بأنفسهما كل منهما متوقف على الآخر

إذ **حقيقة قول** هؤلاء أن الفلك والعلة الأولى كل منهما محتاج إلى الآخر حاجة المشروط إلى شرطه لا حاجة المصنوع إلى مبدعه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٤٣٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٤٩

الوجه الخامس أن يقال غاية ما ذكرتموه فى الحوادث منقوص بالمتجددات كالأضافات والعدميات فإنهم سلموا حدوثها وهذه الحجة تتناول هذا كما تتناول هذا فما كان جوابكم عن هذا كان جواب منازعيكم عن هذا

فإنه يقال تلك الأمور الإضافية والعدمية إذا تجددت فلا بد لها من سبب متجدد والسبب إما الذات وإما خارج عنها فإن كان الأول لزم دوام الإضافات والعدميات وإن كان الثانى لزم الدور أو التسلسل وإن كان الثالث فالأمر الخارجى الذى أوجب تجدد تلك الإضافات والأعدام يجب أن يكون واجب الوجود

وأما الأسولة التى ذكر أبو الحسن الآمدى أنهم أوردوها على هذه الحجة فهى ضعيفة كما ذكر ضعفها ويمكن الجواب عنها بغير ما ذكر أيضا

أما قول القائل القاصد إلى الحدوث فى محل يستدعى كون المحل فى جهة فإن أراد به ما يقصد حدوثه فى محل مباين له فالكرامية

". (١)

"كل جسم فتبين أن كل ما ذكره مغلطة لأنه قال إما أن يقال إنه جسم كالأجسام وإما أن يقال جسم لا كالأجسام فإن قيل بالثاني كان النزاع في اللفظ لا في المعنى فدل ذلك على أن قوله في المعنى موافق لقول من يقول جسم لا كالأجسام ثم جعل القسم الأول هو القول بتماثل الأجسام فكان **حقيقة قوله** إنه إما أن يقال إنه مماثل للأجسام في حقيقتها بحيث يتصف بما تتصف به من الوجوب والجواز والامتناع وإما إن لا يقال بذلك فمن لم يقل بذلك لم ينازعه في المعنى ومن قال بالأول فقوله باطل

ومعلوم أن أحدا من الطوائف المعروفة وأهل الأقوال المنقولة لم يقل إنه جسم مماثل للأجسام كما ذكر ومعلوم أيضا أن فساد هذا أبين من أن يحتاج إلى ما ذكره من الأدلة فإن فساد هذا معلوم بالأدلة اليقينية لما في ذلك من الجمع بين النقيضين إذ كان كل منهما يلزم أن يكون واجبا بنفسه لا واجبا بنفسه محدثا لا محدثا ممكنا لا ممكنا قديما لا قديما إذ المتماثلان يجب اشتراكهما في هذه الصفات

وإذا كان القول الذي نفاه لم يقله أحد ولم ينازعه فيه أحد والقول الذي ادعى انه موافق لقائله في المعنى لا يخالف فيه قائلة بقي مورد النزاع لم يذكره ولم يقم دليلا على نفيه وهو قول من يقول هو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٥١

". (١)

"ممتد ولا أن يكون متناهيا ولا غير متناه كما قلتم أنتم إنه موجود قائم بنفسه مبدع للعالم مسمى بالأسماء الحسنى وأنه مع ذلك لا يقبل أن يقال هو متناه ولا غير متناه بل ذاته لا تقبل إثبات ذلك ولا نفيه ولا تقبل أن يقال هو حال في العالم ولا خارج عنه فلا توصف ذاته بالدخول ولا بالخروج فإن ذاته لا تقبل الإتصاف لا بإثبات ذلك ولا بنفيه

فهذا ونحوه قولكم فإن كان هذا القول صحيحا أمكن من أثبت العلو دون التجسيم أو العلو والتجسيم ونفي ما يذكر من لوازمه أن يقول فيه ما تقولونه أنتم حيث أثبتم موجودا قائما بنفسه مبدعا للعالم ونفيتم ما يذكر من لوازمه أن يقول فيه ما تقولونه أنتم حيث أثبتم موجودا قائما بنفسه مبدعا للعالم ونفيتم ما يذكر من لوازمه فإن لزوم تلك اللوازم لما أثبتوه أظهر في صريح العقل من لزوم هذه اللوازم لما أثبته هؤلاء فإن أمكنكم نفي اللزوم وادعيتم أن القول باللزوم وإحالة ما أثبتموه من حكم الوهم دون العقل أمكن خصومكم أن يقولوا مثل ذلك بمثل ما قلتموه بطريق الأولى

وهذا يفهمه من تصور **حقيقة قول** الطائفتين وأدلتهم العقلية فإنه إذا قابل بين قول هؤلاء وقول هؤلاء تبين له صحة الموازنة وأن الإثبات

". (٢)

"

فأفضى الأمر بمن سلك سبيل هؤلاء إلى الإلحاد في الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح وسرى ذلك في كثير من الخائضين في الحقائق من أهل النظر والتأله من أهل الكلام والتصوف حتى آل الأمر بملاحدة المتصوفة كابن عربي صاحب فصوص الحكم وأمثاله إلى أن جعلوا الوجود واحدا وجعلوا وجود الخالق هو وجود المخلوق وهذا تعطيل للخالق

وحقيقة قولهم فيه مضاهاة لقول الدهرية الطبيعية الذين لا يقرون بواجب أبدع الممكن وهو قول فرعون ولهذا كانوا معظمين لفرعون ثم إنهم جعلوا أهل النار يتنعمون فيها كما يتنعم أهل الجنة في الجنة فكفروا بحقيقة اليوم الآخر ثم ادعوا أن الولاية أفضل من النبوة وأن خاتم الأولياء وهو شئ لا حقيقة له زعموا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٩٧/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢١٤/٤

أنه أفضل من خاتم الأنبياء بل ومن جميع الأنبياء وأنهم كلهم يستفيدون من مشكاته العلم بالله الذي حقيقته عندهم أن وجود المخلوق هو وجود الخالق

وكان قولهم كما يقال لمن قال فخر عليهم السقف من تحتهم لا عقل ولا قرآن فإن المتأخر يستفيد من المتقدم دون العكس والأنبياء أفضل من غيرهم فخالفوا الحس والعقل مع كفرهم بالشرع

وآخر تحقيقهم استحلال المحرمات وترك الواجبات كما كان يفعل أبرع محققيهم التلمساني وأمثاله

هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب وأبعدهم عنه وأعظمهم نكيرا عليه وعلى أهله وللشيوخ المشهورين بالخير كالفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني والجنيد بن محمد

(١) ".

"التومرت أصحابه بذلك إذ كان قوله في التوحيد قول نفاة الصفات جهم وابن سينا وأمثالهما

ويقال إنه تلقى ذلك عن من يوجد في كلامه موافقة الفلاسفة تارة ومخالفتهم أخرى ولهذا رأيت لابن التومرت كتابا في التوحيد صرح فيه بنفي الصفات ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئا من إثبات الصفات ولا أثبت الرؤية ولا قال إن القرآن كلام الله غير مخلوق ونحو ذلك من المسائل التي جرت عادة مثبتة الصفات بذكرها في عقائدهم المختصرة ولهذا كان **حقيقة قوله** موافقا **لحقيقة قول** ابن سبعين وأمثاله من القائلين بالوجود المطلق موافقة لابن سينا وأمثاله من أهل الإلحاد كما يقال إن ابن التومرت ذكره في فوائده المشرقية إن الوجود مشترك بين الخالق والمخلوق فوجود الخالق يكون مجردا ووجود المخلوق يكون مقيدا

(٢) ".

"

والمقصود أن هؤلاء لما سموا هذا النفي توحيدا وهي تسمية ابتدعها الجهمية النفاة لم ينطق بها كتاب ولا سنة ولا أحد من السلف والأئمة بل أهل الإثبات قد بينوا أن التوحيد لا يتم إلا بإثبات الصفات وعبادة الله وحده لا شريك له كما ذكر الله ذلك في سورتي الإخلاص وعامة آيات القرآن فلما وافقه هؤلاء الجهمية من المعتزلة وغيرهم على نفي الصفات وأن هذا هو التوحيد الحق احتج عليهم بهذه المقدمة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٢٠

الجدلية على أن الرسل لم يبينوا ما هو الحق في نفسه من معرفة توحيد الله تعالى ومعرفة اليوم الآخر ولم يذكروا ما هو الذي يصلح أو يجب على خاصة بني آدم وأولو الألباب منهم أن يفهموه ويعقلوه ويعلموه من هذا الباب وأن الكتاب والسنة والإجماع لا يحتج بها في باب الإيمان بالله واليوم الآخر لا في الخلق ولا البعث لا المبدأ ولا المعاد وأن الكتب الإلهية إنما أفادت تخييلا تنتفع به العامة لا تحقيقا يفيد العلم والمعرفة وأن أعظم العلوم وأجلها وأشرفها وهو العلم بالله لم تبينه الرسل أصلا ولم تنطق به ولم تهد إليه الخلق بل ما بينت لا معرفة الله ولا معرفة المعاد لا ما هو الحق في الإيمان بالله ولا ما هو الحق في الإيمان باليوم الآخر بل ليس عندهم في كلام الله ورسوله من هذا الباب علم ينتفع به أولو الألباب وإنما فيه تخييل وإيهام ينتفع به جهال العوام

ولماكان هذا **حقيقة قول** الملاحدة القرامطة الباطنية صاروا يجعلون أحد رؤوسهم مثل الرسول أو أعظم من الرسول ويسوغون له نسخ

". (١)

"فإن قلت إن نفس الذات هو نفس أن يعلم ويقدر فهذه مكابرة للضرورة فإن العلم ليس هو نفس العالم ولا القدرة نفس القادر وهذا أيضا متفق عليه بين المعتزلة وأهل الإثبات

وأيضا فيكون **حقيقة قولك** إن الذات متميزة تميزا تجب معه الذات وأنت لو قلت الذات أوجبت الذات لم يصح فكيف إذا كان تميزها هو الموجب لها وإن قلت ليس هذا هو هذا فهذا قول الصفاتية والعلم الذي يثبتونه هو قولك أن تعلم فإن أن والفعل هو بتأويل المصدر فقول القائل علم علما وله علم كقوله هو موصوف بأن يعلم وإذا قالوا عالم بالعلم لا بذاته لم يرد جمهورهم بذلك أن العلم هو أوجب صفة غيرالعلم وهو كونه عالما بل نفس علمه هو كونه عالما فيقولون عالم بصفة له هي العلم لا بذات مجردة عن العلم ومعلوم أن ذاته هي الموجبة لكونه عالما فلا ينازعون في أنه عالم بالذات بمعنى أن ذاته أوجبت كونه عالما وأنه [نفسه مستغن عما يجعله عالما وليس هناك شيء غيره جعله عالما

وأما قولك ولا يحتاج إلى معنى به يقدر وإلى معنى به يعلم فهذا لفظ مجمل فإن هذا إنما يصلح أن يكون حجة على مثبتة الأحوال الذين يقولون هناك معنى هو العلم أوجب كونه عالما فقولك هذا كقول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٢١

القائل لا يحتاج إلى كونه عالما قادرا ولا يحتاج إلى أن يعلم ويقدر وأنتم تسلمون لهم أنه لابد أن يعلم ويقدر وهذا هو عندهم العلم والقدرة فقول القائل بعد هذا يحتاج إلى هذا أو لا يحتاج

". (١)

"موضعه فما يفهمه إلا الذكي الذي مرن ذهنه على تسليم المقدمات التي بها يفسدون ذهنه أو على تصور أقوالهم المتناقضة فإن كان من متابعيهم نقلوه من درجة إلى درجة كما تفعل القرامطة بنقل المستجيبين لهم من درجة إلى درجة وكذلك هؤلاء الجهمية النفاة لا يمكنهم أن يخاطبوا ذكيا ولا بليدا **بحقيقة قولهم** إن لم يتقدم قبل ذلك منه تسليم لمقدمات وضعوها تتضمن ألفاظا مجملة يلبسون بها عليه الحق بالباطل فيبقى ما سلمه لهم من المقدمات مع ما فيه من التلبيس والإبهام حجة لهم عليه فيما ينازعهم فيه إلى أن يخرجوه إن تمكنوا من العقل والدين كما تخرج الشعرة من العجين فإن من درجات دعوتهم الخلع و السلخ وأمثال هذه العبارات

وقد رايت كتبهم فرأيتهم يحتجون على طوائف المسلمين الذين فيهم بدعة بما وافقوهم عليه من البدعة كما احتج ابن سينا على المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات بما وافقوه عليه من هذه الأقوال المبتدعات وإلا فالفطر السليمة تنكر أقوال النفاة إذ قد توافق على إنكارها الفطر والمعقول والسمع المنقول وإنما يخالف بنوع من الشبه الدقيقة التي هي من أبطل الباطل في الحقيقة

ولقد حدثني بعض أصحابنا أن بعض الفضلاء الذين فيهم نوع

". (٢)

"والآخر لتشخصها بل ولا قابلان بل الموجود هو الأعيان المشهودة والفاعل إنما فعل تلك الأعيان لم يفعل أنواعا مطلقة كلية وإن كانت تلك تتصور في العلم فالكلام في الوجود الخارجي

وهذا مما يبين لك أن من قال من المتفلسفة إنه سبحانه وتعالى يعلم الأشياء على وجه كلي لا جزئي **فحقيقة قوله** إنه لم يعلم شيئا من الموجودات فإنه ليس في الموجودات إلا ما هو معين جزئي والكليات إنما تكون في العلم لا سيما وهم يقولون إنما علم الأشياء لأنه مبدؤها وسببها والعلم بالسبب يوجب العلم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٦١/٥

بالمسبب ومن المعلوم أنه مبدع للأمور المعينة المشخصة الجزئية كالأفلاك المعينة والعقول المعينة وأول الصادرات عنه على أصلهم العقل الأول وهو معين فهل يكون من التناقض وفساد العقل في الإلهيات أعظم من هذا

وقولهم إنه إذا لم يكن مع الواحد منها القوة القابلة لتأثير العلل وهي المادة لم يتعين كقول القائل إذا لم يكن مع الواحد منها القوة القابلة وهي المادة لم توجد فإن وجودها هو بعينها لم يكن لها تحقق في الخارج غير وجودها المعين

وقولهم فأما إذا كان يمكن في طبيعة نوعها أن تحمل على كثيرين فتعين كل واحد بعلة كقول القائل فموجود كل واحد بعلة ومعلوم أن الممكن وجوده بعلة سواء كان قد انحصر نوعه في شخصه كالشمس أو كان مما لم ينحصر نوعه في شخصه كالإنسان

". (١)

"

والمقصود أنه ذكر في كتابه لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه فوافقه من لم يعرف حقيقة هذه الكلمة وذكر عن أحمد أنه قال لا يشبه الأشياء وليس كمثله شيء ونحو ذلك أو كما قال

وأما قوله بوجه من الوجوه فامتنع منها وذلك لأنه عرف أن مضمون ذلك التعطيل المحض فإنه يقتضي أنه ليس بموجود ولا شيء ولا حي ولا عليم ولا قدير ويقتضي إبطال جميع أسمائه الحسنى

وهذا النفي **حقيقة قول** القرامطة والله تعالى ليس كمثله شيء بوجه من الوجوه بل هو سبحانه في كل ما هو موصوف به مختص بما لا يماثله فيه غيره وله المثل الأعلى

ولكن لفظ الشبه فيه إجمال وإبهام فما من شيئين إلا وهما متفقان في أمر من الأمور ولو أنه في كونهما موجودين وذلك الذي اتفقا فيه لا يمكن نفيه إلا بنفي كل منهما فإذا قيل هذا لا يوافق هذا بوجه من الوجوه ولا يواطئه بوجه من الوجوه كان هذا ممتنعا

وكذلك إذا أريد بقول القائل لا يشبهه بوجه من الوجوه هذا المعني بخلاف ما إذا أراد بذلك المماثلة والمساواة والمكافأة أو أراد ذلك بلفظ المشاركة والموافقة والمواطأة فإنه سبحانه لا يماثله شيء بوجه من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١١٣

الوجوه ولا شريك له بوجه من الوجوه لا سيما والكليات التي يتفق فيها الشيئان إنما هي في الأذهان لا في الأعيان فليس في

". (١)

" الوجه الثامن والعشرين

وهو أن يقال **حقيقة قول** هؤلاء الذين يجوزون أن تعارض النصوص الإلهية النبوية بما يناقضها من آراء الرجال أن لا يحتج بالقرآن والحديث على شيء من المسائل العلمية بل ولا يستفاد التصديق بشيء من أخبار الله ورسوله فإنه إذا جاز أن يكون فيما أخبر الله به ورسوله في الكتاب والسنة أخبار يعارضها صريح العقل ويجب تقديمه عليها من غير بيان من الله ورسوله للحق الذي يطابق مدلول العقل ولا لمعاني تلك الأخبار المناقضة لصريح العقل فالإنسان لا يخلو من حالين وذلك لأن الإنسان إذا سمع خطاب الله ورسوله الذي يخبر فيه عن الغيب فإما أن يقدر أن له رأيا مخالفا للنص أو ليس له رأي يخالفه فإن كان عنده مما يسميه معقولا ما يناقض خبر الله ورسوله وكان معقوله هو المقدم قدم معقوله وألغى خبر الله ورسوله وكان حينئذ كل من اقتضى عقله مناقضة خبر من أخبار الله ورسوله قدم عقله على خبر الله ورسوله ولم يكن مستدلا بما أخبر الله به ورسوله على ثبوت مخبره بل ولم يستفد من خبر الله ورسوله فائدة علمية بل غايته أن يستفيد إتعاب قلبه فيما يحتمله ذلك اللفظ من المعاني التي لا يدل عليها الخطاب إلا دلالة بعيدة ليصرف إليها اللفظ

". (٢)

"

في دليل عقلي خاص بل غيره من الأدلة العقلية يدل على الشرع وحينئذ فلا يلزم من بطلان ذلك الدليل العقلي بطلان أصل الشرع فكيف إذا كان ذلك الدليل باطلا فإن قيل نحن إذا قدمنا العقل لم يبطل الشرع بل نفوضه أو نتأوله

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٨٣/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٤٢/٥

قيل إن لم يكن الشرع دالا على نقيض ما سميتموه معقولا فليس هو محل النزاع وإن كان الشرع دالا فتفويضه تعطيل لدلالة الشرع وذلك إبطال له وإذا دل الشرع على شيء فالإعراض عن دلالته كالإعراض عن دلالة العقل

فلو قال القائل أنا قد علمت مراد الشارع وأما المعقول فأفوضه لأني لم أفهم صحته ولا بطلانه فما أنا جازم بمخالفته لما دل عليه الشرع وقد رأيت المدعين للمعقولات مختلفين فما أنا واثق بهذا المعقول المناقض للشرع كان هذا أقرب من قول من يقول إن الله ورسوله لم يبين الحق بل تكلم بباطل يدل على الكفر ولم يبين مراده فان المقدم للمعقول عند التعارض لا بد أن يقول إن الشرع يدل على خلاف العقل إما نصا وإما ظاهرا

وإلا فإذا لم يكن له دلالة بحال تخالف العقل امتنعت المعارضة وحينئذ **فحقيقة قوله** إن الله ورسوله أظهر ما هو باطل وضلال

". (١)

"وغناه عنه موقوف على أنه ليس بجسم وكونه ليس بجسم موقوف على نفي صفاته وأفعاله لأن الموصوف بالصفات والأفعال جسم ونفي ذلك موقوف على ما دل على حدوث الجسم فلو بطل الدال على حدوث الجسم بطل ما دل على صدق الرسول

وأيضا فالدال على حدوث الجسم هو الدال على حدوث العالم وإثبات الصانع تعالى فإذا بطل ذلك بطل الدليل الدال على إثبات الصانع فصار العلم بإثبات الصانع وتصديق الرسول موقوفا على نفي الصفات والأفعال فإذا جاء في الشرع ما يدل على إثبات الصفات والأفعال لم يمكن القول بموجبه لأن ذلك ينافي دليل الصدق بل يعلم من حيث الجملة أن الرسول لم يرد به إثبات الصفات والأفعال إما لكذب الناقل عنه أو لعدم دلالة اللفظ على الإثبات أو لعدم قصده الإثبات

ثم إما أن نقدر احتمالات يمكن حمل اللفظ عليها وإن لم يعين المراد وإما أن نعرض عن هذا ونقول لا نعلم المراد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٢٨٠

فهذا أصل قولهم ومن وافقهم في نفي بعض الصفات أو الأفعال قال بما يناسب مطلوبة من هذا الكلام **فحقيقة قولهم** إنه لا يمكن التصديق بكل ما في الشرع بل لا يمكن تصديق البعض إلا بعدم تصديق البعض الآخر

وحينئذ فدليلهم العقلي ليس دالا على صدق الرسول إلا على هذا الوجه فلا يمكنهم قبول ما يناقضه من نصوص الكتاب والسنة

". (١)

"

وهذا يقول لفظ الوجود و الذات وغيرهما مقول عليه وعلى الموجودات بالإشتراك اللفظي المجرد كاشتراك المشتري و سهيل فتخرج الأسماء العامة الكلية كاسم الوجود و الذات و النفس و الحقيقة و الحي و العالم و القادر ونحو ذلك عن مسمياتها وتسلبه العقول ما جعله الله فيها من المعاني والقضايا العامة الكلية وهذه خاصة العقل التي تميز بها عن الحس إلى أمثال هذه المقالات التي هي عند من فهمها وعرف **حقيقة قول** أصحابها ضحكة للعاقل من وجه وأعجوبة له من وجه ومسخطة له من وجه

ومثل هذه المعقولات لو تصرف بها في تجارة أو صناعة من الصناعات لأفسدت التجارة والصناعة فكيف يتصرف بها في الأمور الإلهية وفي صفات رب البرية ثم يعارض بها كلام الله الذي بعث به رسله وأنزل به كتبه

فمن تبحر في المعقولات وميز بين البينات والشبهات تبين له أن العقل الصريح أعظم الأشياء موافقة لما جاء به الرسول وكلما عظمت معرفة الرجل بذلك عظمت موافقته للرسول

ولكن دخلت الشبهة في ذلك بأن قوما كان لهم ذكاء تميزوا به في أنواع من العلوم إما طبيعية كالحساب والطب وإما شرعية كالفقه مثلا وأما الأمور الإلهية فلم يكن لهم بها خبرة كخبرتهم بذلك وهي أعظم المطالب وأجل المقاصد فخاضوا فيها بحسب أحوالهم وقالوا

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٢٨٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٣١٤

"فعلم أن قولهم باطل وأن قولهم لا نتأول إلا ما عارضه القطعي قول باطل ومع بطلان قولهم قد يصرحون بلازمه وأنه لا يستفاد من السمعيات علم كما ذكره الرازي وغيره مع أنهم يستفيدون منها علما فيتناقضون ومن لم يتناقض منهم فعليه أن يقول أخبار الرسول ثلاثة أقسام ما علم ثبوته بدليل منفصل صدق به وما علم أنه عارضه العقل القاطع كان مأولا وما لا يعلم بدليل منفصل [لا يمكن] لا ثبوته ولا انتفاؤه وكان مشكوكا فيه موقوفا

وهذا حقيقة قولهم الذي ذكرناه أولا وهو ما يعلم بالإضطرار من دين الإسلام أنه مناقض لما أوجبه الرسول من الإيمان بأخباره وأنه في الحقيقة عزل للرسول عن موجب رسالته وجعل له كأبي حنيفة مع الشافعي وأحمد بن حنبل مع مالك ونحو ذلك الوجه السادس والثلاثون

أن يقال هم إذا أعرضوا عن الأدلة الشرعية لم يبق معهم إلا طريقان إما طريق النظار وهي الأدلة القياسية العقلية وإما طريق الصوفية وهي الطريقة العبادية الكشفية وكل من جرب هاتين

". (١)

"

فهذا حقيقة قول هؤلاء الملاحدة في رسل الله الذين هم أفضل الخلق وأعلمهم بالله وأعظمهم هدى لخلق الله لا سيما خاتم الأنبياء وسيد ولد آدم الذي هو أعلم الخلق بالله وأنصح الخلق لعباد الله وأفصح الخلق في بيان هدى الله صلوات الله وسلامه عليه وعيهم أجمعين

ومن المعلوم أن من وصف الأمر على خلاف ما هو عليه فإما أن يكون قد أتي من علمه أو قصده أو عجزه فإنه قد يكون جاهلا بالحق وقد لا يكون جاهلا به بل ليس مراده تعليم المخاطبين وهداهم وبيان الأمر لهم كما يقصده أهل الكيد والخداع والنفاق وأمثالهم وإما أن يكون علمه تاما وقصده البيان لكنه عجز عن البيان والإفصاح لقصور عبارته وعجزه عن كمال البيان والإيضاح

فإن الفعل يتعذر لعدم العلم أو لعدم القدرة أو لعدم الإرادة فأما إذا كان الفاعل له مريدا له وهو قادر عليه وعالم بما يريده لزم حصول مطلوبه

ومن المعلوم أن محمدا صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق بالله وتوحيده وأسمائه وصفاته وملائكته ومعاده وأمثال ذلك من الغيب وهو أحرص الخلق على تعليم الناس وهدايتهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٤٥/٥

كما قال تعالى ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾

ولهذا كان من شدة حرصه على هداهم يحصل له ألم عظيم إذا لم

". (١)

"مجردة عن الاعيان لم يحتج فيها إلى شيء من المعينات وإلا فالقول في مقارنتها لذلك المعين كالقول في هذا

وأيضا فإنه يقال هل انتقلت من غيره وقارنته أو قامت به وبغيره فإن انتقلت من غيره فارقت ذلك المعين فثبت أن المعين لا يحتاج إلى مطلق يقارنه وإن قامت به وبغيره فإما أن يكون جوهرا أو عرضا فإن كانت عرضا فالعرض الواحد لا يكون في محلين وإن كانت جوهرا فالجوهر الواحد لا يكون في محلين

فإن قال هذا في الجواهر المحسوسة وأما الجواهر المعقولة فقد تقوم بمحلين

قيل إن أردت بالجواهر المعقولة ما في القلوب فتلك أعراض لا جواهر وإن أردت هذه الكليات التي تدعي وجودها في الخارج فتلك لا محل لها عندك فضلا عن أن تقوم بمحلين

وهذا أيضا مما يناقض قولهم إن المطلق جزء من المعين فكيف يكون ما لا يتخصص بحيز ولا مكان جزءا مما يتخصص بحيز ومكان

وإذا قال القائل المعقول الذي لا حيز له ولا مكان ولا جهة ولا يشار إليه جزء وبعض وداخل في هذا الجسم المتحيز الذي له مكان وجهة وحيز لعلم كل عاقل فساد ما يقول وهذا **حقيقة قول** هؤلاء

وأيضا فتلك الحقيقة المجردة المطلقة إذا كانت كلية والكلي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وكانت جزءا من المعين كان في

". (٢)

"جهة أو لا يختص أو لا تحصره أو نحو ذلك من العبارات المجملة التي يراد بها أنه ليس فوق فيحتاج حينئذ أن يصرف فطرته علما وإرادة عما فطر عليه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٧١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠/٦

فما ذكره في مقامات العارفين موافق لما فطر الله عليه عباده أجمعين بخلاف ما ذكره هناك فإنه مخالف للفطرة كما تقدم

الثامن أن الشرائع الإلهية جاءت بما يوافق الفطرة

التاسع أنه قد اتفق على ذلك سلف الأمة

العاشر أنه دلت على ذلك الدلائل العقلية اليقينية

الحادي عشر أن موجب ما ذكروه أن لا يكون الرب معبودا إلا يتعلق المعنى الذي سموه الوهم به وأن من نفى تعلق الوهم بمعنى في الرب فقد أبطل كون الرب محبوبا معبودا فمن قال بعد ذلك إنه لا يقبل في الإلهيات هذه القضايا الوهمية فقد نفى كون الرب مستحقا لأن يعبد وأن يحب وهذا **حقيقة قولهم** ولهذا كان **حقيقة قولهم** تعطيل الرب عن أن يكون موجودا وأن يكون مقصودا وأن يكون معبودا

وعلى هذا كانت أئمتهم كالقرامطة الباطنية الذين قادوا **حقيقة قولهم** وكذلك باطنية الصوفية الذين وافقوهم كأصحاب ابن عربي وابن سبعين فإن الذين عرفوا **حقيقة قولهم** كالتلمساني كانوا من أبعد

(١) ".

"في الإنسان لا مماس ولا مباين فإذا قالوا نعم قيل فأخبرونا عن معبودكم مماس أو مباين فإذا قالوا لا يوصف بهما قيل لهم فصفة إثبات الخالق كصفة عدم المخلوق فلم لا تقولون عدم كما تقولون للإنسان عدم إذا وصفتموه بصفة العدم

يقول أنتم تعرفون أن سلب هذين المتقابلين جميعا هو من صفات المعدومات فالموجود الذي تعرفونه القائم بنفسه لا يقال إنه ليس مباينا لغيره من الأمور القائمة بأنفسها ولا مماسا لها بخلاف المعدوم فإنه يقال لا هو مماس لغيره ولا مباين له فإذا وصفتموه بصفة المعدوم فجعلتم ما هو صفة لما هو عدم في الموجودات صفة للخالق الموجود الثابت وحيئند فيمكن أن يوصف بأمثال ذلك فيقال هو عدم كما يوصف ما عدم من الأناسي بأنه عدم فقال لهم إذا كان عدم الموجود وجودا له فإذا كان العدم وجودا كان الجهل عالما والعجز قوة أي إذا جعلتم المعدوم الذي لا يعقل إلا معدوما جعلتموه موجودا أمكن حينئذ أن يجعل الجهل علما والعجز قوة والموت حياة والحرس كلاما والصمم سمعا والعمى بصرا وأمثال ذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨٦/٦

وهذا حقيقة قول النفاة فإنهم يصفون الرب بما لا يوصف به إلا المعدوم بل يصفون الموجود الواجب بنفسه الذي لا يقبل العدم بصفات الممتنع الذي لا يقبل الوجود فإن كان هذا ممكنا أمكن أن يجعل أحد المتناقضين صفه لنقيضه كما ذكر

". (١)

"الذين هم محققو أهل الحلول والاتحاد ولهذا كان هؤلاء لهم الظهور والاستطالة على نفاة الحلول والمباينة جميعا بل هؤلاء يخضعون لأولئك ويعتقدون فيهم ولاية الله وينصرونهم على أهل الإيمان القائلين بمباينة الخالق للمخلوق كما قد رأيناه وجربناه

وسبب ذلك أن قول هؤلاء الحلولية والاتحادية مسقف بالتأله والتعبد والتصوف والأخلاق ودعوى المكاشفات والمخاطبات ونحو ذلك مما لا يكاد يفهمه أكثر النفاة فإذا كانوا لا يفهمون حقيقة قولهم سلموا إليهم ما يقولونه وظنوا أن هذا من جنس كلام أكابر أولياء الله الذين أطلعهم الله من الحقائق على ما يقصر عنه عقول أكثر الخلائق وسلموا لهم ما لا يفهمونه من أقوالهم كما يسلمون للنبي صلى الله عليه وسلم ما لا يفهمونه من أقواله فيعظمون هؤلاء كما يعظمون الرسول بمثابة من صدق محمدا رسول الله ومسيلمة الكذاب صدق كلا منهما في أنه رسول الله كحال أهل الردة الذين آمنوا بمسيلمة المتنبي مع دعواهم أنهم مؤمنون بمحمد رسول الله ولا يعرفون ما بين قول هذا وقول هذا من المناقضة والمنافاة لعدم تحققهم في الإيمان بمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

فهكذا نفاة العلو والصفات من الجهمية أو نفاة العلو وحده إذا سمعوا النصوص الإلهية المثبتة للعلو والصفات أعرضوا عن فهم

". (٢)

"والنفس والمادة والصورة مع اتفاقهم على أن الأجسام المحسوسة مركبة من المادة والصورة وهما جوهران عقليان كما يقولون إن الأعيان المعينة المحسوسة فيها كليات طبيعية عقلية هي أجزاء منها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦/١٣٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٦/١٥٧

فإذا كان هؤلاء يثبتون في الجواهر المحسوسة ومعها جواهر عقلية لا ينالها الحسن بحال ويجعلون هذا حالا وهذا محلا لم يمكنهم مع ذلك أن ينكروا كون الوجود الواجب هو حالا أو محلا لهذه المحسوسات

وهذا هو الذي انتهى إليه محققوهم كابن سبعين وأمثاله فإنهم جعلوا الوجود الواجب مع الممكن كالمادة مع الصورة وكالصورة مع المادة أو ما يشبه ذلك يجعلون الوجود الواجب جزءا من الممكن كما أن المطلق جزء من المعين حتى أن ابن رشد الحفيد وأمثاله يجعلون الوجود الواجب كالشرط في وجود الممكنات الذي لا يتم وجود الممكنات إلا به مع أن الشرط قد يكون وجوده مشروطا بوجود المشروط فيكون كل منهما شرطا في وجود الآخر

وهذا **حقيقة قولهم** يجعلون الواجب مع الممكن كل منهما مفتقر إلى الآخر ومشروط به كالمادة والصورة فابن عربي يجعل أعيان الممكنات ثابتة في العدم والوجود الواجب فاض عليها فلا يتحقق وجوده إلا بها ولا تتحقق ماهيتها إلا به وبنى قوله على أصلين فاسدين

". (١)

"

ولكن إذا قيل ما الفرق بين هذا وبين ما لا يمكن التواطؤ عليه من إثبات منف أو نفي ثابت كما في خبر أهل التواتر

كان الجواب أن الفطر التي لم تتواطأ يمتنع اتفاقها على حجد ما يعلم بالبديهة فأما مع المواطأة فلا يمتنع اتفاق خلق كثير على الكذب الذي يعلمون كلهم أنه كذب وإن تضمن من حجد الحسيات والضروريات وإثبات نقيضها ما شاء الله وأما في المذاهب فقد يجتمع على حجد الضروريات جمع كثير إذا كان هناك شبهة أو هوى فيكون عامتهم لم يفهموا ما قاله خاصتهم مثل التعبير عن هذا المسألة بنفى الجهة والحيز والمكان فيظن عامتهم أن مرادهم تنزيه الله تعالى عن أن يكون محصورا في خلقه أو مفتقرا إلى مخلوق فيوافقون على هذا المعنى الصحيح ظانين أنه مفهوم تلك العبارة فأما إذا فهموا هم **حقيقة قولهم** وهو أنه ما فوق السموات رب ولا وراء العالم شيء موجود فهذا لا يوافقهم عليه بعد فهمه أحد بفطرته وإنما يوافقهم عليه من قامت عنده شبهة من شبه النفاة لا سيما إن كان له هوى وغرض

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٦٣/٦

وإذا كان المتفقون على هذا النفي بعد فهمه إنما قالوه لما قامت عندهم من حجج النفاة أمكن غلطهم في ذلك وخطؤهم واتفاقهم على حجد ما يخالف ذلك وإن كان معلوما بالضرورة كما

". (١)

"كان ما هناك سافلا للزم أن تكون الشمس والقمر والسموات إذا ظهرت علينا تحت ذلك الجانب من الأرض وتحت ما هناك ولزم انه لا تزال الأفلاك تحت الكواكب والشمس والقمر تحت الأرض وهذا في غاية الفساد

ومن العجب أن هؤلاء النفاة يعتمدون في إبطال كتاب الله وسنة أنبيائه ورسله وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها وما فطر الله عليه عباده وجعلهم مضطرين إليه عند قصده ودعائه ونصب عليه البراهين العقلية الضرورية على مثل هذه الحجة التي لا يعتمدون فيها إلا على مجرد خيال ووهم باطل مع دعواهم أنهم هم الذين يقولون بموجب العقل ويدفعون موجب الوهم والخيال

وكل من له معرفة يعلم أن قول القائل إن الشمس والقمر والكواكب الدائرة في الفلك هي بالليل تحت الأرض وهو من حكم الوهم الفاسد والخيال الباطل ليس له حقيقه في الخارج فيريدون بهذا الوهم والخيال الفاسد أن يبطلوا صريح المعقول وصحيح المنقول في أعظم الأصول ويحولوا بين القلوب وقصد خالقها وعبادته بمثل هذا الوهم والخيال الفاسد الملتبس على من لا يفهم **حقيقة قولهم**

الوجه الثاني أن يقال أنتم تقولون لم يقم دليل عقلى على نفي النقص عن الله تعالى كما ذكر ذلك الرازي متلقيا له عن أبي المعالى وأمثاله وإنما ينفون النقص بالأدلة السمعية وعمدتهم فيه على

". (٢)

"في مذهب الكلام والتعمق فيه على الوجه الذي يذهب إليه المتكلمون وذلك أنهم ادعوا الوقوف على حقائق الأمور من جهة العقول وزعموا أن شيئا من المعلومات لا يذهب عليهم علمه ولا يعجزهم إدراكه على سبيل التحديد والتحقيق

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٧١/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٣٢/٦

قلت هذا هو **حقيقة قول** من لم يجعل السمعيات تفيد العلم إنما يحصل العلم عنده من جهة العقل فقط وقول من يظن أنه بمجرد عقله يعرف ما جاءت به الشرائع

ولهذا قال الإمام أحمد في أول رسالته في السنة التي رواها عنه عبدوس بن مالك العطار ليس في السنة قياس ولا يضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول فبين أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يعارض بضرب الأمثال له ولا يدركه كل أحد بقياس ولا يحتاج أن يثبته بقياس بل هو ثابت بنفسه وليس كل ما ثبت يكون له نظير وما لا نظير له لا قياس فيه فلا يحتاج المنصوص خبرا وأمرا إلى قياس بخلاف من أراد أن ينال كل ما جاءت به الرسل بعقله ويتلقاه من طريق القياس

". (١)

"النبوة وقال أهل المقالة الثالثة بالحس والنظر والأثر وهم جماعة المسلمين وهو قول علمائنا وبه نقول

قلت تفصيل مقالات الناس مبسوط في غير هذا الموضع فإن الدهرية لا تنكر جنس المعقول بل تنكر من المعقول ما لا يكون جنسه محسوسا وهذا فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضع وإنما كفروا بإنكارهم الغيب الذي أخبرت به الرسل والفلاسفة أيضا لا تنكر جنس الخبر بل تقول بالأخبار المتواترة وغيرها ولكن ينكرون استفادة الأمور الغائبة بأخبار الأنبياء وهم قد يعظمون الأنبياء صلوات الله عليهم ويوجبون اتباع شرائعهم ويأمرون بقتل من يخرج عنها لكن يجعلون مقصودها هو إقامة مصالح الناس في دنياهم بالعدل الذي شرعته الأنبياء

وأما الأمور الإلهية والمعاد ونحو ذلك فيزعمون أنهم لم يخبروا عنها بما يحصل به العلم ولكن خاطبوا الناس فيه بطريق التخييل وضرب المثل الذي ينتفع به الجمهور **وحقيقة قولهم** هو ما ذكره الخطابي من أنهم لا يجعلون خبر الأنبياء طريقا إلى العلم وقد ذكرنا من كلام من دخل معهم في هذا الأصل الفاسد من المنتسبين إلى المسلمين ما تبين به هذا الأصل وبينا من ضلالهم وكذبهم في هذا القول ما قد بسط في موضعه

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣١٧/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٣٣/٧

"يشبه النكاح بملك اليمين كما قال عمر رضي الله عنه النكاح رق فلينظر أحدكم عند من يرق كريمته وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى ﴿ وألفيا سيدها لدى الباب ﴾ سورة يوسف ٢٥ فإذا كان هذا الملك الناقص لا يكون المملوك فيه شريكا للمالك فكيف بالملك الحق التام لكل شيء ملك المالك للأعيان والصفات والمنافع والأفعال الذي لا يخرج عن ملكه شيء بوجه من الوجوه ولا لغيره ملك مفرد ولا شريك في ملك ولا معاونة له بوجه من الوجوه كيف يسوغ في مثل هذا أن يجعل مملوكه شريكه بوجه من الوجوه

والشرك نوعان أحدهما شرك في الربوبية والثاني شرك في الإلهية فأما الأول فهو إثبات فاعل مستقل غير الله كمن يجعل الحيوان مستقلا بإحداث فعله ويجعل الكواكب أو الأجسام الطبيعية أو العقول أو النفوس أو الملائكة أو غير ذلك مستقلا بشيء من الأحداث فهؤلاء **حقيقة قولهم** تعطيل الحوادث عن الفاعل فإن كل ما يذكرونه من فعل هذه الفاعلات أمر حادث يفتقر إلى محدث يتم به إحداثه وأمر ممكن لا بد له من واجب يتم به

". (١)

"

الأنبياء والسلف إقناعيات ولكن أراد بذلك الإقناعيات في تعليل أفعاله وسماها هو إقناعيات لأن هذا مبلغ أمثاله من العلم ومنتهاهم من المعرفة في ذلك وأما الأنبياء عليهم السلام والسلف رضوان الله عليهم فإن الله تعالى أطلعهم من حكمته في خلقه وأمره على ما لم يطلع عليه هو وامثاله ولكن هؤلاء ليس لهم بحقائق أحوال الأنبياء والصحابة من الخبرة ما يعرفون به منتهاهم في هذه المطالب العالية كما أنه ليس لهم من الخبرة بهذه المسائل الكبار ما انتهوا معه إلى غاياتها لكنهم يعلمون أن الأنبياء أفضل الخلق والصحابة بعدهم أفضل الخلق فيعتقدون فيهم أنهم وصلوا إلى منتهى ما يصل إليه الخلق في هذه المسائل

ثم إنهم لما نظروا مع فرط ذكائهم ولم يصلوا إلا إلى هذا ظنوا أنه لا غاية وراءهم فقالوا ما قالوا وهكذا كل طائفة سلكت فانتهت إلى حيث رأت أنه منتهى الخلق فإنها تقضي على كل من تعظمه بأن هذا منتهاه كما قد رأينا طائفة من الفلاسفة لما رأوا أن قول الفلاسفة هو منتهى معارف العقلاء صاروا إذا رأوا شخصا ظهر عنه ما يدل على كمال عقله وعظم علمه وفضله ومعرفته بأقوالهم على الحقيقة يجعلون قوله هو قولهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩٠/٧

في الباطن وإن تظاهر بتكفيرهم والرد عليهم فإذا قيل لأحدهم نحن قد سمعنا منه ورأينا من كلامه ما ينقض قول الفلاسفة يقول ذلك الفيلسوف الفاضل هذا والله قد عرف **حقيقة قولنا** ومن عرف **حقيقة قولنا** لم يعدل عنه إلا أن يكون هناك شيء أعلى منه ثم

". (١)

"يبقى حائرا هل فوق قولهم ما هو أكمل منه لما ظهر منه من كون العارف **بحقيقة قولهم** مع حسن قصده وعدله قد عدل عنه إلى قول يناقضه أو ليس فوقه ما هو أكمل منه لأن هذا الفيلسوف لا يعرف أن فوقه ما هو أكمل منه

وهكذا الاتحادية أهل الوحدة ينسبون كل من عرف علمه وعقله وكماله إلى أنه منهم وإن كان مظهرا للإنكار عليهم وهكذا أهل الحيرة في الصفات الخبرية يجعلون السلف والأئمة يمرون آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت مع عدم علمهم بمعانيها

وإن كانوا من نفاتها قالوا إنهم كانوا يعتقدون نفيها في الباطن ولا يعلمون مدلول النصوص ولما كان هذا عندهم هو الغاية التي انتهوا إليها والسلف عندهم أعظم الناس جعلوا هذا غاية السلف

وهؤلاء الطوائف وقع لهم الخطأ من جهتين إحداهما أنهم لم يعرفوا الحق في نفسه على ما هو عليه لا بدليل عقلي ولا سمعي الثانية أنهم لم يعرفوا حقيقة أقوال السلف وما كان عندهم من العلم والبيان فكان عندهم قصور في معرفة الحق في نفسه وفي معرفة الأنبياء والسلف به وظنوا أن ما وصلوا إليه هو الغاية الممكنة فجعلوا ذلك

". (٢)

"المذهبين وذلك أن الفاعل قد يصدر منه مفعول يتعلق به فعله في حال كونه وقد يصدر عنه فعل يتعلق بمفعول لا وجود لذلك المفعول إلا بتعلق الفعل به وهذا الفاعل يخصه أن فعله مساوق لوجود ذلك المفعول وهذه حال المحرك مع الحركة والأشياء التي وجودها إنما هو في الحركة

فيقال لك ليس فيما نشاهده شيء من هذا الصنف الثاني وانما الفاعل المشاهد هو من النمط الأول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥٨/٨

وان قلت أن النفس تحرك البدن بهذا الاعتبار

فيقال لك كون النفس وحدها هي المحركة للبدن دون أن يكون هناك سبب للحركة امر لو كان حقا لم يكن من المشاهدات

وأيضا فالنفس لا يقول عاقل انها هي الفاعله للبدن

وأيضا فكل من النفس والبدن شرط في حركة الآخر

الوجه الخامس أن يقال نحن نسلم أن الفاعل الذي يفتقر اليه المفعول دائما اكمل ممن لا يفتقر اليه إلا حال حدوثه لكن إذا قيل أن المخلوقات مفتقرة إلى الخالق دائما كان هذا قولا صحيحا وليس هذا نظير ما ذكرته من الصنفين بل لو قيل أنه يفعل تأليف العالم دائما وان تأليفه لا يقوم إلا به كان هذا خيرا من قول سلفك انه يفعل حركة العالم دائما لو كانوا قائلين بذلك فكيف **وحقيقة قولهم** انه لا يفعل شيئا

". (١)

"أخر فان العرش أيضا مخلوق كما أخبرت بذلك النصوص وأتفق على ذلك المسلمون فأساطين الفلاسفة المتقدمون كانوا فيما نقل الناقلون عنهم قولهم يوافق هذا لم يكونوا يقولون بقدم العالم فإن هذا قول ليس عليه دليل أصلا مع أنه في غاية الفساد

وحقيقته أن الصانع لم يصنع شيئا وأن الحوادث تحدث بلا محدث بل حقيقته أن هذا العالم واجب الوجود وأنه ليس له مبدع

وأرسطو إنما أثبت له علة غائية يتشبه الفلك بها واستدل عليه بكون حركة الفلك عنده اختيارية فلا بد لها من غاية وقال إن العلة الأولى تحرك الفلك كما يحرك المعشوق عاشقه والمعشوق في الحقيقة ليس له قصد ولا علم ولا فعل في تحريك العاشق بل ذاك لمحبته يتحرك إليه فكيف **وحقيقة قولهم** أنه يتحرك للتشبه به كما يتحرك المأموم للتشبه بإمامه فهكذا يقولون إن الفلك يتحرك للتشبه بالعلة الأولى

وقد بينا فساد قوله وحكينا ما ذكره أصحابه من أقواله وما فيها من الفساد في غير هذا الموضع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٢/٨

والمقصود هنا أن يعلم العقلاء أنه مخالف لصريح العقل ليس من دين المسلمين كما أنه من خالف كتاب الله وسنة رسوله أو إجماع السابقين ليس من دين المسلمين فليس في دينهم الصحيح لا ما يخالف صحيح المنقول ولا ما يخالف صريح المعقول ولا ما يناقض صحيح المنقول وصريح المعقول

". (١)

"

فإذا لم يثبت وجود ممكن بل واجب لم يكن في هذا ما يدل على أن في الوجود ما هو ممكن وأمكن أن يقال الوجود كله واجب كما يقوله من يقول بوحدة الوجود ويقول عين وجود ما يسمى ممكنا ومحدثا هو عين وجود الواجب فصار **حقيقة قولكم** إن الوجود كله إما واجب وإما ممكن هو نوعان قديم ومحدث

وهذا الكلام لا فائدة فيه بل ليس فيه إلا ذكر التقسيم والشك في وجود الواجب أو إثبات واجب يعم المحدث والقديم وهو باطل قطعا فليس فيه إلا الجزم بالباطل أو الشك في الحق أو يقولوا إن الموجود يمكن أن يكون كله واجبا ويمكن أن يكون ليس فيه واجب بل هو إما محدث وإما قديم ممكن

ومعلوم أن كلا القولين معلوم الفساد بالضرورة وأن الوجود فيه حوادث كانت معدومة فوجدت وهذه ممكنات وأنه لا بد لها من قديم أزلي والقديم الأزلي يجب وجوده ويمتنع أن يكون ممكنا وهذا يبين أن كل ما سوى الواجب الوجود المبدع فهو محدث كائن بعد أن لم يكن وهذا كله يناقض ما قالوه

ولهذا يوجد في بحوث من سلك طريقهم كالرازي والآمدي من البحوث المضطربة في الواجب والممكن والعلة والمعلول ما ليس هذا موضع بسطه وقد تكلم عليه في غير هذا الموضع

". (٢)

"

فإن قلتم حدث ذلك بلا سبب كان هذا أعجب من قولكم الأول إذ كان القادر يصير قادرا بعد أن لم يكن من غير تجدد شيء أوجب قدرته

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩٠/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١١٩/٩

وإن قلتم ما ذكره أبو الحسين المعقول من الفاعل هو المحصل للشيء عن عدم فيمتنع وجوده في الأزل

قيل لكم إن الفاعل لا يكون فاعلا حتى يحصل الشيء عن عدمه فلا يكون الفعل نفسه أو المفعول نفسه قديما لكن لم قلتم إنه يشترط في الفعل المعين عدم غيره ولو قلتم إنه لا يكون فاعلا لهذه السماوات والأرض حتى لا يكون قبل ذلك فاعلا أصلا ولا يكون فاعلا حتى يكون جنس الفعل منه معدوما بل ممتنعا فهذا غير واجب في المعقول بل المعقول يعقل أنه حصل الشيء عن عدم

وإذا كان قبل تحصيله حصل غيره عن عدم وهم قد يقولون كان في الأزل قادرا على الفعل فيما لم يزل وهذا كلام متناقض فإنه في حال كونه قادرا لم يكن الفعل ممكنا له عندهم

فحقيقة قولهم كان قادرا حين لم يكن قادرا فإن القادر إنما يكون قادرا على ما يمكنه دون ما لا يمكنه فإذا كان الفعل في الأزل وهو الفعل الدائم أي الذي يدوم جنسه غير ممكن له لم يكن مقدورا له فلا يكون قادرا عليه

وهذا مما أنكره المسلمون على هؤلاء المتكلمين وكان هذا من أسباب لعنة بعضهم على المنابر

". (١)

"

وهذا حقيقة قول القدرية لكن جهم نفسه نفى كون العبد قادرا ونفى أن يكون له قدرة على فعل وحينئذ إذا قال إن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح لم ينتقض قوله بناء على أصله الفاسد

والأشعري وغيره ممن يقول إن العبد كاسب وله قدرة ويقولون ليس بفاعل حقيقة ولا لقدرته تأثير في المقدور إن حصل فرق معنوي بين قولهم وقول جهم احتاجوا إلى الفرق بين فعل الرب وفعل العبد وإلا كانوا مثل جهم

واما جمهور المثبتين للقدر الذين يقولون للعبد قدرة وفعل وهذا قول السلف والأئمة فعندهم أن العبد فاعل قادر مختار وهو لا يرجح أحد مقدوريه على الآخر إلا لمرجح

والرازي يميل إلى قول هؤلاء ويثبت للعبد قدرة وداعيا وأن مجموعهما يستلزم وجود الفعل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٥٧

فهؤلاء الطوائف من الكلابية والكرامية والأشعرية ومن وافقهم من أهل الحديث والفقه وغيرهم وإن خالفوا المعتزلة في القدر فهم يشاركونهم في الأصل الذي بنى أولئك قولهم في القدر عليه وهم يناظرون الفلاسفة القائلين بالموجب بالذات وأهل الطبع القائلين بأن فاعل العالم علة تامة أزلية تستلزم معلولها

وهذا القول أشد فسادا فإن حقيقة قول هؤلاء أنه ليس لحوادث العالم محدث كما أن حقيقة قول القدرية أنه ليس لفعل الحيوان محدث فما قاله القدرية في فعل الحيوان قاله هؤلاء في جميع حوادث العالم

(١) ".

"بكاتب ولا الضرب بضارب لأن ذلك كله يتعذر إذ استحالة محدث لا محدث له كاستحالة كتابة لا كاتب لها فلو جاز وجود محدث لا محدث له لجاز محدث لا إحداث له وذلك محال

وهؤلاء يقولون المحدث عين الإحداث فحقيقة قولهم وجود محدث لا إحداث له وقد جعلوا هنا نفي هذا مقدمة معلومة يحتج بها

قالوا وأيضا فإنا نرى الحوادث يتقدم بعضها بعضها ويتأخر بعضها عن بعض ولولا أن مقدما قدم منها ما قدم وأخر منها ما أخر لم يكن ما تقدم منها أولى من أن يكون متأخرا وما تأخر أولى من أن يكون متقدما فدل ذلك على أن لها مقدما محدثا لها قدم منها ما قدم وأخر منها ما أخر

ثم لا يخلو ذلك الأمر من أن يكون نفس الحادثات أو معنى فيه أو لا نفسه ولا معنى فيه أو لجاعل جعله فيستحيل أن يكون ذلك لنفسه لأن نفسه هو وجوده والشيء لا يجوز أن يفعل نفسه ولا يجوز أن يكون لذاك المعنى لأن ذاك المعنى لا بد أن يكون موجودا إذ المعدوم ليس له تأثير في ذلك وإذا كان موجودا فلا يخلو من أن يكون قديما أو محدثا لا يجوز أن يكون قديما لأنه لو كان قديما لوجب قدم الجسم المحدث وذلك باطل وإن كان محدثا فلا بد أن يكون متقدما أو متأخرا فإن كان كذلك مع جواز أن لا يكون متقدما لقدم موجبه فلا يكون كذلك إلا لمعنى آخر وذلك المعنى لمعنى آخر إلى غير نهاية

(٢) ".

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٦٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٧٣

"الكلام في كل حادث يفرض بالنسبة إلى علته كالكلام في معلول واجب الوجود وهو خلاف المعقول والمحسوس وما هو الجواب فيما اعترف به من الحوادث فهو الجواب فيما نحن فيه ولا بد من التفاتهم في ذلك إلى الإرادة النفسانية وبيان انتفائها عن واجب الوجود وقد عرف ما فيه

قلت قد يظنون أنهم يجيبون عن هذه المعارضة بأن الحوادث اليومية مشروطة بحادث بعد حادث وهذا يقتضي التسلسل في الآثار والتسلسل في الآثار عندهم ليس بمحال

وحقيقة قولهم إن المرجح القديم هو دائم الترجيح والحوادث المنفصلة عنه تحدث شيئا بعد شيء ثم قد يعينون ذلك بحركة الفلك فيقولون هي الحادثة شيئا بعد شيء ومن حذق منهم كابن سينا علم أن هذا جواب باطل وأن حدوث حادث بعد حادث عن القديم من غير تجدد شيء ممتنع فادعى ما هو أفسد من ذلك فقال إن الحركة لا توجد شيئا بعد شيء وإنما هي شيء موجود دائما وأن ما يوجد شيئا بعد شيء لا وجود له في الخارج بل في الذهن وهذه مكابرة بينة قد بسط الكلام عليها في شرح الأصبهانية

وقد اعترف حذاقهم بأن حدوث الحوادث شيئا بعد شيء عن ذات لا يقوم بها حادث مما تنكره العقول

وأما من اعترف منهم بقيام الأمور الاختيارية بذاته فيقال لهم هذا أدل على حدوث المفعولات ويقال للطائفتين إذا جوزتم ذلك لم يكن لكم دليل على قدم شيء من العالم فظهر بطلان حجتكم

". (١)

"شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا وتلوت قوله تعالى ﴿ لا أحب الآفلين ﴾ سورة الأنعام ٧٦ فإن الهوى في حظيرة الإمكان أفول ما

قلت هذا القول هو قول الدهرية المحضة من الفلاسفة وغيرهم الذين ينكرون صدور العالم عن فاعل أو علة مستلزمة له وهو الذي أظهره فرعون وغيره وإليه يرجع عند التحقيق قول القائلين بوحدة الوجود من قدماء الفلاسفة ومن هؤلاء الفلاسفة الذين يدعون التحقيق والتوحيد والمعرفة كابن عربي وابن سبعين ونحوهما فإن هؤلاء لا يثبتون موجودين متباينين أحدهما أبدع الآخر بل كل وجود في الوجود فهو الوجود الواجب عندهم ثم لما رأوا أن الموجودات فيها اختلاف وتفرق وفيها ما حدث بعد وجوده احتاجوا إلى أن يجمعوا بين كون الوجود واحدا بالعين وبين ما يوجد فيه من التفرق والاختلاف فتارة يقولون الأعيان ثابتة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٤٨

في العدم ووجود الحق فاض عليها فيجمعون بين كون المعدوم شيئا ثابتا في العدم غنيا عن الله تعالى كما قال ذلك من قاله من المعتزلة والشيعة ويضمون إلى ذلك أن وجوده وجود الخالق تعالى وهذا لم يقله أحد من أهل الملل بل ولا من الفلاسفة الإلهيين وهذا **حقيقة قول** ابن عربي

وتارة يجعلون الواجب هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق والأعيان هي الممكنات كما يقوله صاحبه القونوي

وابن سينا وأتباعه يقولون الوجود الواجب هو المطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي وهذا أفسد من ذاك فإن المطلق بشرط إطلاقه لا

". (١)

"

ثم إنهم مع أنهم لم يذكروا المبدع للأجسام الممكنة المتحركة اللهم إلا أن يكون هؤلاء قائلين بأن الأجسام الفلكية المتحركة واجبة الوجود بنفسها وأنها مع ذلك مفتقرة إلى المحرك الأول وهذا **حقيقة قول** أرسطو فهذا أعظم في التناقض فإنه إذا قدر أن الأجسام الفلكية واجبة الوجود بنفسها وهي متحركة حركة تفتقر فيها إلى غيرها كان واجب الوجود متحركا مفتقرا في حركته إلى غيره

وحينئذ فكونه متحركا لا يفتقر في حركته إلى غيره أولى فإنهم حينئذ يكونون قد أثبتوا واجبا بنفسه لا يتحرك أصلا وواجبا بنفسه يفتقر في الحركة إلى محبوب غيره لا قوام له إلا به

وحينئذ فإثبات واجب يتحرك لا يفتقر في الحركة إلى غيره أولى بالإمكان من هذا فإن كلاهما متحرك لكن هذا يفتقر إلى غيره وهذا مستغن عنه

وهم قد جعلوا على هذا التقدير واجب الوجود بنفسه اثنين واجبا لا يفتقر إلى غيره وواجبا يفتقر إلى غيره فإذا قدر واجبا يتحرك بنفسه لنفسه من غير افتقار إلى غيره كان أولى بالجواز ولم يكن في ذاك محذور إلا لزمهم فيما أثبتوه ما هو أشد منه وسيأتي تمام كلامهم في ذلك وقولهم إن الجسم لا يجوز أن يتحرك بنفسه حركة لا نهاية لها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٥٥

فهذا فصل وهنا فصل ثان وهو أنهم مع إثباتهم لكون الفعل معلولا إنما أثبتوه بكونه محتاجا إلى معشوق يكون هو مبدأ الحركة الإرادية من جهة كونه غاية لا فاعلا وليس في هذا ما يدل على أن الفلك له علة مبدعة فاعلة له كما لا يخفى على عاقل

". (١)

"

وأما الحب لله فقال تعالى ﴿ أحب إليكم من الله ورسوله ﴾ سورة التوبة ٢٤

وقال صلى الله عليه وسلم في الصحيح ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار

وفي الحديث أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله ومن أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان

وهذا **حقيقة قوله** تعالى ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ﴾ سورة الأنفال ٣٩

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه غيري فأنا منه بريء وهو كله للذي أشرك

فمكان الفعل الواحد ممتنع أن يكون من فاعلين مستقلين فيمتنع أن يكون المرادين مستقلين بالإرادة فإن كون هذا مستقلا بكونه هو المراد المحبوب يناقض كون الآخر كذلك ومتى لم يكن المراد مستقلا

". (٢)

"

لكن نحن في هذا المقام في إبطال شبه النفاة لا في بيان حجج المثبتين وما ذكره أبو البركات في المعارضة بالفعل في غاية الحسن فإن من لا يلزمه تعب ولا نقص في خلق المخلوقات فإن لا يلزمه ذلك في علمه بها أولى وأحرى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٧٧/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٧٦/٩

وهذا مما يبين أن قول اليهود الذين وصفوه بالتعب لما خلق السماوات والأرض في ستة أيام وأنه استراح بعد ذلك أقرب إلى المعقول من قول أرسطو وأتباعه الذين يقولون لو كان عالما بهذا لتعب لكن هذه المعارضة مبنية على أنه علة فاعلة للعالم سواء قيل إنه فاعل له بالإرادة أو موجب له بذاته بلا إرادة

وكونه مبدأ للعالم هو مما اتفق عليه الأمم من الأولين والآخرين ووافقهم على ذلك أئمة أتباع المشائين كابن سينا وأمثاله وأما أرسطو فليس في كلامه إلا أنه علة غائية بمعنى أن الفلك يتحرك للتشبه به ليس فيه أنه مبدع العالم

وهذا وإن كان في غاية الجهل والكفر فكلامه في علمه مبني على هذا وإبطال كلامه في العلم ممكن مع تقدير هذا الأصل الفاسد أيضا من وجوه فإن **حقيقة قول** أرسطو وأتباعه إن الرب ليس بخالق ولا عالم

وأول ما أنزل الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ سورة العلق ٥١

". (١)

"الصورة العقلية فهذا باطل فإن تعقلها لا يكون إلا بحصولها له والصورة العقلية لا تحصل له إلا إذا قامت به بل الصورة العقلية لا تكون إلا حالة في الإنسان لا تكون حاصلة له بدون الحلول أبدا

وكذلك كل عالم لا بد ان يكون العلم قائما به وحصول العلم للعالم بدون قيامه به ممتنع فإن العلم لا يقوم بنفسه ولو قدر قيامه بنفسه لم تختص به ذات دون ذات فلا تكون الذات عالمة علما إن لم يكن ذلك العلم قائما بها

وهذا مما رد به على جهم حيث قال إن الرب عالم بعلم لا يقوم به لامتناع قيام الصفات به

كما رد به على البصريين من المعتزلة قولهم مريد بإرادة لا تقوم به

وقول هذا الطوسي شر من قول جهم فإن جهما وإن قال إنه عالم بعلم لا يقوم به فالعلم عنده ليس هو المعلوم

وهذا يجعله عالما بعلم منفصل عنه ويجعل العلم هو المعلوم

فإن **حقيقة قول** النفاة للصفات من الفلاسفة من جنس قول النفاة لها من الجهمية فيشتركان في التعطيل ويفترقان في مسائل الحدوث والقدم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٤١٥

ولهذا وصى ابن سينا بملازمة قول النفاة للصفات فإن القول بالحدوث ممتنع على أصلهم فالنفي حجة له عليهم بخلاف مثبتة

". (١)

"

ثم قوله يعقل تلك الجواهر بأعيان تلك الجواهر من العجب فإنه ليس عنده موجود إلا تلك الجواهر فما العقل الذي يكون به أهو عقل يتصف به فعنده لا يتصف بعقل يقوم به بل عقله نفس مخلوقاته

فحقيقة قوله إنه يعقل تلك الجواهر التي هي عقله وهي معقوله ليس له عقل يقوم به

الوجه العشرون أن يقال **حقيقة قول** هذا الرجل هو قول غلاة النفاة للعلم من سلفه وهو أن الخالق تعالى لا يعلم شيئا لا نفسه ولا غيره فإن العلم لا يكون إلا بقيام صفة به وإذا كان قيام الصفات به ممتنعا عندهم امتنع كونه عالما بنفسه وبغيره فهذا حقيقة ما قاله

واما كون المخلوقات هي العلم فكلام لا حقيقة له وإن كان يظن من يجهل معناه أن فيه إثباتا لعلم الله فمن تصوره حق التصور علم أنه ليس فيه إثبات لعلم الله وعلم بذلك أن ابن سينا وابن رشد وأبا البركات ونحوهم من الفلاسفة أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول من النفاة الملحدين الذين قالوا في علم الله مثل هذا الافتراء

ومعلوم أنه إنما دعاهم إلى ذلك القول بنفي الصفات والأحوال الاختيارية التي تقوم بذات الله وظنهم أن ذلك مستلزم لكثرة التي يجب نفيها ومستلزم لتغير الأحوال الذي يجب نفيه

". (٢)

"والمادة وعناية بكيفية ما يجب أن يكونا عليه من النظام كيف وهم يقولون إنه وجود مشروط بسلب كلام ثبوتي فهو وجود بسلب كل ما يعرف من الحقائق وتلك الحقائق مغايرة له فكيف يكون سلبها عنه علما به وبها وعناية بكيفية ما يجب أن تكون الحقائق معه عليه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٥٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٨٢

فحقيقة قولهم إنهم جعلوا العلم به والعلم بكل واحد واحد من المخلوقات وعنايته بالمخلوقات المتضمنة لإرادته وحكمته التي باعتبارها انتظمت المخلوقات جعلوا هذا كله أمرا سلبيا وهو التجرد أو عدم الغيبة أو العقل الذي ليس بمعنى زائد على ذاته وهو عندهم وجود مقيد بسلب جميع الحقائق عنه وهذا مما يعلم بصريح العقل بطلانه في الخارج

فإن الموجودين لا يكون المميز بينهما عدما محضا ولو قدر ثبوت هذا لكان كل موجود خيرا منه لأنه امتاز بوصف ثبوتي ومن قال من متأخريهم له وجود خاص غير هذا الوجود فلم يعرف **حقيقة قولهم** فإن الوجود الخاص إن امتاز بأمر وجودي فليس هو قولهم وإن لم يميز إلا بالسلب فيكون هذا هو الموجود قد شارك الموجودات في مسمى الوجود وامتاز عنها بالسلب فتكون سائر الموجودات خيرا منه لو كان له وجود

وبيان بطلان أقوالهم النافية للصفات يطول وإنما القصد هنا إبطال بعضهم لقول بعض فإن هذا يؤنس نفوسا كثيرة قد تتوهم أنه ليس الأمر كذلك

". (١)

"بمحلها ما كان مبطلا فإن المتصف بالصفة إذا كان قديما أزليا واجبا بنفسه كيف يجب هذا فيه

ثم هؤلاء الفلاسفة يقولون إن الأفلاك قديمة أزلية وهذا الرجل لا يسميها مركبة ويبطل قول من يقول هي مركبة من الهيولي والصورة وقول من يقول هي ممكنة ومع هذا فهي جسم قائم به صفات وحركات فإذا كانت هذه لم تحتج عنده إلى ما يحتاج إليه المتكون فكيف يحتاج إلى ذلك ما هو واجب بنفسه

وقوله لأن التركيب شرط في وجود المركب معناه أن لزوم الصفة للموصوف أو أن التلازم الذي بين الأمور المتعددة في الواجب شرط في وجودها وهذا صحيح لكن الشرط لا يجب أن يتقدم المشروط بل تجوز مقارنته له وإذا كان الواجب الوجود واجبا بنفسه المتضمنة لصفاته وكل من صفاته لا يوجد إلا مع الأخرى ولا توجد الذات إلا بالصفات ولا الصفات إلا بالذات كان هذا هو حقيقة الاشتراط ولم يلزم من ذلك أن يكون المتصف بهذه الصفات هو علة فاعلة لما هو من لوازم وجوده ولما لا يوجد إلا معه وهو الشرط في وجوده

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩٧/١٠

وإن عني بالعلة أعم من ذلك حتى جعل الشرط علة كان **حقيقة قوله** لا يكون الشيء شرطا في شرط وجوده وهذا ليس بصحيح بل يجوز أن يكون كل من الشيئين شرطا في وجود الآخر

". (١)

"كلامه في مشكاة الأنوار وما كان مثله مما وافق فيه الفلاسفة

والمسلمون يقدحون في كلامه الذي وافق فيه الفلاسفة ويمدحون من كلامه ما وافق فيه المسلمين وناقض به الفلاسفة فما يمدحه به أهل العلم والإيمان يذمه به هذا وأمثاله وينشد

٪ يوما يمان إذا ما جئت ذا يمن ٪ وإن لقيت معديا فعدنان ٪

وما يمدحه به أهل العلم والإيمان يذمه به هؤلاء وقد ذكر في مشكاة الأنوار ما يناسب ما ذكره هذا في النور ومن هنا دخل الملحدون من الاتحادية الذين قالوا بوحدة الوجود وقالوا إن الخلق مجال ومظاهر لأن وجود الحق ظهر فيها وتجلى فجعلوا نفس وجوده هو نفس ظهوره وتجليه

ومن المعلوم أن الشيء يكون موجودا في نفسه ثم يظهر ويتجلى تارة ويحتجب أخرى سواء كان تجليه لوجود سبب الرؤية في الرائي كالأعمى إذا صار بصيرا أو لزوال المانع في الظاهر كالحجب المانعة أو لهما جميعا

وهؤلاء جعلوا وجود الحق في المخلوقات هو نفس ظهوره وتجليه فيها وسموها مجالي ومظاهر وذلك لأن **حقيقة قولهم** إنه ليس موجودا في الخارج ولكنهم يظنون أنهم يعتقدونه موجودا في الخارج

". (٢)

" وإذا كان كذلك فمن أراد هذا المعنى جعله من باب الموجودات في الأذهان لا في الأعيان وهذا **حقيقة قول** الجهمية الذين يقولون إنه لا يمكن رؤيته وإحساسه فإن كل موجود قائ بنفسه يمكن رؤيته بل كل موجود يمكن إحساسه إما بالرؤية وإما بغيرها فما لا يعرف بشيء في المحسوس لم يكن إلا معدوما حتى إن الصور الذهنية يمكن إحساسها من حيث وجود ذاتها ولكن هي من جهة مطابقتها للمعدومات كلية والمطابقة لها إضافية فهذه معاني ينبغي أن يفطن لها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥٤/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٨٣/١٠

قال أبو عبدالله الرازي الخامس أن كل ماهية فإنا إذا اعتبرناها بحدها وحقيقتها فإنا قد نعقلها حال غفلتنا عن الوضع والحيز فكيف والإنسان إذا كان مستغرق الفكر في تفهم أن حد العلم ما هو وحد الطبيعة ما هو فإنه في تلك الحالة يكون غافلا عن حقيقة الحيز والمقدار فضلا عن أن يحكم بأن تلك الحقيقة لا بد وأن تكون مختصة بمحل أو جهة وهذا يقتضي أنه يمكننا أن نعقل الماهيات حال ذهولنا عن الحيز والشكل والمقدار

السادس وهو أن الواحد منا حال ما يكون مستغرق الفكر والروية في استخراج مسألة معضلة قد يقول في نفسه إني قد حكمت بكذا أو عقلت فحال ما يقول في نفسه إني عقلت كذا وحكمت بكذا يكون عارفا بنفسه إذ لو لم يكن عارفا بنفسه لامتنع منه أن يحكم على ذاته بأنه حكم بكذا أو عرف كذا مع أنه في تلك الحالة قد يكون غافلا عن معنى الحيز والجهة وعن معنى الشكل والمقدار فضلا عن أن يعلم كون ذاته في الحيز أو كون ذاته موصوفة بالشكل والمقدار فثبت أن العلم بالشيء قد يحصل عند عدم العلم بحيزه وشكله ومقداره وذلك يفيد القطع بأن الشيء المجرد عن الوضع والجهة يصح أن يكون معقولا ." (١)

" العالم قائما بنفسه وكانت مباينته له من هذا الجنس كانت مباينته للعالم مباينة للجسم الذي قام به ويكون العالم كالجسم وهو معه كالعرض وذلك يستلزم أن تكون مباينته للعالم مباينة المفتقر إلى العالم وإلى محل يحله لا سيما والقائم بنفسه مستغن عن الحال فيه وهذا من أبطل الباطل وأعظم الكفر فإن الله تعالى غني عن العالمين كما تقدم

ومن هنا جعله كثير من الجهمية حالا في كل مكان وربما جعلوه نفس الوجود القائم بالذوات نفس أو جعلوه الموجود المطلق أو نفس الموجودات وهذا كله مع أنه من أبطل الباطل وهو تعطيل للصانع ففيه من إثبات فقره وحاجته إلى العالم ما يجب تنزيه الله عنه وهؤلاء زعموا أنهم نزهوه عن الحيز والجهة لئلا يكون مفتقرا إلى غيره فأحوجه بهذا التنزيه إلى كل شيء وصرحوا بهذه الحاجة كما ذكرناه في غير هذا الموضع فسبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ١٩٨٨ ٩٥ ومع هذا فهؤلاء أقرب إلى الإثبات وإلى العلم من إثبات مباينة لا تعقل بحال وهو مباينة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١٩/١

من قال لا داخل العالم ولا خارجه فإن هذه ليست كشيء من المباينات المعروفة التي أدناها مباينة العرض للجسم أو للعرض بحقيقته فإن ذاك يقتضي أن يكون أحدهما في الآخر أو يكونان كلاهما في محل واحد وإذا كان هؤلاء النفاة لم يثبتوا له مباينة تعقل وتعرف بين موجودين علم أنه في موجب قولهم معدوما كما اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن ذلك **حقيقة قول** هؤلاء الجهمية الذين يقولون إنه ليس فوق العرش أنهم جعلوه معدوما ووصفوه بصفة المعدوم ." (١)

" يدل على ذلك أن هذا الرازي جعل مباينته لخلقه من جنس مباينته للحيز ولا يجب أن يكون موجودا كما تقدم فعلم أنهم أثبتوا للعالم من جنس مباينة الموجود للمعدوم ومن جنس مباينة المعدوم للمعدوم والعالم موجود لا ريب فيه فيكونون قد جعلوه بمنزلة المعدوم وهذا **حقيقة قولهم** وإن كانوا قد لا يعلمون ذلك فإن هذا حال الضالين

الوجه الرابع والثلاثون أن يقال هب أنهم أثبتوا له مباينة تعقل لبعض الموجودات فالواجب أن تكون مباينته للخلق أعظم من مباينة كل لكل فيجب أن يثبت له من المباينة أعظم من مباينة العرض للعرض ولمحله ومباينة الجوهر للجوهر وكذلك يقتضي أن يثبت له المباينة بالصفة التي تسمى المباينة بالحقيقة أو بالكيفية أو المباينة بالقدر التي تسمى المباينة بالجهة أو الكمية فإن تكون مباينته بهذين أعظم مما يعلم مباينة المخلوق المخلوق إذ ليس كمثله شيء مما يوصف به وأما إثبات بعض المباينات دون بعضها فهذا يقتضي مماثلة المخلوق وإنما يكون شبهه ببعض المخلوقات أعظم من شبه بعضها ببعض وذلك ممتنع يوضح ذلك

الوجه الخامس والثلاثون وهو أن المباينة تقتضي المخالفة في الحقيقة وهو ضد المماثلة وحيث كانت المباينة فإنها تستلزم

فصل قول المؤسس وأمثاله معلوم أن الوجه واليد بالمعنى الذي ذكروه مما لا يقبله الوهم والخيال إن عنى بذلك ما يعرفه من مسمى ذلك لم ينازع فيما يدعيه وإن ادعى ذلك يبين هذا ." (٢)

" هذا وتبيينه إذ كل من كان إلى التعطيل أقرب وعن القرآن والإسلام أبعد كان أحق بهذا المعنى الذي تسميه التوحيد والتنزيه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٨٩

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١/٩٠

فإن المعتزلة أحق منهم بهذا لأنهم أحق بنفي الصفات والكثرة وأحق بنفي الأمور التي يجعلون إثباتها تشبيها والفلاسفة أحق من المعتزلة بهذا وأهل وحدة الوجود أحق بهذا من الفلاسفة ولهذا يدعون من التوحيد والتحقيق والعرفان بحسب هذا الوضع والاصطلاح الذي ابتدعوه مالا يمكن هؤلاء رده إلا بنقض الأصول المبتدعة التي وافقوهم عليها ومن المعلوم أن الوجود المطلق ليس شيئا له وجود في الخارج مطلقا حتى يوصف بوحدة ولا كثرة وإنما **حقيقة قولهم** قول أهل التعطيل الذين هم شرار الدهرية فظهر أن توحيدهم هذا وتنزيههم هذا دهليز التعطيل والزندقة وأن من كان أعظم تعطيلا وإلحادا كان أحق بتوحيدهم وتنزيههم هذا وهذا بخلاف ما كان من أهل الإثبات المقرين بالتوحيد والتنزيه الذي جاءت به الرسل عليهم السلام ونزلت به الكتب التوحيد العلمي القولي كالتوحيد الذي دلت عليه السورة التي هي صفة الرحمن وهي تعدل ثلث القرآن والتوحيد العملي الإرادي الذي دلت عليه السورة التي هي براءة من الشرك وهما سورتا الإخلاص فإن هؤلاء الموحدين كلما حققوا هذا التوحيد بعدوا عن أهل الشرك والتعطيل وتبرؤوا منهم كما قال إمامهم إبراهيم لقومه إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني فإنه سيهدين وقال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لي إلا رب العالمين وقال يا قوم إني بريء مما تشركون إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين وقال تعالى قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا إنا براء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده ." (١)

" وتغيره لأنهم لم يقدروا الله حق قدره وكان ينبغي كلما شهدوه على عظم العالم وقدره يدلهم على قدر مبدعه لكن لما ضل من ضل منهم لم يثبت لخالقه ومبدعه إلا وجودا مطلقا لا ينطبق إلا على العدم وإن أثبت له نوعا من الخصائص الكلية فهي أيضا لا تمنع أنه إنما يطابق العدم ولهذا كان هؤلاء من الدهرية المعطلة نظيرا للصفاتية الذين لا يثبتون حقيقة الذات المباينة للعالم فإن **حقيقة قولهم** يعود إلى قول معطلة الصفات أيضا

وإذا كان الأمر كذلك فيقال لمن يلتزم منهم نفي الصانع ويقول أنا أقول إنه قديم واجب بنفسه لئلا يلزمني هذا المحذور الذي ذكرتموه في صدوره عن فاعل قديم كما قد يقول بعض الصفاتية إذا ضاقت عليهم الحجج في مسألة العرش والقرآن والرؤية وغيرها نحن نلتزم قول المعتزلة بنفي الصفات مطلقا فإنه يقال لهذا الدهري إذا كنت تجوز في عقلك وجود هذه الأفلاك قديمة أزلية واجبة الوجود أو حادثة بذاتها

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/١٣٤

فإنها إذا لم تكن مفعولة لغيرها فإما أن تكون قديمة بنفسها أو حادثة بنفسها فإذا جوزت ذلك بلا زمان ولا مكان ولا من مادة ولا عن خالق لأن في إثبات الخالق صدور عن فاعل قديم أو حدوثها عنه بلا زمان ولا مكان ولا من مادة وهذا خلاف ما يشهد من صدور الأجسام عن غيرها أو حدوثها فإن تجويز وجوبها بنفسها وقدمها أو حدوثها بنفسها بلا فاعل أبعد عن المشهود والمحسوس والمعقول من صدورها عن فاعل بلا مادة ولا مكان ولا زمان فإن المشهودات صادرة في مكان وزمان ومن مادة وعن فاعل في الجملة وإن سميتموه طبيعة أو قوى فلكية أو غير ذلك فإنكم لا يمكنكم إنكار الأسباب الحادثة المحسوسة فإذا جوزتم وجود ذلك في غير زمان ولا مكان ولا من مادة ولا بفاعل كان ذلك أبعد عن المحسوس والمعقول مما فررتم منه وإذا قلتم ذلك قديم واجب الوجود ." (١)

" بل كان معدوما كما بين أن نفي الأين والحيث ونحوهما من الظروف من جميع الوجوه كنفي المقارنة بالقبل والبعد والمع ومعلوم أن هذا لا ينطبق إلا على المعدوم فكذلك الآخر

والذي يحقق هذا أنك لست تجد أحدا من أهل الفطر السليمة مع ذكائه ونظره وجودة تصوره إلا إذا بينت له **حقيقة قول** السالبة قال هذا لا شيء ولهذا كثر كلام الناس فيهم بالخبر عنهم بأنهم معطلون وأنهم أعدموه وأمثال ذلك وقد استقرئت أنا في طوائف من الآدميين فوجدت فطرهم كلهم على هذا

الوجه الثالث أن يقولوا نحن نعلم بالضرورة العقلية أن الموجود إما أن يكون موصوفا وإما أن يكون صفة أو نعلم أن القائم بنفسه لا يكون إلا موصوفا وهذا متفق عليه بين الصفاتية ومن نازع في ذلك قيل له أنت توافقنا على ما هو معلوم بالفطرة من أن الموجود القائم بنفسه لا بد أن يوصف أي يخبر عنه بما هو مختص به متميز به عن غيره إذ الموجود في الخارج لا يكون مرسلا مطلقا لا يتميز بشيء بل فساد هذا معلوم بالضرورة باتفاق العقلاء المتفقين على أن الكلي لا يكون في الخارج كليا مطلقا بل لا يكون إلا مخصوصا معينا وإذا كان كذلك فلا يعني بالموصوف إلا ما يوصف سواء قيل إن الصفة ذاتية أو معنوية كقولنا الموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره وكذلك نعلم أن الموجود إما جسم وإما عرض وإما متحيز وإما قائم بمتحيز لمن كان يفهم معاني هذه العبارات الاصطلاحية فإن من فهم هذا وهذا وهذا وتصوره تصورا تاما حصل له حينئذ العلم البديهي والضروري الفطري فإن العلم البديهي يعنون به ما كان تصور طرفيه كافيا في التصديق به فعدم التصديق به كثيرا ما يكون لعدم التصور الصحيح للطرفين ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/١٤٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١/٣٣١

" به يستهزئون فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وقال تعالى وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله وعذاب شديد بما كانوا يمكرون

وبالجملة فهؤلاء وأشباههم أعداء الرسل وسوس الملل وخطاب القرآن لهم كثير جدا فإنهم أئمة لأتباعهم وهم من السادة والكبراء الذين قال الله تعالى في أتباعهم إن الله لعن الكافرين وأعد لهم سعيرا خالدين فيها أبدا لا يجدون وليا ولا نصيرا يوم تقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا وقالوا ربنا أنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا وكان فرعون موسى من أكابر ملوك هؤلاء وقد ذكر الله تعالى في قصته في القرآن ما فيه عبرة وكذلك مشركو قريش الذين كفروا برسول الله صلى الله عليه و سلم أولا كان فيهم الشبه بهؤلاء أن يكونوا أئمة من كفر بعدهم كما قال النبي صلى الله عليه و سلم في الحديث الصحيح الناس تبع لقريش في هذا الشأن مؤمنهم تبع لمؤمنهم وكافرهم تبع لكافرهم

وكان في أئمة الكفر الوحيد الذي قال الله تعالى ذرني ومن خلقت وحيدا وجعلت له مالا ممدودا وبنين شهودا إلى قوله تعالى إنه فكر وقدر فقتل كيف قدر فاستعمل نظر أهل المنطق من التفكير الذي يطلب به الحد الأوسط ثم التقدير الذي هو القياس الذي ينتقل فيه من الحد الأوسط إلى المطلوب وكذب بكون القرآن كلام الله تعالى وجعله كلام البشر وهذا في **الحقيقة قول** هؤلاء المتفلسفة كما قد بيناه في غير هذا الكتاب ." (١)

" وهذا الحديث قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصارا للجهمية وإن كان لا يفقه **حقيقة قولهم** وما فيه من التعطيل أو استبشاعا لما فيه من ذكر الأطيط كما فعل أبو القاسم المؤرخ ويحتجون بأنه تفرد به محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن جبير ثم يقول بعضهم ولم يقل ابن إسحاق حدثني فيتحمل أن يكون منقطعا وبعضهم يتعلل بكلام بعضهم في ابن إسحاق مع إن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل متداولا بين أهل العلم خالقا عن سالف ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مصدق به راد به على من خالفه من الجهمية متلقين لذلك بالقبول حتى قد رواه الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه في التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بأحاديث الثقاة المتصلة الإسناد رواه عن بندار كما رواه الدرامي وأبو داود سواء وكذلك رواه عن أبي موسى محمد بن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٧٧/١

المثنى بهذا الإسناد مثله سواء فقال حدثنا محمد بن بشار حدثنا وهب يعني ابن جرير ثنا أبي سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة وعن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال أتى رسول الله صلى الله عليه و سلم أعرابي فقال يا رسول الله جهدت الأنفس وجاعت العيال ونهكت الأموال وهلكت الأنعام فاستسق لنا فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك فقال رسول الله ويحك أتدري ما تقول فسبح رسول الله صلى الله عليه و سلم فما زال يسبح حتى عرف ذلك ." (١)

" ذلك كما أنه لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا قال بقولهم أحد من المرسلين ولا الصحابة ولا التابعين فلم يدل عليه دليل عقلي بل الأدلة العقلية الصريحة الموافقة للأدلة السمعية الصحيحة ولكن هؤلاء ضلوا بألفاظ متشابهة ابتدعوها ومعاني عقلية لم يميزوا بين حقها وباطلها وجميع البدع كبدع الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية لها شبه في نصوص الأنبياء بخلاف بدعة الجهمية النفاة فإنه ليس معهم فيها دليل سمعي اصلا ولهذا كانت آخر البدع حدوثا بالإسلام ولما أحدثت أطلق السلف والأئمة القول بتكفير أهلها لعلمهم بأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق ولهذا يصير محققوهم إلى مثل فرعون مقدم المعطلة بل وينتصرون له ويعظمونه

والمبطلون يعارضون نصوص الكتاب والسنة بأقوالهم وبيان فسادها أحد ركني الحق وأحد المطلوبين فإن هؤلاء لو تركوا نصوص الأنبياء لهدت وكفت ولكن صالوا عليها صول المحاربين لله ولرسوله فإذا دفع صيالهم وبين ضلالهم كان ذلك من أعظم الجهاد في سبيل الله

قال أبو عبد الله الرازي الفصل الثالث في إقامة الدلائل العقلية على أنه ليس بمتحيز البتة

أعلم أنا إذا دللنا على أنه تعالى ليس بمتحيز فقد دللنا على أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر فرد لأن المتحيز إن كان منقسما فهو الجسم وإن لم يكن منقسما فهو الجوهر الفرد ." (٢)

"كون تلك الذات موصوفا بالحياة والعلم والقدرة إلا بإيجاد موجد وتخصيص مخصص وذلك يقتضي احتياجه إلى الإله فحينئذ كل ما كان محتاجا إلى الإله وهذا يقتضي أن الإله يمتنع أن يكون جسما

فإن قيل إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه من ذلك الوجه أو وجب له ما وجب له وامتنع عليه ما امتنع عليه قيل هب أن الأمر كذلك ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع عن الرب سبحانه ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعا كما إذا قيل إنه موجود حي عليم سميع بصير وقد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٥٧٠

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١/٥٩٢

سمى بعض عباده حيا سميعا بصيرا قيل لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعا على الرب تعالى فإن ذلك لا يقتضي حدوثا ولا إمكانا ولا نقصا ولا شيئا مما ينافي صفات الربوبية وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود أو الحياة أو الحي أو العلم أو العليم أو السمع أو البصر أو السميع أو البصير أو القدرة أو القدير والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث ولا فيما يختص بالواجب القديم فإنما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال كالوجود والحياة والعلم والقدرة ولم يكن في ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق لم يكن في إثبات هذا محذور أصلا بل إثبات هذا من لوازم الوجود فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا **حقيقة قول** الجهمية سموهم معطلة ." (١)

" ولله تعالى ذكره عين ووجه كما قال لا يحد ولا يكيف وقال سبحانه واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا وقال عز و جل ولتصنع على عيني وقال تعالى وكان الله سميعا بصيرا وقال تعالى لموسى وهارون انني معكما اسمع وأرى فاخبر عن سمعه ورؤيته وبصره

قال ونفت الجهمية ان يكون له وجه كما قال وابطلوا ان يكون له سمع وبصر ووافقوا النصارى لان النصارى لم تثبت لله سمعا ولا بصرا الا على معنى انه عالم وكذلك قالت الجهمية قال **وحقيقة قول** الجهمية انهم قالوا ان الله عالم ولا يقولون سميع بصير على غير معنى عالم وكذلك قول النصارى وقالت الجهمية ان الله عز و جل لا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر وانما قصدوا الى تعطيل التوحيد والتكذيب فقالوا سميع بصير لفظا ولم يحصلوا تحت قولهم معنى ولولا انهم خافوا السيف لافصحوا ان الله غير سميع ولا بصير ولا عالم ولكن خوف السيف منعهم من اظهار كفرهم وكشف زندقتهم وهذا قول المعتزلة والجهال قال وزعم شيخ منهم مقدم عندهم ان علم الله هو الله سبحانه وان الله علم فنفى العلم من حيث اوهم انه يثبته حتى الزم ان يقول يا علم اغفر لي اذا كان علم الله هو الله وكان الله على قياسه علما وقدرة وهو ابو الهذيل تعالى الله عز و جل عما يقولون علوا كبيرا

ومن سألنا فقال تقولون ان لله عز و جل وجها قيل له نقول ذلك خلافا لما قاله المبتدعون وقد دل على صحة ذلك قوله سبحانه وتعالى ويبقى وجه ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٥٩٧/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٢١/٢

" على اصلين كلاهما تدفعه بديهية العقل والفطرة احدهما اثبات موجود لا في شيء من الجهات ولا داخل العالم ولا خارجه ولهذا كان عامة السليمي الفطرة على انكار ذلك والثاني اثبات رؤية هذا بالابصار فان هذا يخالفك فيه من وافقك على الاول فان كونه موجودا ايسر من كونه مرئيا فاذا كنت تجوز رؤية شيء بالابصار لا مقابل للرائي ولا في شيء من جهاته الست فكيف تنكر وجود موجود فوق العالم وليس بمركب ولا بجزء حقير وهو انما فيه اثبات وجوده على خلاف الموجود المعتاد من بعض الوجوه وذاك فيه اثباته على خلاف الموجود المعتاد من وجوه اعظم من ذلك

ودليل ذلك ان جميع فطر بني آدم السليمة تنكر ذلك اعظم من انكار هذا وان المخالفين لك في ذلك اعظم من المخالفين لك في هذا فان كون الرب فوق العالم اظهر في فطر الاولين والاخرين من كونه يرى بل العلم بالرؤية عند كثير من المحققين انما هو سمعي محض اما العلم بأنه فوق العالم فانه فطري بديهي معلوم بالادلة العقلية واما دلالة النصوص عليه فلا يحصيها الا الله

وما وقع في هذا من الغلط يكشفه الوجه الرابع عشر هو ان معرفة القلوب واقرارها بفطرة الله التي فطرها عليها ان ربها فوق العالم ودلالة الكتاب والسنة على ذلك وظهور ذلك في خاصة الامة وعامتها وكلام السلف في ذلك اعظم من كونه تعالى يرى بالابصار يوم القيامة او ان رؤيته بالابصار جائزه

ويشهد لهذا ان الجهمية اول ما ظهروا في الاسلام في اوائل المأة الثانية وكان **حقيقة قولهم** في الباطن تعطيل هذه الصفات كلها كما ذكر ذلك الائمة لا يصفونه الا بالسلوب المحضة التي لا تنطبق الا على المعدوم وقد ذكر هذا المؤسس ان جهما ينفي الاسماء كلها ان تكون معانيها ثابتة لله تعالى ." (١)

" فانه يصح ان يرى وان يلمس فيحس به ويلمس الذي هو ابلغ من الاشارات الحسية وان الله يصح ان يرى وان يتعلق به ادراك اللمس وان كل واحد من الرؤية واللمس مشترك بين الجواهر والاعراض فيتعلق بالله تعالى وهذا يوجب ان يكون الله يمكن ان يشار اليه ويمكن ان يحس به خلاف ما ذكره هنا كما تقدم وقرر هنا ان ما كان كذلك فانه يكون ذا حيز ومقدار وانه يلزمه ان يكون منقسما مركبا الانقسام والتركيب العقلي الذي الزم به مخالفة هنا وهذا يقتضي ان من لوازم اصولهم التي هم معترفون بالاصل وبلازم الأصل لم يلزمهم اياه غيرهم بالدليل بل هم اعترفوا به ان يكون الله له حيز ومقدار وانه مركب مؤلف له اجزاء وابعاض وهذا هو الذي انكره في هذا الموضع وليس هذا من جنس ما يلزم الرجل غيره شيئا بالحجة لكن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٧٨/٢

هذا اقر بان الله سبحانه وتعالى موصوف بوصف واقر في موضع آخر انه اذا كان موصوفا بذلك الوصف لزم ان يكون كذا وكذا فمجموع الاقرارين اقر فيهما بما ذكرناه

الوجه العشرون انه اعترف هنا انه يكون اشد حقاره من الجوهر الفرد وان يكون معدوما اذا كان ذا حيز ومقدار وقلنا انه لا يمكن ان يشار اليه ولا يمكن ان يحس وقد ذكر هنا انه لا يمكن ان يشار ولا يمكن ان يحس به فلزم ان يكون معدوما احقر من الجوهر الفرد ولا ريب ان هذا **حقيقة قولهم** وقد اعترف هو بمقدمات ذلك لكن مفرقة لم يجمعها في موضع واحد اذ لو جمعها لم يخف عليه وهذا شأن المبطل

الوجه الحادي والعشرون ان منازعه يقول قد ثبت بالفطرة الضرورية وبالضرورة الشرعية واتفاق كل عاقل سليم الفطرة من البرية ان رب العالمين فوق خلقه وان من قال انه ليس فوق السموات رب يعبد ولا هناك اله يصلي ." (١)

" ومع هذا فهؤلاء أقرب إلى الإثبات وإلى العلم من إثبات مباينة لا تعقل بحال وهو مباينة من قال لا داخل العالم ولا خارجه فإن هذه ليست كشيء من المباينات المعروفة التي أدناها مباينة العرض للجسم أو للعرض بحقيقته وأن ذلك يقتضي أن يكون أحدهما في الآخر أو يكونان كلاهما في محل واحد

وإذا كان هؤلاء النفاة لم يثبتوا له مباينة تعقل وتعرف بين موجودين علم أنه في موجب قولهم معدوما كما اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن ذلك **حقيقة قول** هؤلاء الجهمية الذين يقولون إنه ليس فوق العرش إنهم جعلوه معدوما ووصفوه بصفة المعدوم

يدل على ذلك أن هذا الرازي جعل مباينته لخلقه من جنس مباينته للحيز ولا يجب أن يكون موجودا كما تقدم فعلم أنهم أثبتوا مباينته للعالم من جنس مباينة الموجود للمعدوم أو من جنس مباينة المعدوم للمعدوم والعالم موجود لا ريب فيه فيكونون قد جعلوه بمنزلة المعدوم وهذا **حقيقة قولهم** وإن كانوا قد لا يعلمون ذلك فإن هذا حال الضالين

الوجه السادس والثلاثون أن يقال هب أنهم أثبتوا له مباينة تعقل لبعض الموجودات فالواجب أن يكون مباينته للخلق أعظم من مباينة كل لكل فيجب أن يثبت له من المباينة أعظم من مباينة العرض للعرض ومباينة الجوهر للجوهر وذلك يقتضي أن يثبت له المباينة بالصفة التي تسمى المباينة بالحقيقة والكيفية والمباينة بالقدر التي تسمى المباينة بالجهة أو الكمية وأن كانت مباينته لهذين أعظم مما يعلم من مباينة المخلوق للمخلوق إذ ليس كمثله شيء في شيء مما يوصف به وأما إثبات بعض المباينات دون بعضها

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١٠٣/٢

فهذا يقتضي مماثلته للمخلوق وأن يكون شبهه ببعض المخلوقات أعظم من شبه بعضها ببعض وذلك ممتنع ". (١)

" وأيضا فدين الله واحد لا تفرق فيه والصمد يناسب اجتماعه فالله سبحانه وتعالى هو الاله الواحد ودينه واحد وعباده المؤمنون مجتمعون يعتصمون بحبله غير مفترقين واسمه الأحد يقتضي التوحيد والصمد يقتضي الاجتماع وعدم التفرق فإن الصمد فيه معنى الاجتماع وعدم التفريق والتوحيد أبدا قرين الاجتماع لأن الاجتماع فيه الوحدة والتفرق لابد فيه من التثنية والتعدد كما أن الاشراك مقرون بالتفرق قال تعالى فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون ولهذا كان شعار الطائفة الناجية هو السنة والجماعة دون البدعة والفرقة فإن أصل توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له وأصل البدع الاشراك بالله شركا أصغر أو أكبر

وهؤلاء الملبسون يقولون لا ينقسم أو لا يتجزأ أو لا يتبعض ونحو ذلك ولو لم يريدوا إلا ما هو حق لكانوا محسنين لكن **حقيقة قولهم** أنه ليس هناك شيء يتصور أن يكون مجتمعا فضلا أن يكون متفرقا ولا شيء موجود يتميز عن غيره فضلا عن أن يكون منقسما فأخذوا لفظ التفرق والانقسام فوضعوه على غير المعاني المعروفة ونفوا به ما يستلزم نفي الحقيقة بالكلية كما فعل غيرهم في نفي العلم والقدرة ونحوهما أو نفي الأسماء كالحي والعليم والقدير ونحو ذلك فنفي الصفات يستلزم نفي الأسماء كما قد ذكرناه في غير هذا الموضع

والمقصود هنا الكلام على هاتين الحجتين الانقسام والجواز بحسب ما ذكره في نهايته وإن كان قد تقدم الكلام عليها فنقول ." (٢)

" الواجب اولا يتناوله فان تناوله فهو في ذلك كالوجود وان لم يتناوله فانه مستلزم الحدوث فان كل مالا يدخل في مسمى واجب الوجود فهو محدث فثبت ان العلة اما ان تكون هي الحدوث او ما يشترط فيه الحدوث مثل ما هو اخص من الحدوث واما ان يكون هو الوجود او ما يتناول واجب الوجود وهذا التقسيم دائر بين النفي والاثبات واليه يرجع **حقيقة قولهم** اما الوجود واما الحدوث

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/١٥١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٣١٠

وهذا التحرير يظهر الجواب عن السؤال الخامس وهو قوله لا نسلم انا ما وجدنا لهذا الحكم علة سوى الحدوث او الوجود بيانه من وجهين الاول ان من المحتمل ان يقال المقتضي لقولنا ان الشيء اما ان يكون محايثا للعالم او مباينا عنه بالجهة كونه بحيث يصح الاشارة الحسية لان كل شيئين صح الاشارة اليهما فاما ان تكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر او غيره

فيقال له كونه بحيث تصح الاشارة الحسية اليه اما ان يكون مطابقا للوجود في العموم والخصوص بحيث يقال الموجود لا بد ان تصح الاشارة الحسية اصلا او تبعا وان كل موجودين فلا بد ان تكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر او غيره او يكون اخص منه فان كان مطابقا له حصل المقصود وكذلك اذا كان اعم منه بطريق الاولى لانه حينئذ تكون الحجة دليلا على شيئين على صحة الاشارة الحسية اليه وعلى كونه مباينا للعالم وان كانت صحة الاشارة اليه اخص من الوجود بحيث تصح الاشارة الحسية الى بعض الموجودات دون بعض فان كان واجب الوجود داخلا في ذلك صحت الحجة ايضا ." (١)

" فهؤلاء المعطلة **حقيقة قولهم** منع أن يكون صمدا مدعوا معبودا مقصودا كما أن **حقيقة قولهم** منع أن يكون في نفسه حقا صمدا موجودا فقولهم مستلزم لعدم نفسه وتعطيله ولعدم معرفته وعبادته وقصده وان كانوا من وجه آخر يقرون بوجوده وعبادته ودعائه وقصده اذ ليسوا معطلين مطلقا بل جامعين بين الاقرار والانكار والاثبات والنفي ولهذا كان أهل المعرفة بالله متفقين على أنه لا يتم معرفة عبد بربه ويتم قصده له وتوجهه اليه ودعاه له الا باقراره بأنه فوق العالم وأنه باقراره بذلك تثبت الالهية في قلبه ويصير له رب يعبده ويقصده وبدون ذلك لا يبقى قلبه مستقرا مطمئنا الى اله يعبده ويقصده بل يبقى عنده من الريب والاضطراب ما يجده من جرب قلبه في هذه الأسباب كما قال الشيخ ابو جعفر الهمداني ما قال عارف قط يا الله الا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو لا تلفت يمنة ولا يسرة

وكذلك المخاطب له بمثل قوله اياك نعبد واياك نستعين هو مثل الداعي بقوله اهدنا الصراط المستقيم فان الخطاب كله سواء كان بالأسماء المضمرة منفصلها ومتصلها مرفوعها ومنصوبها ومخفوضها كقوله انت ربي وأنا عبدك وقوله اياك نعبد وقوله اسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي اليك وفوضت امري اليك وقوله خلقتني ورزقتني وقوله نستعينك ونستهديك ونستغفرك

الوجه العشرون أن كون الرب الها معبودا يستلزم أن يكون بجهة من عابده بالضرورة وذلك ان العبادة تتضمن قصد المعبود وارادته وتوجه القلب اليه وهذا امر يحسه الانسان من نفسه في جميع مراداته ومقصوداته

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٧٢/٢

ومطلوباته ومحبوباته التي قصدها وأحبها وطلبها دون قصده وحبه وطلبه للآلهة كما قال تعالى ومن الناس من يتخذ من دون الله اندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ." (١)

" ولو أن هذا الموضع ليس هو موضع الرد على من يقول هو بذاته في كل مكان اذ المؤسس وذووه لا يقولون هذا لكنا نوسع المقال فيه وانما المقصود هنا قول من يقول انه لا داخل العالم ولا خارجه وان كان القولان جميعا خارجين من مشكاة واحدة وهي التعطيل لكونه فوق العرش فانهم لاما جحدوا هذا الحق الذي فطر الله عليه عباده وبعث به رسله وانزل به كتبه واجتمع عليه المؤمنون به تفرقوا بعد ذلك وفسادا احد القولين مستلزم لفساد اصل القول الآخر وكل من القولين يناقض الآخر وكل منهما لا يمكنه افساد قول خصمه مع مقامه على قوله فيلزم اما القول بباطل خصمه واما الرجوع الى الحق ومتى ابطل قول خصمه ابطالا محققا لزم ابطال قوله

وأدلة ابطال قول الحولية والاتحادية الذين يقولون انه في كل مكان ونحو ذلك كثيرة ليس هذا موضعها وكل آية في القرآن تبين ان لله ما في السموات والأرض وما بينهما ونحو ذلك فانها تبطل هذا القول فان السموات والأرض وما بينهما وما فيهما اذا كان الجميع له وملكه ومخلوقه امتنع ان يكون شيء من ذلك ذاته فان المملوك ليس هو المالك والمربوب ليس هو الرب والمخلوق ليس هو الخالق ولهذا كان **حقيقة قول** الاتحادية ان المخلوق هو الخالق والمصنوع هو الصانع لا يفرقون بينهما حتى انه يمتنع عندهم انه يكون الله رب العالمين كما يمتنع ان يكون رب نفسه اذ ليس العالمون شيئا خارجا عن نفسه عندهم

وقد قدمنا فيما مضى طرفا من كلام السلف والأئمة في الرد على هؤلاء مثل الأثر المشهور عن ابن المبارك انه قيل له بماذا نعرف ربنا قال بأنه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه لا نقول كما تقول الجهمية انه ها هنا في الأرض وقول الامام احمد هكذا هو عندنا وروي عن ابي حاتم في كتاب الرد على الجهمية حدثنا علي بن الحسن بن مهران حدثنا سبشار بن موسى الخفاف ." (٢)

"وبهذا يظهر الجواب عن جميع شواهد أدلتهم: مثل اشتراء الماء في باب الوكالة، والنذر، والوقف أو اليمين أو غير ذلك فإن خطاب الناس في هذه الأحكام لا فرق فيه بين مقارن وحادث، **فحقيقة قوله**: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾ [٥/٦] إن كان شاملا للمتغير بأصل الخلقة أو لما تغير بما يشق الاحتراز عنه فهو شامل لما تغير بما لا يشق صونه عنه، وإذا كانت دلالة القرآن على الكل سواء كان التمسك بدلالة القرآن حجة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٤٦٦/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٥٢٥/٢

لمن جعله طهورا؛ لا عليه .

وليس في المسألة دليل من السنة ولا من الإجماع ولا من القياس بل الأحاديث كما في المحرم الذي وقصته ناقته: «اغسلوه بماء وسدر»، وفي غسل ابنته قال: «اغسلنها بماء وسدر» وتوضؤ أم سلمة من قصعة فيها أثر العجين، وقوله: «تمرة طيبة وماء طهور» كل ذلك ونحوه نص دال على جواز استعمال الماء المتغير بالطاهرات أدل منها على نقيض ذلك.

وأيضا الأصل بقاء ما كان على ما كان، وليس هذا استصحابا للإجماع في مورد النزاع حتى يقال: فيه خلاف؛ فإن ذلك هو دعوى بقاء الإجماع؛ بل يقال: هو قبل التغير طاهر بالنص والإجماع، والأصل بقاء الحكم على ما كان وإن لم يكن الدليل شاملا له، إذ مع شمول الدليل إنما يكون استدلالاً بنص أو إجماع، لا بالاستصحاب، وهذا الاستدلال إنما هو بالاستصحاب.

وقول بعض الحنفية: إن الماء لا ينقسم إلى طاهر ونجس، فليس بشيء لأنه إن أراد: كل ما يسمى ماءً مطلقا ومقيدًا فهو خطأ، لأن المياه المعتصرة طاهرة ولا يجوز بها رفع الحدث.

وإن أراد الماء المطلق، لم يصح، فإن النجس لا يدخل في المطلق.." (١)

"قال القاضي: وقال أبو الحسن: والحظر والإباحة والحلال والحرام والحسن والقبح والطاعة والمعصية وما يجب وما لا يجب كل ذلك راجع إلى أفعال الفاعلين دون المفعول فيه. فالأعيان والأجسام لا تكون محظورة ولا مباحة ولا تكون طاعة ولا معصية.

قال القاضي: وهذا كما قال أبو الحسن. وقد يطلق ذلك في المفعول توسعا واستعارة فيقال: العصير حلال مباح ما لم يفسد، فإذا فسد وصار خمرا كان حراما ومحظورا. والمذكي حلال ومباح والميتة محظورة، وهي حرام، يريدون أن شرب العصير حلال ومباح ما لم يفسد، وأكل المذكي حلال ومباح، ويطلقون ذلك والمراد به أفعالهم.

قال شيخنا: تقدمت هذه المسألة في العموم(١) والصحيح أنه حقيقة في الأعيان أيضا(٢).

فصل

في حقيقة قول ابن عقيل الذي صوره على المذاهب في «الأعيان قبل السمع».

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. ص/٣

[لا بد من الفرق بين نفي الأدلة ونفي المدلولات وبين الجواز الذهني والجواز العقلي في مسألة الأعيان وغيرها]

قد كتبت قوله: « إن مقتضى أصلنا أنها لا توصف بحظر ولا إباحة؛ لأن ذلك لا يثبت عندنا إلا بالشرع، فإذا لم يكن شرع فلا حظر ولا إباحة» ثم قال: والأليق بمذهبه أن يقال: لا نعلم ما الحكم، فهذا يقيني، وهذا شك. ثم قال: فإذا كان مذهب صاحبنا أن العقل لا يوجب ولا يحظر، وأن عباد الأوثان لا يعاقبون على شيء مما اعتقدوه ولا على شيء من الأفعال، وأن لا عقوبة ولا عذاب قبل السمع فلا وجه للقول بإباحته قبل السمع أو حظره. فهذا أصل لا ينبغي أن يغفل لأنه من أصول الدين، فلا يسقط حكمه بمذهب في أصول الفقه.

---

(١) المسودة ص ٤٨٠-٤٨٢ ف ٢/٥.

(٢) انظر ص ٩٤ من المسودة.." [١]

"وكثرة الحلف مكروه ولكن قد يستحب إذا كان فيه مصلحة شرعية كما أمر الله نبيه – صلى الله عليه وسلم – : ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [١٠/٥٣]، ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [٦٧/٤]، ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [٣/٣٤](١).

[قول القائل: اللهم أمنا مكرك...]

وقول القائل: «اللهم أمنا مكرك ولا تؤمنا مكرك» له معنيان: أحدهما صحيح، والآخر فاسد. فإن أراد لا تؤمنا مكرك: أي لا تجعلنا نأمنه؛ بل اجعلنا نخافه فالمؤمن يخاف مكر الله. ومكر الله أن يعاقبه على سيئاته والكافر لا يخشى الله فلا يخاف مكره، ومكره أن يعاقبه على الذنب لكن من حيث لا يشعر.

وقوله: «أمنا مكرك» يريد قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ [٦/٨٢] يجعل له أن يمكر بهم وإن كانوا يخافون المكر، فيكون **حقيقة قوله**:

«أمنا مكرك» إئجرني على حسناتي، ولا تعاقبني بذنب غيري: ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [٢٠/١١٢].

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. ص/٩

فأما المعنى الفاسد فأن يريد: اللهم أمنا من مكرك، أي: لا نخافك أن تمكر بنا، وقد يريد: لا تؤمنا مكرك: أي لا تجعل لنا أمنا من العذاب(٢).

[السؤال بغير الله شرك]

ولا تكون الصدقة إلا لوجه الله تعالى، فمن سأل بغير الله من صحابي أو شيخ أو غيره فينهى عن ذلك، فإنه حرام قطعا؛ بل شرك(٣).

[تقبيل اليد ومدها للتقبيل والانحناء المعانقة والمصافحة]

---

(١) مختصر الفتاوى ص٥٤٨. للفهارس العامة جـ١/١٣.

(٢) مختصر الفتاوى ص٨٤. للفهارس العامة جـ١/١٤.

(٣) مختصر الفتاوى ص٧٦. للفهارس العامة جـ١/١٦.." [1]

"زخرف بالعبادات والشبهات، وحسن باللحون والأصوات من نظم ونثر مثل كلام القرامطة والإسماعيلية وكلام التلمساني نظمه ونثره، وكلام ابن سبعين، والبلياني، وغيرهم من الملاحدة؛ فإن حروفهم سبب لاعتقاد الضلال، وهو اعتقاد أن الله هو المخلوقات، وأنه ليس وراء المخلوق خالق خلقه متميز عنه، كحقيقة قول فرعون والقرامطة من جحود خالق الخلق؛ لكن فرعون نفاه بقوله ظاهرا وباطنا، فهو أكفر من هذا الوجه، من جهة أنه كان معاندا جاحدا. وهؤلاء قد يكون أحدهم ضالا يعتقد أنه على هدى ففرعون أكفر منهم من جهة أنه نفاه مطلقًا وإن كان معاندا في نفيه. وجحوده مستكبرا عليه. وهؤلاء قد يكون أحدهم مقرا بوجوده ومعتقدا أنه هو الذي يثبته ويحسب أنه مهتد في ذلك وأن هذا هو دين الأنبياء؛ لكن هؤلاء أضر على الأمة من فرعون؛ لأنهم يرون أن هذا دين الأنبياء وفرعون كان أعلم منهم لكن علم ضار أنه كان مستيقنا بأن للعالمين رب؛ كما قال له موسى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [١٧/١٠٢]، لكن كان مع علمه معاندا فهو أصح منهم علما وأعظم كفرا وعنادا. وهؤلاء أضر منه على الأمة؛ لكن فيهم نوع من الإيمان، وهؤلاء أقروا باسمه وبالتعبد له، وجعلوه هو المخلوقات، وهو إياهم، وصرحوا بأن من عبد الشمس والقمر والطواغيت فما عبد إلا الله، ولا يتصور أن يعبد إلا الله، وأن العابد هو المعبود ولكن عبد نفسه، وزعموا أنه هو الذي جاءت به الرسل

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. ص/٢٠

والأنبياء وكبار العارفين، فهم من هذا الوجه أضر على الناس من فرعون.

[أيما هؤلاء أو فرعون أكفر وأضل وأضر على الأمة]." (١)

"وقد تعلق بعضهم في الحكم على الله بالتعطيل في الأزل بحديث عمران بن حصين(١)(٢).

[وصف أهل الكلام وحيرتهم]

قال ابن القيم رحمه الله: وقال لي شيخنا مرة في وصف هؤلاء(٣): إنهم طافوا على أرباب المذاهب، ففازوا بأخس المطالب(٤).

وقال ابن القيم: وحدثني شيخ الإسلام قال: حكى لي بعض الأذكياء وكان قرأ على أفضل أهل زمانه في الكلام والفلسفة -وهو ابن واصل الحموي- أنه قال له الشيخ: اضطجع على فراشي، وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء حتى يلطع الفجر، ولم يترجح عندي شيء(٥).

وقال ابن القيم رحمه الله بعد نقله عن عاصم بن عدي: ناظرت جهميا فتبين من كلامه أنه اعتقد أن ليس في السماء رب.

[حقيقة قول الجهمية]

قال شيخ الإسلام: كان الجهمية يدورون على ذلك، ولم يكونوا يصرحون به لوفور السلف والأئمة وكثرة أهل السنة.فلما بعد العهد وانقرض الأئمة صرح أتباعهم بما كان أولئك يشيرون إليه ويدورون حوله.

قال وهكذا ظهرت البدع كلما طال الأمر وبعد العهد اشتد أمرهم وتغلظت.

قال: وأول بدعة ظهرت في الإسلام بدعة القدر والإرجاء ثم بدعة التشيع إلى أن انتهى الأمر إلى الاتحاد والحلول وأمثالهما(٦).

---

(١) آخر الصحيفة بياض. قلت: وقد أجاب شيخ الإسلام رحمه الله عن هذا الحديث في مجموع الفتاوى وغيره -انظر جـ ١٨ ص ٢١٠-٢٤٤، وجـ ٢ ص ٢٧٢-٢٧٨.

(٢) مجموع ٦٩ ورقة ٢-٤ يفهرس تابعا جـ١/١١٧ من الفهارس العامة لمجموع الفتاوى.

(٣) يعني المتكلمين.

(٤) الفوائد لابن القيم ص١٠٣ وللفهارس العامة جـ١/٨٩.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. ص/٢٤

(٥) الصواعق ج٣/٨٤٢.

(٦) اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٣٦ وللفهارس ج١/١١٩.." [١]

"قال: وأما إذا جاء نصان بحكمين مختلفين في صورتين وثم صور مسكوت عنها فهل يقال القياس هو مقتضى أحد النصين فما سكت عنه يلحق به وإن لم يعلم المعنى الفارق بينه وبين الآخر؟ فهذا هو الاستحسان الذي تنوزع فيه. فكثير من الفقهاء يقول به كأصحاب أبي حنيفة وكثير من أصحاب أحمد وغيره، وهذا هو الذي ذكره القاضي بقوله: اعتراض النص على قياس الأصول، وهو في **الحقيقة قول** بتخصيص العلة، كما تقدم.

ومن لم يجوز تخصيصها في صورة التخصيص وغيره إلا بفارق يقول: لا بد أن يعلم الجامع أو الفارق، فليس إلحاق المشكوك بأحد النصين بأولى من إلحاقه بالآخر، وإذا علم المعنى من أحد النصين ولم يعلم من الآخر وجاز أن يكون المشكك فيه من معنى هذا ومعنى هذا لم يلحق بواحد منهما إلا بدليل. وإذا علم المعنى من أحد النصين ووجوده مشكوك فيه ولم يعلم المعنى من الآخر فهذا أقوى من الذي قبله؛ فإنه هنا قد علم بعض القياس الصحيح وشموله لصورة المسكوت. وأما وجود الفارق فيه فمشكوك فيه.

وهذا نظير أخذ أحمد بالنصوص الواردة في سجود السهو، فما كان منها قبل السلام أخذ به، وما كان بعد السلام أخذ به، وما لم يجيء فيه نص ألحقه بما قبل السلام لأنه القياس عنده.

وتحقيق هذا كما مر: أنه إما أن يعلم استواء الصورتين في الصفات المؤثرة في الشرع. وإما أن يعلم افتراقهما وإما أن لا يعلم واحد منهما.." [٢]

"قال شيخنا]: الذي يظهر في تخصيص العلة أن تخصيصها يدل على فسادها،إلا أن يكون لعلة مانعة،فإنه إذا كان لعلة مانعة فهذا في الحقيقة ليس تخصيصا وإنما عدم المانع شرط في حكمها، فإن كان التخصيص بدليل ولم يظهر بين صورة التخصيص وبين غيره فرق مؤثر: فإن كانت العلة مستنبطة بطلت وكان قيام الدليل على انتفاء الحكم عنها دليلا على فسادها وإن كانت العلة منصوصة وجب العمل بمقتضى عمومها إلا في كل موضع يعلم أنه مستثنى بمعنى النص الآخر.

وحاصله: أن التخصيص بغير علة مانع مبطل لكونها علة. وإذا تعارض نص الأصل المعلل ونص النقض

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. ص/٦٠

(٢) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. ص/١٣٠

وهو معلل فلا كلام. وإن لم يكن معللا بقي التردد في الفرع: هل هو في معنى الأصل أو هو في معنى النقض؟ وقد علم تبعه للأصل دون النقض.

وتلخيصه: أن العلة لا تخص إلا لعلة(١)كما أن الدليل لا يخص إلا بدليل، فإن كانت مستنبطة فلابد من بيان العلة المخصصة، وإن كانت العلة منصوصة كفى بيان دليل مخصص، فهذا لمن تأمل حقيقة الأمر.

وأخصر منه: أن العلة المستنبطة لا يجوز تخصيصها إلا لعلة مانعة، وأما المنصوصة فيجوز تخصيصها لعلة مانعة أو دليل مخصص، وهذا في **الحقيقة قول** المتقدمين الذي منعوا تخصيص العلة.

وقال القاضي في كتاب القولين: هل يجوز تخصيص العلة الشرعية؟ وهو أن توجد العلة ولا حكم قال شيخنا أبو عبد الله: لا يجوز ومتى دخلها التخصيص لم تكن علة، وقد أومأ إليه أحمد في رواية الحسين بن حسان، فقال: القياس أن يقاس الشيء على الشيء إذا كان مثله في كل أحواله، فأما إذا أشبهه في حال وخالفه في حال فهذا خطأ.

---

(١) نسخة: إلا بعلة.." [١]

"وقال أبو المعالي في مسألة تقليد العالم: الاختيار أنه يجوز في العقل ورود التعبد بذلك، ولكن لم يقم دليل وجود ذلك، بل ثبت بالإجماع أنه يجب على المجتهد أن يجتهد، فلهذا الوجوب لا يزول إلا بدليل وما قام عندنا دليل قاطع على أنه يجوز الآن في الشرع للعالم تقليد العالم، فإذا كان الأمران مستويين في العقل وقد تبين بالشرع وجوب أحدهما ولم يرد في الثاني شرع نفيا وإثباتا وجب التمسك بما وضح مسلك الشرع فيه.

قال شيخنا: قلت: هذا ضعيف، فإن اعتماده على الإجماع، وهو لم يجمعوا على وجوب الاجتهاد عينا، بل المجوز للتقليد يقول: الواجب إما الاجتهاد وإما التخيير، كما لو اختلفوا في فريضة ما بين أربع حقاق أو خمس بنات لبون، **فحقيقة قوله** التوقف في المسألة(١).

[شيخنا]: ... ... فصل

[المجتهد في مذهب إمامه متى تحسب فتياه عن إمامه أو عن نفسه؟]

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. ص/١٩١

قال ابن حمدان من عنده: فمن اجتهد في مذهب إمامه فلم يقلده في حكم ودليله ففتياه به عن نفسه لا عن إمامه؛ فهو موافق له فيه، لا تابع له. فإن قوي عنده مذهب غيره أفتى به وأعلم السائل مذهب إمامه وأنه ما أفتاه به.

فإن كان غرض السائل مذهب إمامه لم يفته بغيره وإن قوي عنده؛ ولأنه حيث لم يقو عنده فإن قلد إمامه في حكمه وفي دليله أو دون دليله ففتياه به عن إمامه إن جاز تقليده ميتا.

وإلا فعن نفسه إن قدر على التحرير والتقرير(٢)

والتصوير والتعليل والتفريع والتخريج الجمع والفرق كالذي

لم يقلد فيهما، فإن عجز عن ذلك أو بعضه ففتياه عن إمامه لا

---

(١) المسودة ص ٥٢٢، ٥٢٣ ف ٢٨/٢.

(٢) نسخة: والتفريق.." [١]

"ص -١٣٥- نور من نور إله حق من إله حق من جوهر أبيه مولود غير مخلوق مساو الأب في الجوهر فصرحتم بالإيمان مع خالق السماوات والأرض برب واحد مخلوق مساو الأب ابن الله الوحيد وقلتم هو إله حق من إله حق من جوهر أبيه.

وهذا تصريح بالإيمان بإلهين أحدهما من الآخر وعلم الله القائم به أو كلامه أو حكمته القائمة به الذي سميتوه ابنا ولم يسم أحد من الرسل صفة الله ابنا ليس هو إله حق من إله حق بل إله واحد وهذا صفة الإله وصفة الإله ليست بإله كما أن قدرته وسمعه وبصره وسائر صفاته ليس بآلهة ولأن الإله واحد وصفاته متعددة والإله ذات متصفة بالصفات قائمة بنفسها والصفة قائمة بالموصوف ولأنكم سميتم الإله جوهرا وقلتم هو القائم بنفسه والصفة ليست جوهرا قائما بنفسه.

وهم في هذه الأمانة قد جعلوا الله والدا وهو الأب ومولدا وهو الابن وجعلوه مساويا له في الجوهر وقد نزه الله نفسه عن الأنواع الثلاثة فقالوا مولود غير مخلوق مساو الأب في الجوهر فصرحوا بأنه مساو له في الجوهر والمساوي ليس هو المساوي.

ولا يساوي الأب في الجوهر إلا جوهر فوجب أن يكون الابن جوهرا ثانيا وروح القدس جوهرا ثالثا كما سيأتي.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. ص/٢٣٥

وهذا تصريح بإثبات ثلاثة جواهر وثلاثة آلهة ويقولون مع ذلك إنما نثبت جوهرا واحدا وإلها واحدا وهذا جمع بين النقيضين فهو **حقيقة قولهم** يجمعون بين جعل الآلهة واحدا وإثبات ثلاثة آلهة وبين إثبات جوهر واحد وبين إثباته ثلاثة جواهر وقد نزه الله نفسه عن ذلك بقوله: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد﴾.

فنزه نفسه أن يلد كما يقولون هو الأب وأن يولد كما يقولون هو الابن وأن يكون له كفوا أحد كما يقولون إن له من يساويه في الجوهر.

وإذا قلتم نحن نقول أحدي الذات ثلاثي الصفات قيل لكم قد صرحتم بإثبات إله حق من إله حق وبأنه مساو للأب في الجوهر وهذا تصريح بإثبات جوهر ثاني لا بصفة." (١)

"ص -١٧٦- فصل.

وأما قولهم كل صفة منها غير الأخرى.

فهذا إن أرادوا به أن صفات الرب سبحانه وتعالى قد تباينه وتنفصل عنه وهو **حقيقة قولهم** ويقولون مع ذلك أنها متصلة به فهو جمع بين النقيضين وتمثيلهم بشعاع الشمس تمثيل باطل وهو حجة عليهم لا لهم.

فإن الشعاع القائم بالهواء والأرض والجبال والشجر والحيطان ليس هو قائم بذات الشمس.

والقائم بذات الشمس ليس هو قائما بالهواء والأرض.

فإن قالوا بل ما يقوم به من العلم يفيض منه على قلوب الأنبياء علوم كما يفيض الشعاع من الشمس.

قيل لهم لا اختصاص للمسيح بهذا بل هذا قدر مشترك بينه وبين غيره من الأنبياء وليس في هذا حلول ذات الرب ولا صفته القائمة به بشيء من مخلوقاته ولا أن العبد بما حل فيه من العلم والإيمان يصير إلها معبودا وإن أرادوا أنها قائمة به وتسمى كل واحدة غير الأخرى فهنا نزاع لفظي هل تسمى غيرا أو لا تسمى غيرا.

فإن من الناس من يقول كل صفة للرب عز وجل فهي غير الأخرى ويقول الغيران ما جاز وجود أحدهما مع عدم الآخر أو ما جاز العلم بأحدهما مع الجهل بالآخر.

ومنهم من يقول ليست هي الأخرى ولا هي هي لأن الغيرين ما جاز وجود أحدهما مع عدم الآخر أو ما جاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٦٤/٤

والذي عليه سلف الأمة وأئمتها إذا قيل لهم علم الله وكلام الله هل هو غير الله أم لا لم يطلقوا النفي ولا الإثبات فإنه إذا قال غيره أوهم أنه مباين له.." (١)

"ص -٢٨٨- الأب خالق ما يرى وما لا يرى وهذا أعظم من كفركم مع أن هذا **حقيقة قولكم** فإنكم تقولون المسيح هو الله وتقولون هو ابن الله كما ذكر الله القولين عنكم في كلامه وكفركم بذلك وليس هذا هذا قول طائفة وهذا قول طائفة كما يقوله بعض الناس بل القولان جميعا يقولهما فرق النصارى كالنسطورية واليعقوبية والملكية ونحوهم وهذا أيضا من تناقضكم فإنه إن كان هو الله لم يكن هو ابن الله سواء عبر بالابن عن الصفة أو غيرها فإن الأب هو الذات. والذات ليست هي الصفة وإن عنى بالابن الذات مع صفة الكلام كما تفسرون الأقنوم بذلك فهذه الذات متصفة مع ذلك بالحياة والكلام سواء عنوا به العلم أو البيان مع العلم هو مع الحياة قائم بالأب والصفة ليست عين الموصوف بل ولا يعبر عنها بأنها ابن الموصوف ولا عبر بذلك أحد من الأنبياء عليهم السلام.

والمقصود أنهم لم يريدوا بقولهم وبرب واحد يسوع المسيح عطف الصفة و أن هذا هو الأب كما قال إله إبراهيم وإله إسحاق وإله يعقوب فهذا إله واحد والعطف لتغاير الصفة فلو كان المراد بالابن نفس الأب لكان هذا خلاف مذهبهم ويكونون قد جعلوه إلها من نفسه فقالوا إلهان بل ثلاثة وهو واحد فهذا لو أرادوه لكان أعظم في الكفر بل قالوا وبرب واحد يسوع المسيح ابن الله الوحيد المولود من الأب قبل كل الدهور نور من نور إله حق من إله حق من جوهر أبيه مولود غير مخلوق فصرحوا بأنه رب وأنه إله حق من إله حق وصرحوا بإله ثان مع الإله الأول.

وقالوا مع ذلك إنه مولود من الأب قبل كل الدهور وأنه مولود غير مخلوق.." (٢)

"ص -٥١٥- فلو كان الاتحاد حقا لوجب أن يقال إن المسيح نصفه لاهوت ونصفه ناسوت وهو مركب من هذا وهذا.

ولا يقال إن المسيح نفسه إنسان تام والمسيح نفسه إله تام فإن تصور هذا القول على الوجه التام يوجب العلم الضروري حيث جعلوا المسيح الذي هو المبتدأ الموضوع المخبر عنه المحكوم عليه هو إنسان تام وإله تام يوجب أن يكون نفس الإنسان هو نفس الإله.

ولو قيل هذا في مخلوقين فقيل نفس الملك نفس البشر لكان ظاهر البطلان فكيف إذا قيل في رب العالمين

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢١٠/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٣٧/٤

لا سيما وكثير من النصارى لا يقولون إن جسد المسيح مخلوق بل يصفون الجميع بالإلهية وهذا مقتضى قول أئمتهم القائلين إن المسيح إله تام لكنهم تناقضوا فقالوا مع ذلك وهو إنسان تام فكأنهم قالوا هو الخالق ليس هو الخالق هو مخلوق ليس هو مخلوق فجمعوا بين النقيضين وهذا **حقيقة قول** النصارى لا سيما واتحاد اللاهوت بناسوت المسيح عندهم اتحاد لازم لم يفارقه البتة فيكون ذلك أبلغ من الاتحاد العارض ومن أن الرب كان متحدا بجسد لا روح فيه ثم بالجسد مع نفخ الروح فيه ثم بالجسد بعد مفارقة الروح له وحيث دفن في القبر ووضع التراب عليه.

ومعلوم أن الإنسان إذا كانت فيه النفس وجعلت في التراب معه تألمت النفس ألما شديدا ثم تفارق البدن.

ومن العجائب أنهم يقولون إن المسيح صلب ومات ففارقته النفس الناطقة وصار الجسد لا روح فيه واللاهوت مع هذا متحد لم يفارقه وهو في القبر واللاهوت متحد به فيجعلون اتحاده به أبلغ من اتحاد النفس بالبدن والنفس عند اتصالها بالبدن تتغير وتتبدل صفاتها وأحوالها ويصير لها من الصفات والأفعال ما لم يكن بدون البدن وعند مفارقة البدن تتغير صفاتها وأفعالها.

فإن كان تمثيلهم مطابقا لزم أن يكون الرب قد تغيرت أوصافه وأفعاله لما اختلط بالمسيح كما تتغير صفات النفس وأفعالها ويكون الرب قبل هذا الاختلاط كالنفس المجردة التي لم تقترن ببدن.." (١)

"ص -٥٧٢- وحينئذ فما قالوه من التعدد الذي يوجب المباينة وأنه لا يتصف أحدهما بما يتصف به الآخر ولا يحل به ما حل به فيكون متناقضا لهذا.

فأحسن أحوالهم أن يتناقضوا في الاتحاد كما تناقضوا في التثليث وهذا **حقيقة قول** خيار هؤلاء يتكلمون بالكفر وبما يناقضه وبالتوحيد وبما يناقضه.

ومعلوم أن ما يفعله بنفسه من ندم وبكاء وحزن هو دون ما يفعله أعداؤه به من ضرب وصفع وجعل الشوك على رأسه وصلبه بين لصين وأن استغاثته بمن يخلصه من ذلك أشد نقصا من ندمه وحزنه.

وإن قالوا فعل هذا حتى يعلم عباده التشبه به أمكن أولئك المجسمة الكفرة أن يقولوا بكى وندم وعض يده ندما حتى جرى الدم حتى يعلم عباده التوبة من الذنوب.

ففي الجملة ما قال قوم من أهل الملل قولا في الله إلا وقول النصارى أقبح منه.

ولهذا كان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول لا ترحموهم فلقد سبوا الله مسبة ما سبه إياها أحد من البشر ولهذا يعظم الله فريتهم على الله في القرآن أشد من تعظيم افتراء غيرهم كقوله: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١١٦/٥

لقد جئتم شيئا إدا تكاد تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا﴾.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "يقول الله عز وجل "كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشتمني ابن آدم ولم يكن له ذلك فأما شتمه إياي فقوله اتخذ الله ولدا وأنا الأحد الصمد لم ألد ولم أولد ولم يكن لي كفوا أحد وأما تكذيبه إياي فقوله لن يعيدني كما بدأني وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته".

ورواه البخاري عن ابن عباس." (١)

"ص -٥٩٦- ومنهم من يقول إنما قتل الحلاج لأنه باح بهذا السر وينشدون.

من باح بالسر كان القتل شيمته بين الرجال ولم يؤخذ له ثار وأمثال ذلك.

وهؤلاء في دعواهم الاتحاد والحلول بغير المسيح شر من النصارى.

فإن المسيح صلوات الله عليه أفضل من كل من ليس بنبي بل هو أفضل من جماهير الأنبياء والمرسلين.

فإذا كان من ادعى أن اللاهوت اتحد به كافرا فكيف بمن ادعى ذلك فيمن هو دونه.

وهذا الاتحاد الخاص غير الاتحاد والحلول العام لقول الذين يقولون إنه حال بذاته في كل مكان أو متحد بكل شيءوغلاة هؤلاء ومحققوهم يقولون إنه عين الوجود والوجود واحد.

فيجعلون الوجود الخالق القديم الواجب هو عين وجود المخلوق المحدث الممكن.

وهؤلاء مثل ابن عربي الطائي وصاحبه الصدر القونوي وصاحبه العفيف التلمساني وابن سبعين وصاحبه الششتري وعبد الله البلياني وعامر البصري وطوائف غير هؤلاء.

وهؤلاء يقولون إن النصارى إنما كفروا لأنهم خصوا ذلك **بالمسيحوحقيقة قول** هؤلاء هو جحد الخالق وتعطيله كما قال فرعون: ﴿ وما رب العالمين ﴾ وقالك ﴿ ما علمت لكم من إله غيري ﴾.." (٢)

"ص -١٤- النفاة للصفات ومن أشبههم فإنهم قالوا إن رب العالمين عقل وعاقل ومعقول.

ولفظ العقل عندهم وإن كانوا يقولون هو جوهر قائم بنفسه فقد صرحوا أيضا بأنه نفسه علمه حتى صرحوا بأن رب العالمين علم كما صرح بذلك ابن رشد وغيره ونقلوه عن أرسطو وأن العقول العشرة كل منها علم

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/١٨٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/٢١٣

فهو علم وعالم ومعلوم بل قالوا عقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق وعشق ولذيذ وملتذ ولذة فجعلوه نفسه لذة وعقلا وعشقا وجعلوا ذلك هو العالم العاشق الملتذ وجعلوا نفس العلم نفس العشق ونفس اللذة فجعلوه نفسه صفات وجعلوه ذاتا قائمة بنفسها وجعلوا كل صفة هي الأخرى وهذا مما يعلم بصريح العقل بطلانه.

ومنهم من لا يصرح بأنه نفسه علم فإنه يقول هو عاقل ومعقول وعقل يقول إنه يعلم نفسه بلا علم علمه بل هو العالم وهو المعلوم وهو العلم وحقيقة كلامهم تعود إلى قول أولئك فإنهم إذا قالوا إن العلم الذي يعلم به ذاته هو العالم وهو المعلوم فقد جعلوا نفس العلم نفس العالم ونفس العلم نفس المعلوم وهي **حقيقة قول** أولئك وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع

الوجه الثاني: أن يقال لهم أنتم تقولون إنكم متبعون للكتب الإلهية وإذا كان كذلك لم ينبغ." (١)

"ص -٢٨٣- من أهل الملل لا المسلمين ولا اليهود ولا النصارى بل هؤلاء كلهم متفقون على إعادة الأبدان وعلى القيامة الكبرى ولكن من تفلسف من هؤلاء فوافق سلفه من الصابئة والفلاسفة المشركين على ان المعاد للروح وحده فإنه يزعم أن الأنبياء خاطبوا الجمهور بمعاد الأبدان وإن لم يكن له حقيقة وخاطبوهم بإثبات الصفات لله وليس له حقيقة وأن الأنبياء لم يظهروا الحقائق للخلق وأنه لا يستفاد من أخبارهم معرفة شيء من صفات الله ولا معرفة شيء من أمر المعاد **وحقيقة قولهم** أن الأنبياء كذبوا للمصلحة وهؤلاء ملاحدة كفار عند المتبعين للأنبياء من المسلمين واليهود والنصارى وإن كان هؤلاء كثيرين موجودين فيمن يتظاهر بأنه من أهل الملل لظهور أديانهم وهو في الباطن على هذا الرأي وهؤلاء القائلون بمعاد الأرواح فقط منهم من يقول بأن الأرواح تتناسخ أما في أبدان الآدميين أو أبدان الحيوان مطلقا أو في موضع الأجسام النامية ومنهم من يقول بالتناسخ للأنفس الشقية فقط وكثير من محققيهم ينكر التناسخ والقول الرابع إنكار المعادين جميعا كما هو قول أهل الكفر من العرب واليونان والهند والترك وغيرهم والمتفلسفة أتباع أرسطو كالفارابي وأتباعه لهم في معاد الأرواح ثلاثة أقوال قيل بالمعاد للنفس العالمة والجاهلة وقيل بالمعاد للعالمة دون الجاهلة وقيل بإنكار الاثنين والفارابي نفسه قد قال الأقوال الثلاثة وبسط الكلام على هذه الأمور له موضع آخر إذ المقصود هنا أن كل ما عند أهل الكتاب بل وسائر أهل الأرض من علم نافع وعمل صالح فهو عند المسلمين وعند المسلمين ما ليس عند غيرهم في جميع المطالب التي تنال بها السعادة والنجاة

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٢/٦

وعقلاء جميع الأمم تأمر بالعدل ومكارم الأخلاق وتنهى عن الظلم والفواحش ولهم علوم إليهة وعبادات بحسبهم ويعظمون أهل العلم والدين منهم والهند واليونان والفرس في." (١)

"ص -٢٩٢- واجتنبوا الطاغوت﴾ وقال: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون﴾ وقال: ﴿ومن يبتغ غير الأسلام دينا فلن يقبل منه﴾ وقال تعالى: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ وقال تعالى: ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ وقال لما ذكر قصص الأنبياء ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقطعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون﴾ وقال تعالى: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾ وقال تعالى: ﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ وقد قال تعالى: ﴿وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون﴾ فالغاية الحميدة التي بها يحصل كمال بني آدم وسعادتهم ونجاتهم عبادة الله وحده وهي **حقيقة قول** القائل لا إله إلا الله ولهذا بعث الله جميع الرسل وأنزل جميع الكتب ولا تصلح النفس وتزكو وتكمل إلا بهذا كما قال تعالى:." (٢)

" قالوا والحكم بالنتيجة يتبع أضعف المقدمات وأحسن المقدمات فالموقوف على الظن أولى أن يكون ظنا

وليس الأمر كما توهموا بل لم يفهموا كلام هؤلاء فإن هذا الظن ليس هو عندهم دليل العلم بوجوب العلم به ولا مقدمة من مقدمات دليله ولكنهم يقولون قامت الأدلة القطعية من النصوص والإجماع مثلا على وجوب العلم بالظن الحاصل عن خبر الواحد والقياس وذلك العلم حصل بأدلته المفيدة له لم يحصل بهذا الظن ولا مقدماته

لكن التقدير إذا حصل لك أيها المجتهد ظن فعليك أن تعمل به وحصول الظن في النفس وجدى يجده المرء في نفسه ويحسه كما يجد عمله ويحسه فمعرفته بحصول الظن يقيني ومعرفته بوجوب العمل به يقيني فهاتان مقدمتان علميتان إحداهما سمعية والأخرى وجدية

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣١٤/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٢٤/٦

وصار هذا كما لو قيل له إذا حصل لك مرض في الصوم أنه يجوز لك الفطر وإذا حصل مرض يمنعك القيام في الصلاة فأعلم أن عليك أن تصلى قاعدا فإذا وجد المرض في نفسه علم حينئذ حكم الله باباحة الفطر وبالصلاة قاعدا فهكذا وجود الظن عندهم في نفس المجتهد

وإذا علم أن هذا **حقيقة قولهم** تبين حينئذ فساد ما ذكروه من غير تلك الجهة وهو أن هذا يقتضى ألا يكون الفقة إلا العلم بوجوب ." (١)

"ص -٣٧٧- قوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل﴾ فلابد في الإسلام من الاستسلام لله وحده، وترك الاستسلام لما سواه، وهذا **حقيقة قولنا**: لا إله إلا الله فمن استسلم لله ولغيره فهو مشرك، والله لا يغفر أن يشرك به، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر عن عبادته، وقد قال تعالى: ﴿وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين﴾. وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال: "لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر، ولا يدخل النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان. فقيل له يا رسول الله: الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا، ونعله حسنا، أفمن الكبر ذاك؟ فقال: لا. إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس" بطر الحق: جحده ودفعه، وغمط الناس: ازدراؤهم واحتقارهم.

اليهود موصوفون بالكبر والنصارى بالشرك

فاليهود موصوفون بالكبر، والنصارى موصوفون بالشرك. قال تعالى في نعت اليهود: ﴿أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون﴾." (٢)

"فليس للأب من الإنعام على هذا في دينه أكثر مما له من الإنعام على الآخر.

ومن أقوالهم: إنه يشاء الله ما لا يكون (١) ، ويكون ما لا يشاء.

فإن قيل: فيهم من يقول: إنه يخص بعضهم ممن علم منه أنه إذا خصه بمزيد لطف (٢) من عنده اهتدى بذلك (٣) ، وإلا فلا.

قيل: فهذا هو **حقيقة قول** أهل السنة المثبتين للقدر، فإنهم يقولون: كل من خصه الله بهدايته (٤) إياه صار مهتديا، ومن لم يخصه بذلك لم يصر مهتديا، فالتخصيص، والاهتداء متلازمان عند أهل السنة.

فإن قيل: بل قد يخصه بما لا يوجب الاهتداء، كما قال تعالى: ﴿ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو

---

(١) الاستقامة، ٥٢/١

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٣٣/٢٣

أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾ [سورة الأنفال: ٢٣] .

قيل: هذا التخصيص حق، لكن دعوى: لا تخصيص إلا هذا، غلط - كما سيأتي - بل كل ما يستلزم الاهتداء هو من التخصيص] (٥) .

وفي الجملة، فالقوم (٦) لا يثبتون لله مشيئة عامة، ولا قدرة تامة (٧) ، ولا خلقا متناولا لكل حادث، وهذا القول أخذوه عن المعتزلة هم (٨) أئمتهم فيه،

---

(١) م: إنه يشاء الله ما لم يكن؛ أ: إنه يشاء ما لم يكن؛ ب: إنه يشاء ما لا يكون.

(٢) أ: لطفه.

(٣) أ: خصه بذلك.

(٤) أ: لهدايته.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٦) أ، ب: القوم.

(٧) ولا قدرة تامة: ساقطة من (أ) ، (ب) . ١

(٨) ب (فقط) : وهم.." (١)

"وافقهم من الأشعرية والكرامية والشيعة، ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم، فإن هؤلاء لما اعتقدوا (١) أن الرب في الأزل كان يمتنع منه الفعل والكلام بمشيئته وقدرته - وكان **حقيقة قولهم** أنه لم يكن قادرا في الأزل على الكلام والفعل بمشيئته وقدرته لكون ذلك ممتنعا لنفسه، والممتنع لا يدخل تحت المقدور - صاروا (٢) حزبين:

حزبا قالوا: إنه صار قادرا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرا عليه [لكونه صار الفعل والكلام ممكنا بعد أن كان (٣) ممتنعا، وإنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي] (٤) ، وهذا قول المعتزلة، والجهمية، ومن. وافقهم من الشيعة، وهو قول الكرامية، وأئمة الشيعة كالهاشمية وغيرهم.

[وحزبا] قالوا (٥) : صار الفعل ممكنا بعد أن كان ممتنعا منه، وأما الكلام، فلا يدخل (٦) تحت المشيئة، والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته، وهو قول ابن كلاب (٧) ، والأشعري ومن وافقهما.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٣٠/١

(١) أ: لما قالوا اعتقدوا ؛ ب: لما قالوا واعتقدوا.

(٢) ن، م: وصاروا.

(٣) ن، م: وغيرهم وقالوا.

(٤) ن (فقط) : بعد ما كان.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٦) ن (فقط) : فلا بد يدخل، وهو خطأ.

(٧) ابن كلاب (بضم الكاف وتشديد اللام) هو أبو عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان المتوفى بعد سنة ٢٤٠ بقليل. عده الشهرستاني (الملل والنحل ٨٥/١) والأشعري (المقالات ٣٢٥/١) وابن طاهر البغدادي (أصول الدين، ص ٢٥٤) من متكلمي أهل السنة، وقال عنه ابن حزم (الفصل ٧٧/٥) إنه شيخ قديم للأشعرية. ومقالة ابن كلاب في كلام الله ذكرها الأشعري في المقالات ٢٠٢/٢، ٢٣٣، ٢٤٥. وانظر أيضا عن ابن كلاب ومذهبه: طبقات الشافعية ٢٩٩/٢ - ٣٠٠ ؛ الفهرست لابن النديم ص ١٨٠ ؛ لسان الميزان ٢٩٠/٣ - ٢٩١ ؛ الخطط للمقريزي ٣٥٨/٢، ٢٥٩ ؛ مقالات الأشعري ٢٩٨/١ - ٢٩٩، ٥٢/٢، ٥٤. ١١٢، ٢٠٢ - ٢٠٣، ٢٣١ ؛ نهاية الإقدام، ص ١٨١، ٢٠٣ ؛ الملل والنحل ١٤٨/١ ؛ أصول الدين، ص ٨٩، ٩٠، ٩٧، ١٠٤، ١٠٩، ١١٣، ١٢٣، ١٣٢، ٢٢٢، ٢٥٤ ؛ الفصل لابن حزم ٢٨٩/٢، ٧٧/٥.." (١)

"لم يخلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، [بل **حقيقة قولهم**: إن الله لم يخلق شيئا، كما بين في موضع آخر] (١) ، وهذا كفر باتفاق أهل الملل: المسلمين، واليهود والنصارى.

وهؤلاء القائلون بقدمها يقولون. بأزلية الحوادث في الممكنات، وأما الذين يقولون: إن الله خالق كل شيء، [وربه، ومليكه] (٢) ، وما سواه مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، فهم يفرقون بين الخالق الواجب، والمخلوق الممكن في دوام الحوادث وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة الفلاسفة [القدماء] (٣) ، فهم وإن قالوا: إن الرب لم يزل متكلما إذا شاء، ولم (٤) يزل حيا فعالا فإنهم يقولون: إن ما سواه مخلوق حادث بعد أن لم يكن.

والمقصود هنا أن الفلاسفة القائلين بقدم العالم إن جوزوا حدوث الحوادث بلا سبب حادث بطلت عمدتهم في قدم العالم، وإن منعوا ذلك امتنع خلو العالم عن الحوادث، وهم [لا] يسلمون (٥) أنه لم يخل من

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٥٦/١

الحوادث.

وإذا كان [كل] (٦) موجود معين من مرادات الله التي يخلقها، فإنه مقارن (٧)

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٢) وربه ومليكه: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) أ، ب: وهذا قول أئمة الفلاسفة القدماء وأئمة الملل.

(٤) أ، ب: أو لم.

(٥) ن، م، أ: وهم يسلمون.

(٦) كل: ساقطة من (ن) فقط.

(٧) ن (فقط) : مفارق.." (١)

"المانع يتم كونه مريدا قادرا، وتلك أمور (١) وجودية، وهو المقتضي لها إما بنفسه، أو بما منه، فلم يحصل موجود إلا منه وعنه.

وأما هؤلاء (٢) ، فيقولون: إن الفاعل الأول [لا] (٣) تقوم به صفة ولا فعل، بل هو ذات مجردة بسيطة، وإن الحوادث المختلفة تحدث عنها دائما بلا أمر يحدث منه، وهذا مخالفة لصريح المعقول سواء سموه (٤) موجبا (٥) بالذات أو فاعلا بالاختيار، فإن تغير المعلولات واختلافها (٦) بدون تغير العلة، واختلافها أمر مخالف لصريح المعقول، وفعل الفاعل المختار لأمور حادثة مختلفة بدون ما يقوم به من الإرادة، بل من الإرادات المتنوعة (٧) مخالف لصريح المعقول.

وهؤلاء يقولون: مبدأ الحوادث كلها حركة الفلك، وليس فوقه أمور حادثة توجب حركته مع أن حركات الفلك تحدث شيئا بعد شيء بلا أسباب حادثة تحدثها، وحركات الأفلاك (٨) هي الأسباب لجميع الحوادث عندهم، فإذا لم يكن لها محدث كان **حقيقة قولهم** أنه ليس لشيء من الحوادث محدث، وإن كان للفلك عندهم نفس ناطقة (٩) ،

(١) أ، ب: الأمور.

(٢) وهم أصحاب الاعتراض.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٧٧/١

(٣) لا: ساقطة من (ن) فقط.

(٤) أ، ب: سمي.

(٥) ن (فقط) : واجبا.

(٦) ن، م: المعلولات في اختلافها، وهو تحريف.

(٧) ن، م: المتبوعة.

(٨) ن، م: الفلك.

(٩) ب: وإن كان الفلك عندهم نفسا ناطقة.." [١]

"**فحقيقة قولهم** في جميع الحوادث من جنس قول القدرية في فعل الحيوان.

ولهذا اضطر (١) ابن سينا في هذا الموضع إلى جعل الحركة ليست شيئا يحدث شيئا بعد شيء، بل هو أمر واحد لم يزل موجودا، كما قد (٢) ذكرنا ألفاظه، وبينا فسادها، وأنه إنما قال ذلك لئلا يلزمه أنه (٣) يحدث عن العلة التامة حادث بعد حادث، فخالف صريح العقل، والحس في حدوث الحركة شيئا بعد شيء ليسلم له ما ادعاه من أن رب العالمين لم يحدث شيئا ؛ لأنه عنده علة تامة، وقد اعترف حذاقهم بفساد قولهم.

[مقالة ابن ملكا والرد عليها]

وأما من قال منهم بقيام الإرادات المتعاقبة به - كأبي البركات وأمثاله - فهؤلاء يقولون: إنه موجب بذاته للأفلاك، وموجب للحوادث المتعاقبة فيه بما يقوم به من الإرادات المتعاقبة.

فيقال لهؤلاء أولا من جنس ما قيل لإخوانهم، والحجة إليهم أقرب، فإنهم أقرب إلى الحق، فيقال لهم: إذا جاز أن يحدث الحوادث شيئا بعد شيء لما يقوم به من الإرادات [شيئا بعد شيء] (٤) ، فلماذا لا يجوز أن تكون الأفلاك حادثة بعد أن لم تكن لما يقوم به من الإرادات المتعاقبة؟ .

---

(١) ن، م: اضطراب، وهو تحريف.

(٢) أ، ب: موجودا وقد.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢١٨/١

(٣) أ، ب: أن.

(٤) عبارة " شيئا بعد شيء ": ساقطة من (ن) ، (م) .." [١]

"الأزل، وهذا القول [ظاهر] (١) ، لا ينازع فيه من فهمه، وهو مما يبين امتناع كونه علة تامة أزلية لكل موجود، وامتناع كونه علة تامة للفلك مع حركته الدائمة.

وهم لا يقولون: (٢) إنه في الأزل علة لكل موجود، بل يقولون: إنه في الأزل علة لما كان قديما بعينه كالأفلاك، وهو دائما علة لنوع الحوادث، ويصير علة تامة للحادث المعين بعد أن لم يكن علة تامة له، فهذا حقيقة قولهم.

فيقال لهم: كونه يصير علة تامة لشيء بعد أن لم يكن علة له من غير أمر يحدث منه ممتنع لذاته؛ لأنه لا محدث للحوادث سواه، فيمتنع أن غيره يحدث فاعليته، وكونه علة فلا يحدث كونه فاعلا للمعين إلا هو، فيلزم أن يكون هو المحدث؛ لكونه علة للمعين وفاعلا له، وهذه الفاعلية كانت بعد أن لم تكن، فيمتنع أن تكون صدرت عن علة تامة أزلية، لأن العلة الأزلية يقارنها معلولها.

فتبين أنه يمتنع أن يصير فاعلا لشيء بعد أن لم يكن، مع القول بأنه لم يزل علة تامة أزلية، وأنه لا بد أن يقوم به من الأحوال ما يوجب كونه فاعلا لما يحدث عنه من الحوادث، سواء أحدثت (٣) بواسطة أم بغير واسطة.

وأيضا: فإذا قدر أنه - كما يقولون - حاله قبل أن يحدث المعين ومع

---

(١) ظاهر: ساقطة من (ن) فقط.

(٢) أ، ب: وهم يقولون.

(٣) ن، م: سواء حدث.." [٢]

"يكون علة تامة له في إحدى الحالين دون الأخرى، وكل ما يقدرونه مما حصل تمام العلة (١) هو أيضا حادث عن الأول، فحقيقة قولكم أن حوادث العالم تحدث (٢) ، عنه مع أنه لم يزل علة تامة لها (٣) ، أو مع أنه لم يصر علة تامة، مع أن العلة التامة إنما تكون تامة عند معلولها لا قبل ولا بعد، وهذا يتقضى عدم الحوادث أو قدم الحوادث، وكلاهما مخالف للمشاهدة (٤) .

---

[١] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢١٩

[٢] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٣٣٢

ولهذا كان **حقيقة قولهم**: إن الحوادث تحدث بلا محدث لها (٥) ، وقولهم في حركة الفلك يشبه قول القدرية في حركة الحيوان، فإن القدرية (٦) تقول: إن (٧) الحيوان قادر مريد، وإنه يفعل ما يفعل (٨) بدون سبب أوجب الفعل، بل مع كون نسبة الأسباب الموجبة للحدوث إلى هذا الحادث وهذا الحادث سواء، فإن عندهم كل ما يؤمن به المؤمن ويطيع به المطيع قد حصل لكل من أمر (٩) بالإيمان والطاعة، لكن المؤمن المطيع رجح الإيمان والطاعة بدون سبب اختص به حصل به (١٠) الرجحان، والكافر بالعكس

(١) ن، م: التمام العلة.

(٢) ا: حدوث العالم تحدث؛ ب: حدوث العالم يحدث.

(٣) ا، ب: له.

(٤) ن، م: بخلاف المشاهدة.

(٥) لها: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٦) ن (فقط) : فالقدرية.

(٧) إن: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٨) عبارة " ما يفعل ": ساقطة من (ب) فقط.

(٩) ن، م: لكل من آمن، وهو تحريف.

(١٠) به: ساقطة من (ا) ، (ب) .." [١]

"فكان **حقيقة قولهم** أن جميع الحوادث من العالم العلوي والسفلي ليس لها فاعل يحدثها أصلا، بل ولا لما يستلزم هذه الحوادث (١) [والعناصر] (٢) ، وكل من أجزاء العالم مستلزم للحوادث (٣) .

ومن المعلوم في بدائة (٤) العقول أن الممكن المفتقر إلى غيره ممتنع (٥) وجوده بدون واجب الوجود، وأن الحوادث يمتنع وجودها بدون محدث. ومتأخروهم - كابن سينا وأمثاله - يسلمون (٦) أن العالم كله ممكن [بنفسه] (٧) ليس بواجب بنفسه، ومن نازع في ذلك من غلاتهم فقوله معلوم الفساد بوجوه كثيرة، فإن الفقر والحاجة لازمان (٨) لكل جزء من أجزاء العالم، لا يقوم منه شيء (٩) إلا بشيء منفصل عنه. وواجب الوجود مستغن عنه (١٠) بنفسه، لا يفتقر إلى غيره بوجه من الوجوه، وليس في العالم شيء يكون

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٤٤/١

[هو] (١١) وحده محدثا لشيء من الحوادث، وكل من الأفلاك له حركة تخصه، ليست حركته عن حركة

---

(١) ن، م: بل ولا (ثم بياض بمقدار كلمتين) ، لعل الصواب: بل ولا (وجود عندهم) لما يستلزم. . . إلخ.

(٢) والعناصر: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ن، م: للحركات.

(٤) ن، ا: بداية؛ ب: بداهة.

(٥) ا: لا يمتنع، وهو خطأ؛ ب: يمتنع.

(٦) ن، م: وهم يسلمون.

(٧) بنفسه ساقطة من (ن) ، (م) .

(٨) ن، م، ا: لازم. والمثبت من (ب) .

(٩) ا، ب: شيء منه.

(١٠) عنه: ساقطة من (ا) ، (ب) . والمقصود عن العالم.

(١١) هو: زيادة في (ا) ، (ب) .." [(١)]

"ثم كثير من الناس يشنع على الطائفة الأولى بأنها مخالفة لصريح العقل والنقل بالضرورة ؛ حيث أثبتت رؤية لمرئي لا بمواجهة، وأثبتت كلاما لمتكلم يتكلم لا بمشيئته وقدرته.

وكثير منهم يشنع على الثانية بأنها مخالفة للنظر العقلي الصحيح.

ولكن مع هذا فأكثر الناس يقولون: إن النفاة المخالفين للطائفتين من الجهمية والمعتزلة، وأتباعهم من الشيعة، أعظم مخالفة لصريح المعقول – بل ولضرورة العقل – من الطائفتين.

وأما مخالفة هؤلاء لنصوص الكتاب والسنة، وما استفاض عن سلف الأمة، فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على عالم، ولهذا أسسوا دينهم على أن باب التوحيد والصفات لا يتبع فيه ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وإنما يتبع فيه ما رأوه بقياس عقولهم، وأما نصوص الكتاب والسنة، فإما أن يتأولوها، وإما أن يفوضوها، وإما أن يقولوا: مقصود الرسول أن يخيل إلى الجمهور اعتقادا ينتفعون به في الدنيا، وإن كان كذبا وباطلا، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة وأتباعهم، **وحقيقة قولهم** أن الرسل كذبت فيما أخبرت

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤١٣/١

به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ؛ لأجل ما رأوه من مصلحة الجمهور في الدنيا.

وأما الطائفة الثالثة، فأطلقوا في النفي والإثبات ما جاء به الكتاب والسنة، وما تنازع النظار في نفيه وإثباته من غير اعتصام بالكتاب والسنة، لم توافقهم فيه على ما ابتدعوه في الشرع وخالفوا به العقل، بل إما أن يمسكوا عن التكلم بالبدع نفيا وإثباتا، وإما أن يفصلوا القول في اللفظ." (١)

"نفوا به ما ثبت (١) بالكتاب والسنة وإجماع السلف، بل ولما ثبت بالفطرة العقلية التي اشترك فيها جميع أهل الفطر التي لم تفسد فطرتهم بما تلقنوه من الأقوال الفاسدة، بل ولما ثبت بالبراهين العقلية - فالذي ينتهي إليه أصلهم هو أنه لو كان متصفا بالصفات، أو متكلما بكلام يقوم به، ومريدا بما يقوم به من الإرادة الحسية، وكانت رؤيته (ممكنة) في الدنيا أو في الآخرة (٢) ، لكان مركبا من الجواهر المفردة الحسية أو الجواهر العقلية: المادة والصورة.

وهذا التلازم باطل عند جماهير العقلاء فيما نشاهد، فإن الناس يرون الكواكب وغيرها من الأجسام، وهي عند جماهير العقلاء ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا.

ولو قدر أن هذا التلازم حق، فليس في حججهم حجة صحيحة يوجب انتفاؤها اللازم، بل كل من الطائفتين تطعن في حجج الفريق الآخر وتبين فسادها، فأولئك يقولون: إن كل ما كان كذلك فهو محدث. ومنازعوهم يطعنون في المقدمتين ويبينون فسادهما، والآخرون يقولون: إن كل مركب فهو مفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره، فكل مركب مفتقر إلى غيره، ومنازعوهم يثبتون فساد هذه الحجة وما فيها من الألفاظ المجملة والمعاني المتشابهة، كما قد بسط في موضع آخر.

ولهذا يقول من يقول من العقلاء العارفين **بحقيقة قول** هؤلاء وهؤلاء:

---

(١) أ: ما يثبت.

(٢) أ، ب: من الإرادة الحسية وكانت رؤيته في الدنيا أو في الآخرة. . . إلخ. وردت كلمة (ممكنة) ليستقيم الكلام.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٠٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٤٢

"إن الواحد الذي يثبته هؤلاء لا يتحقق إلا في الأذهان لا في الأعيان.

ولهذا لما بنى (١) الفلاسفة الدهرية على قولهم بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، كان من أول ما يبين فساد قولهم أن الواحد الذي ادعوا فيه ما ادعوا لا حقيقة له في الخارج، بل يمتنع (٢) وجوده فيه، وإنما يقدر في الأذهان كما يقدر سائر الممتنعات.

وكذلك سائر الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات لما أثبتوا واحدا لا يتصف بشيء من الصفات، كانوا عند أئمة العلم الذين يعرفون **حقيقة قولهم**، إنما توحيدهم تعطيل مستلزم لنفي الخالق، وإن كانوا قد أثبتوه فهم متناقضون، جمعوا بين ما يستلزم نفيه وما يستلزم إثباته.

ولهذا وصفهم أئمة الإسلام بالتعطيل، وأنهم دلاسون ولا يثبتون شيئا ولا يعبدون شيئا ونحو ذلك، كما هو موجود في كلام غير واحد من أئمة الإسلام، مثل عبد العزيز بن الماجشون (٣) وعبد الله بن المبارك (٤) وحماد

---

(١) أ: بين، وهو تحريف.

(٢) أ: وإنما يمتنع.

(٣) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أبو عبد الله الماجشون. فقيه ومن أئمة المحدثين، توفي ببغداد سنة ١٦٤. ترجمته في تهذيب التهذيب ٣٤٣/٦ - ٣٤٤ ؛ تذكرة الحفاظ ١ - ٢٠٧ ؛ شذرات الذهب ٢٥٩/١ ؛ تاريخ بغداد ٤٣٦/١٠ - ٤٣٩ ؛ طبقات ابن سعد ٤١٤/٥ ؛ الأعلام للزركلي ١٤٥/٤ - ١٤٦.

(٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي بن حنظلة، الحافظ، شيخ الإسلام، ولد سنة ١١٨ وتوفي سنة ١٨١ وقيل سنة ١٨٢. ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢٥٣/١ - ٢٥٧ ؛ تاريخ بغداد ١٥٢/١٠ - ١٦٩ ؛ وفيات الأعيان ٢٣٧/٢ - ٢٣٩ ؛ طبقات ابن سعد ٣٧٢/٧ ؛ الأعلام للزركلي ٢٥٦/٤.." (١)

"والنفوس والعقول، فهو يدعي وجود موجود قائم بنفسه لا يمكن الإحساس به بحال.

فإذا احتج عليه بالقضايا الفطرية التي تحكم بها الفطرة كما تحكم بسائر القضايا الفطرية، لم يكن له أن يقول: هذا حكم الوهم فيما ليس بمحسوس، فلا يقبل ؛ لأن الوهم إنما يدرك ما في المحسوس ؛ فإنه يقال

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٤٣/٢

له: إنما يثبت أن هذا مما لا يمكن أن يرى ويحس به إذا ثبت أن هذا الحكم باطل، وإنما يثبت أن هذا الحكم باطل إذا ثبت وجود موجود لا يمكن أن يرى ويحس به، وأنت لم تثبت هذا الموجود، إلا بدعواك أن هذا الحكم باطل، ولم تثبت أن هذا الحكم باطل (١) إلا بدعواك وجود هذا الموجود، فصار حقيقة قولك دعوى مجردة بلا دليل.

فإذا ثبت امتناع رؤيته بإبطال هذا الحكم، كان هذا دورا ممتنعا، وكنت قد جعلت الشيء مقدمة في إثبات نفسه، فإنه يقال لك: لم تثبت إمكان وجود غير محسوس إن لم تثبت بطلان هذا الحكم، ولا تثبت بطلانه إن لم تثبت موجودا قائما بنفسه لا يمكن رؤيته ولا الإحساس به.

فإذا قلت: الوهم يسلم (٢) مقدمات تستلزم ثبوت هذا، قيل لك: ليس الأمر كذلك، فإنه لم يسلم مقدمة مستلزمة لهذا أصلا، بل جميع ما ينبني عليه ثبوت إمكان هذا، وإمكان وجود ما لا يمكن رؤيته ولا يشار إليه، مقدمات متنازع فيها بين العقلاء، ليس فيها مقدمة واحدة متفق عليها، فضلا عن أن تكون ضرورية أو حسية يسلمها الوهم.

---

(١) ن، م: ولم يثبت به باطل.

(٢) أ: يستلزم.." (١)

"المتضادين، بل حقيقة قول هؤلاء: إن الفعل لا يوصف به الرب، فإن الفعل هو المخلوق، والمخلوق لا يوصف به الخالق، ولو كان الفعل الذي هو المفعول صفة له لكانت جميع المخلوقات صفات للرب، وهذا لا يقوله: عاقل فضلا عن مسلم] (١) .

فإن قلتم: هذا بناء على أن فعل الله لا يقوم به، لأنه لو قام به لقامت به الحوادث.

قيل: والجمهور ينازعونكم في هذا الأصل، ويقولون: كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعل، ونحن نعقل الفرق بين نفس الخلق والتكوين (٢) وبين المخلوق المكون؟

وهذا قول جمهور الناس كأصحاب أبي حنيفة. وهو الذي حكاه البغوي (٣) وغيره من أصحاب الشافعي عن أهل السنة، وهو قول أئمة أصحاب أحمد كأبي إسحاق بن شاقلا (٤) وأبي بكر عبد العزيز (٥) وأبي عبد الله بن حامد (٦) [والقاضي أبي يعلى في آخر قوليه] (٧) [وهو] قول (٨) أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث، [وحكاه

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٥٠

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(٢) ب، ا: بين نفس التكوين.

(٣) وهو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي المعروف بالفراء، وسبقت ترجمته

(٤) ن، م: وأبي إسحاق بن شاقلا. وسبقت ترجمته ١/٤٥٨.

(٥) ب، ا: أبو بكر بن عبد العزيز، وهو خطأ. وسبقت ترجمته ١/٤٢٤.

(٦) وهو الحسن بن حامد. وسبقت ترجمته ١/٤٢٣.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٨) ن، م: وقول.." (١)

"الفرق بين ما جاءت به الرسل من الإثبات الموافق لصريح العقل، وبين ما تقوله الجهمية، وبين أن صفاته داخلة في مسمى أسمائه] .

الثاني أن يقال: هذا القول المذكور ليس هو قول الأشعري ولا جمهور موافقيه، إنما هو قول مثبتي الحال [منهم] (١) الذين يقولون إن العالمية حال (٢) معللة بالعلم، فيجعلون العلم يوجبه حال آخر (٣) ليس هو العلم بل هو (٤) كونه عالما. وهذا قول القاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وأول قول أبي المعالي (٥) .

وأما جمهور مثبتة الصفات فيقولون (٦) : إن العلم هو كونه عالما، ويقولون: لا يكون عالما إلا بعلم ولا قادرا إلا بقدرة، أي يمتنع أن يكون عالما من لا علم له، وأن يكون قادرا من لا قدرة له، وأن يكون حيا من لا حياة له.

[وعندهم علمه هو كونه عالما، وقدرته هو كونه قادرا، وحياته هو كونه حيا، وهذا في الحقيقة قول أبي الحسين البصري وغيره من حذاق المعتزلة] (٧) .

ولا ريب أن هذا معلوم ضرورة، فإن وجود اسم الفاعل بدون مسمى

(١) منهم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٧٨

(٢) حال: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٣) ع، ن، م: يوجب حالا آخر.

(٤) هو: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٥) انظر ما سبق أن أورده ابن تيمية عن الأحوال في هذا الجزء، ص [٠ - ٩] ٢٤، ١٢٥، وانظر التعليقات في هاتين الصفحتين.

(٦) ن: وأما قول جمهور مثبتة الصفات فيقول ؛ ع: وأما جمهور مثبتي الصفات فيقولون.

(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.." (١)

"قيل له: إن أردت بالجهة أمرا وجوديا، فالمقدمة الأولى ممنوعة، وإن أردت بها أمرا عدميا فالثانية ممنوعة، فيلزم بطلان إحدى المقدمتين على كل تقدير، فتكون الحجة باطلة.

وذلك أنه إن أراد بالجهة أمرا وجوديا، لم يلزم أن يكون كل مرئي في جهة وجودية، فإن سطح العالم الذي هو أعلاه ليس في جهة وجودية، ومع هذا تجوز رؤيته فإنه جسم من الأجسام. فبطل قولهم: كل مرئي لا بد أن يكون في جهة وجودية، (١ إن أراد بالجهة أمرا وجوديا ١) . (١) وإن أراد بالجهة أمرا عدميا منع المقدمة الثانية، فإنه إذا قال: الباري ليس في جهة عدمية، وقد علم أن العدم ليس بشيء، كان **حقيقة قوله**: إن الباري لا يكون موجودا قائما بنفسه، حيث لا موجود إلا هو، وهذا باطل.

وإن قال: هذا يستلزم (٢) أن يكون جسما أو متحيزا، عاد الكلام معه في مسمى الجسم والمتحيز. (٣) فإن قال: هذا يستلزم أن يكون مركبا من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة، وغير ذلك من المعاني الممتنعة على الرب، لم يسلم له هذا التلازم.

وإن قال: يستلزم أن يكون الرب مشارا إليه ترفع الأيدي إليه في الدعاء (٤) ، وتعرج الملائكة والروح إليه، وعرج بمحمد - صلى الله عليه

---

(١) : (١ - ١) ساقط من (ع) .

(٢) ب، أ: وإذا قال أحد يستلزم. . إلخ، وهو تحريف.

(٣) ب، أ: المتحيز.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٨٦/٢

(٤) ب: أن يكون والرب يشار إليه برفع الأيدي في الدعاء ؛ أ: أن يكون الرب يشار إليه برفع الأيدي إليه في الدعاء.." (١)

"هذا الموضع، ومن شرع في تقرير ما ذكره بالمقدمات الممنوعة (١) ، شرع معه في نقضها وإبطالها بمثل ذلك، ولكل مقام مقال.

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في موضع، وبين أن ما تنفيه نفاة الصفات التي نطق بها الكتاب والسنة في (٢) علو الله سبحانه وتعالى على خلقه وغير ذلك، كما أنه لم ينطق بما ذكروه (٣) كتاب الله ولا سنة رسوله (٤) ، ولا قال بقولهم أحد من المرسلين ولا الصحابة والتابعين، ولم يدل (٥) عليه أيضا دليل عقلي، بل الأدلة العقلية الصريحة موافقة للأدلة السمعية الصحيحة، ولكن هؤلاء ضلوا بألفاظ متشابهة ابتدعوها، ومعان عقلية لم يميزوا بين حقها وباطلها.

وجميع البدع: كبدع الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية، لها شبه في نصوص الأنبياء، بخلاف بدع (٦) الجهمية النفاة، فإنه ليس معهم فيها دليل سمعي أصلا، ولهذا كانت آخر البدع حدوثا في الإسلام، ولما حدثت (أطلق) السلف والأئمة (٧) القول بتكفير أهلها لعلمهم بأن **حقيقة قولهم** تعطيل الخالق، ولهذا يصير محققوهم إلى مثل قول. (٨) فرعون مقدم المعطلة، بل وينتصرون له ويعظمونه

---

(١) ب، أ: المسوغة، وهو تحريف.

(٢) ب (فقط) : من.

(٣) ب: لم ينطق به ؛ أ: لم ينطق بها.

(٤) ب، أ: كتاب ولا سنة.

(٥) ب، أ: فلم يدل.

(٦) ب، أ: بدعة.

(٧) ب: ولما أحدثت السلف والأمة ؛ أ: ولما أحدثت السلف والأئمة.

(٨) قول: ساقطة من (ب) ، (أ) .." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٥٩/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٦١/٢

"السماء؟ قال: بلى. قال: أفكلها ترى؟ قال: لا (١) ؛ فذكر أن الله يرى ولا يدرك، أي لا يحاط به، ونحو ذلك.

فهذا الامتياز على قسمين: أحدهما: امتياز في علم العالم منا بأن نعلم شيئا ولا نعلم الآخر، فهذا أيضا لا يمكن العاقل أن ينازع فيه بعد فهمه، وإن قدر أن فيه نزاعا، فإن الإنسان قد يعلم أنه موجود قبل أن يعلم أنه عالم، ويعلم أنه قادر قبل أن يعلم أنه (مريد) ، ونحو ذلك. (٢) فما من أحد من الناس إلا وهو يعلم شيئا ولا يعلم الآخر، فالامتياز في علم الناس بين ما يعلم وما لا يعلم مما لا يمكن عاقلا المنازعة فيه، إلا أن يكون النزاع لفظيا، أو يتكلم الإنسان بما لا يتصور **حقيقة قوله**.

فهذا الوجه من الامتياز متفق على إثباته، كما أن الأول متفق على نفيه. وأما الامتياز في نفس الأمر من غير قبول تفرق وانفصال، كتميز العلم عن القدرة، وتميز الذات عن الصفة، وتميز السمع عن البصر، وتميز ما يرى منه عما لا يرى، ونحو ذلك، وثبوت صفات له وتنوعها، فهذا مما تنفيه الجهمية نفاة الصفات، وهو مما أنكر السلف والأئمة نفيهم له، كما ذكر ذلك أئمة المسلمين المصنفين في الرد على الجهمية، كالإمام أحمد رضي الله عنه في رده على الجهمية (٣) ، وغيره من أئمة المسلمين. ولكن (ليس) (٤) في أئمة المسلمين من قال: إن

---

(١) انظر ما سبق ٣١٦/٢ - ٣٢٠، وانظر ص ٣٢٠ (ت [٠ - ٩]) .

(٢) في الأصل: قبل أن يعلم أنه ونحو ذلك. وأضفت كلمة (مريد) ليستقيم الكلام.

(٣) انظر مثلا رسالة " الرد على الجهمية " للإمام أحمد بن حنبل، ص [٠ - ٩] ١ - ٣٢.

(٤) في الأصل: ولكن في أئمة المسلمين، وزيادة " ليس " يقتضيها السياق.." [1]

"هؤلاء: (١) يقولون: (٢) إنه يمتنع أن يوصف بالقدرة على الكذب (٣) والظلم وغيرهما من أنواع (٤) القبائح، ولا يصح وصفه بشيء من ذلك.

قالوا: والدلالة على استحالة وقوع الظلم والقبيح (٥) منه [أن الظلم والقبيح] (٦) ما شرع الله وجوب ذم فاعله، وذم الفاعل لما ليس له فعله، ولن يكون كذلك حتى يكون متصرفا فيما غيره أملك به وبالتصرف فيه منه، فوجب استحالة ذلك في حقه من حيث [إنه] (٧) لم يكن آمرا لنا (٨) بذمه، ولا كان ممن يجوز دخول أفعاله تحت تكليف من نفسه لنفسه (٩) ، ولا يكون فعله تصرفا في شيء غيره أملك به (١٠) ،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٦٨/٢

فثبت [بذلك] (١١) استحالة تصوره في حقه.

وحقيقة قول هؤلاء أن الذم إنما يكون لمن تصرف في ملك غيره ومن عصى الآمر (١٢) [الذي فوقه] (١٣) ، والله سبحانه وتعالى يمتنع أن يأمره أحد، ويمتنع أن يتصرف في ملك غيره، فإن له كل شيء.

---

(١) ب، أ: وغيرهم.

(٢) ب، أ: ولا يقولون، وهو خطأ.

(٣) ن، م: ويقولون إنه غير قادر على الكذب.

(٤) أنواع: زيادة في (ن) ، (م) .

(٥) ع: والقبح.

(٦) والقبيح: في (ع) ، (م) فقط. وسقطت عبارة " أن الظلم والقبيح " من (ن) .

(٧) إنه: في (ع) فقط.

(٨) ب، أ: لم يكن أمر الناس ؛ ن، م: لم يكن لنا آمرا.

(٩) لنفسه: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(١٠) ن: منه.

(١١) بذلك: ساقطة من (ن) ، (م) .

(١٢) ب (فقط) : أمر.

(١٣) الذي فوقه: ساقطة من (ن) ، (م) .." [(١)]

"فعلم أن الفعل لا يوجد إلا إذا وجد مرجح تام يستلزم وجوده، وذلك المرجح التام هو الداعي التام (والقدرة) (١) وهذا مما سلمه طائفة من المعتزلة كأبي الحسين البصري وغيره؛ سلموا أنه إذا وجد الداعي التام والقدرة التامة لزم وجود الفعل، وأن الداعي والقدرة خلق لله عز وجل، وهذا حقيقة قول أهل السنة (٢) الذين يقولون: (إن الله خالق أفعال العباد كما أن الله خالق كل شيء، فإن أئمة أهل السنة يقولون:) (٣) إن الله خالق الأشياء بالأسباب، وأنه خلق للعبد قدرة (٤) يكون بها فعله، وأن (٥) العبد فاعل لفعله حقيقة، فقولهم في خلق فعل العبد بإرادته وقدرته (٦) كقولهم في خلق سائر الحوادث بأسبابها، ولكن ليس هذا قول من ينكر الأسباب والقوى التي في الأجسام وينكر تأثير القدرة (التي للعبد) (٧) التي بها

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢١/٣

يكون الفعل، ويقول: إنه لا أثر لقدرة العبد أصلا في فعله (٨) ، كما يقول ذلك جهم وأتباعه (٩) ، والأشعري ومن وافقه.

وليس قول هؤلاء قول أئمة السنة ولا جمهورهم، بل أصل هذا القول هو قول الجهم بن صفوان، فإنه كان يثبت مشيئة الله تعالى، وينكر أن يكون له

---

(١) والقدرة: في (ع) فقط.

(٢) ع: أئمة السنة.

(٣) ما بين القوسين في (ع) فقط.

(٤) ب، أ: والله خلق العبد وقدره. . . إلخ.

(٥) ب، أ: فإن.

(٦) ب، أ: بإرادة وقدرة.

(٧) التي للعبد: في (ع) فقط.

(٨) ع فقط: أصلا في فعله أصلا.

(٩) ب، أ: كما يقول ذلك ما يقوله جهم وأتباعه.." [١]

"العبد (١) ما يعجز عنه، ولكن يكلف ما يقدر عليه (٢) بناء على أن القدرة لا تكون إلا مع الفعل (٣) .

وحقيقة قولهم أن كل من ترك واجبا لم يكن قادرا عليه. و [ليس] هذا (٤) قول جمهور أهل السنة، بل جمهور أهل السنة (٥) يثبتون للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله لا يجب أن تكون معه، ويقولون أيضا: إن القدرة التي يكون بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل، لا يجوزون (٦) أن يوجد الفعل بقدرة معدومة [ولا بإرادة معدومة] (٧) ، كما لا يوجد بفاعل معدوم.

وأما القدرية فيزعمون أن القدرة لا تكون إلا قبل الفعل، ومن قابلهم من المثبتة يقولون: لا تكون إلا مع الفعل.

وقول [الأئمة] والجمهور (٨) هو الوسط: أنها لا بد أن تكون معه، وقد تكون مع ذلك قبله (٩) [كقدرة المأمور العاصي] (١٠) ، فإن تلك القدرة تكون متقدمة (١١) على الفعل بحيث تكون لمن لم يطع (

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣١/٣

١٢) ، كما قال تعالى:

______ــ_ـ_

(١) العبد: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٢) ع: ولكن يكلف ما لا يقدر عليه، ن، م: ولكن لا يكلف ما لا يقدر عليه.

(٣) م فقط: بناء على أن القدرة إنما تكون مع الفعل.

(٤) ن، م: وهذا، وهو خطأ.

(٥) عبارة ((بل جمهور أهل السنة)) ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٦) ن، م، ع: لا يجوز.

(٧) ولا بإرادة معدومة: هذه العبارة ساقطة من (ن) ، (م) .

(٨) ن، م: وقول الجمهور.

(٩) ن، م: وقد تكون قبل ذلك.

(١٠) عبارة ((كقدرة المأمور العاصي)) ساقطة من (ن) ، (م) .

(١١) ب، أ: مقدمة ؛ ن: مقدرة.

(١٢) ن، م: على الفعل تكون لمن يطيع.." (١)

"والناس قد تنازعوا فيما يستلزم الحوادث، وهو ما لا يخلو عن الحوادث (١) وما لا بد أن تقارنه الحوادث، هل يجب أن يكون حادثا أو لا يجب حدوثه بل يجوز قدمه، سواء كان هو الواجب الغني عما سواه، أو كان ممكنا، أو يفرق بين الواجب بنفسه الغني عما سواه وبين الممكن الفقير (٢) إلى غيره؟ على ثلاثة أقوال: فالأول: قول من يقول من طوائف النظار وأهل الكلام بامتناع دوام فاعلية الرب (٣) وامتناع فعل الرب وتكلمه بمشيئته وقدرته (٤) في الأزل وأن (٥) ذلك غير ممكن، وهؤلاء متنازعون في إمكان (٦) دوام فاعليته في المستقبل على قولين.

و [القول] الثاني (٧) : قول الفلاسفة الذين يقولون بقدم ما سوى الله: إما الأفلاك وإما العقول وإما غير ذلك، ويجعلون الرب [سبحانه] (٨) موجبا بذاته، لا يمكنه إحداث شيء ولا تغيير شيء من العالم، بل **حقيقة قولهم**: إن الحوادث لم تصدر عنه، بل [صدرت] وحدثت (٩) بلا محدث.

و [القول] الثالث: (١٠) قول أئمة أهل الملل الذين يقولون: إن الله خالق

______

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤١/٣

(١) ن: وهؤلاء خلوا عن الحوادث، م: وهو لا يخلو عن الحوادث.

(٢) ن: المتمكن المفتقر، م: الممكن المفتقر.

(٣) م: دوام عليه الرب، أ، ب: دوامها عليه.

(٤) ع (فقط) : بقدرته ومشيئته.

(٥) ن، م: فإن.

(٦) م: في إنكار.

(٧) ن، م: والثاني.

(٨) سبحانه: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٩) ن، م: بل حدثت.

(١٠) ن، م: والثالث.." [1]

"وما (١) يذكرونه من تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان لا يعقل ولا يوجد (٢) إلا فيما يكون شرطا، فإن الشرط قد يقارن المشروط، أما العلة التي هي فعل فاعل للمعلول فهذه لا يعقل (٣) فيها مقارنتها للمعلول في الزمان.

وهم يمثلون تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان بتقدم حركة اليد على حركة الخاتم، وتقدم الحركة على الصوت (٤) وغير ذلك، وجميع ما يمثلون به إما أن يكون شرطا لا فاعلا، وإما أن يكون متقدما بالزمان، وأما فاعل غير متقدم فلا يعقل قط (٥) .

وليس هذا موضع بسط [هذه] (٦) الأمور، فإنها أضل مقالات (٧) أهل الأرض، وقد بسط الكلام عليها في غير هذا (٨) .

والمقصود هنا التنبيه على أصل القدرية، فإن **حقيقة قولهم** أن أفعال الحيوان تحدث بلا فاعل، كما أن أصل قول الفلاسفة الدهرية (٩) أن حركة الفلك وجميع الحوادث تحدث (١٠) بلا سبب حادث، وكذلك من وافق

(١) ن، م: ومما.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢٥/٣

(٢) أ، ب: دون الزمان لا يوجد.

(٣) أ: فعل فاعل المعلول فهل لا يعقل، م: فعل فاعل المعلول فهذه لا يعقل، ب: فعل فاعل المعلول فهي لا يعقل.

(٤) ع: وتقديم الحركة على الصوت ؛ أ، ب: وتقدم حركة الصوت ؛ ن، م: وتقدم الحركة على الصواب، وهو تحريف، وأرجو أن يكون ما أثبته هو الصواب.

(٥) ن: ولا يفعل قط، وهو تحريف.

(٦) هذه ساقطة من (ن) ، (م) .

(٧) أ، ب، ن، م: أصول مقالات.

(٨) الموضع ساقطة من (أ) ، (ب) . وفي (ع) : وقد بسطنا عليه الكلام. . . إلخ.

(٩) أ، ب، ن: الدهرية الفلاسفة.

(١٠) ب: محدثة، أ: محدث.." (١)

"وقد قال بعضهم إنه على قول القدري (١) لا يستحق [الله] أن يشكر بحال (٢) ، فإن الشكر إنما يكون على النعم، والنعم إما دينية وإما دنيوية وإما أخروية، فالنعم الدنيوية هي عنده واجبة على الله، وكذلك ما يقدر عليه من الدينية كالإرسال وخلق القدرة، وأما نفس الإيمان والعمل الصالح فهو عنده لا يقدر أن يجعل أحدا مؤمنا ولا مهتديا ولا صالحا ولا برا ولا تقيا، فلا يستحق أن يشكر على شيء من هذه الأمور التي لم يفعلها ولا يقدر عليها عنده (٣) وأما النعم الأخروية فالجزاء واجب (٤) [عليه] (٥) عنده، كما يجب على المستأجر أن يوفي الأجير أجره (٦) ، ومعلوم أن هذا عنده (٧) من باب العدل المستحق لا من باب الفضل (٨) والإحسان، بمنزلة من قضى دينا كان عليه فلا يستحق الشكر على فضل ولا إحسان.

ومن هذا حقيقة قوله كيف يعيب أهل الإيمان (٩) الذين يشكرون الله على كل [حال و] نعمة (١٠) ، ويشكرون من أجرى الله الخير على يديه،

---

(١) أ، ب، ن: القدرية، م: القدر، وهو تحريف.

(٢) ع: لا يستحق الله أن يشكر الله بحال ؛ ن: لا يستحق أن يشكر محال، م: يلزم أن لا يشكر لحال.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/١٢٧

(٣) أ، ب: ولم يقدر عليها عبيده، م: ولم يقدر عليها عنده.

(٤) أ، ب: وجب.

(٥) عليه ساقطة من (ن) .

(٦) بعد كلمة أجره توجد في (أ) ، (ب) عبارة: فالجزاء واجب عليه وهي عبارة مكررة.

(٧) أ، ب: ومعلوم عنده أن هذا.

(٨) ن: التفضيل، م: التفضل.

(٩) أ، ب: قوله يعيب أهل الإيمان، ع: قوله كيف يعذب أهل الإيمان.

(١٠) ن، م، ع: على كل نعمة.." [١]

"والحجة التي ذكرها هذا الإمامي مذكورة عن أبي الحسين البصري (١) وهي صحيحة كما أن الأخرى صحيحة فيجب القول (٢) بهما جميعا، [مع أن جمهور (٣) القدرية يقولون: العلم بكون العبد محدثا لأفعاله نظري لا ضروري، وهؤلاء يخالفون أبا الحسين.

وأبو الحسين يقول مع ذلك: إن الفعل يتوقف على الداعي والقدرة وعندهما يجب الفعل، وهو **حقيقة قول** أهل الإثبات، ولهذا يعبر غير واحد منهم بنحو ذلك كأبي المعالي والرازي وغيرهما.

لكن إذا قيل مع ذلك: إن الله خالق أفعال العباد أمكن الجمع بينهما عند من يقول إن الله خلق الأشياء بالأسباب.

ومن لم يقل ذلك يقول: خلق الفعل عند هذه الأمور لا بها، وهو قول من لم يجعل للقدرة أثرا في مقدورها كالأشعري وغيره] (٤) .

فإن قيل: كيف يكون الله محدثا لها والعبد محدثا لها.

قيل: إحداث الله لها بمعنى أن خلقها [منفصلة عنه قائمة بالعبد] (٥) فجعل العبد فاعلا لها بقدرته ومشيئته (٦) التي خلقها الله [تعالى] ،

---

(١) ن: مأخوذة عن الحسن البصري، م: مأخوذة من أبي الحسين.

(٢) ن، م: فصح القول.

(٣) عند عبارة مع أن جمهور القدرية، يوجد سقط في نسختي (ن) ، (م) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٣٤/٣

(٤) هنا ينتهي السقط في نسختي (ن) ، (م) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٦) ن، م: بمشيئته وقدرته.." [1]

"فتبين أن هؤلاء المتفلسفة قدرية في جميع حوادث العالم، وأنهم من أضل بني آدم؛ ولهذا يضيفون الحوادث إلى الطبائع التي في الأجسام، فإنها (١) بمنزلة القوى التي في الحيوان، فيجعلون كل محدث فاعلا مستقلا، كالحيوان عند القدرية، ولا يثبتون محدثا للحوادث (٢) .

وحقيقة قول القوم (٣) الجحود لكون الله رب العالمين، (٤) (٤ فلا يثبتون أن يكون الله رب العالمين ٤) (٥) ، بل غايتهم (٦) أن يجعلوه (٧) شرطا في وجود العالم، وفي التحقيق هم معطلة لكون الله رب العالمين، كقول من قال: إن الفلك واجب الوجود [بنفسه] (٨) منهم.

لكن هؤلاء أثبتوا علة (٩) إما غائية عند قدمائهم، وإما فاعلية عند متأخريهم، وعند التحقيق لا حقيقة لما أثبتوه (١٠) ؛ ولهذا أنكره الطبائعيون (١١) منهم.

وإذا قدر أن الفلك يتحرك باختياره من غير أن يكون الله خالقا لحركته، فلا دليل على (١٢) أن المحرك له علة (١٣) معشوقة يتشبه بها، بل يجوز

---

(١) ن، م: وأنها.

(٢) ن، م: ولا يثبتون محدث الحوادث.

(٣) أ: قول القائل، ب: قولهم.

(٤) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٥) (٤ – ٤) : ساقط من أ، ب

(٦) ن، م: بل غايته.

(٧) أ: أن يجعلون.

(٨) بنفسه: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٩) أ، ب: يثبتون العلة.

(١٠) أ: لما يثبتوه، ب: لما يثبتونه.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٣٩

(١١) أ: ولهذا أنكر الطبائعيون، ب: ولهذا أنكر ذلك الطبائعيون.

(١٢) على: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(١٣) علة: ساقطة من (أ) ، (ب) .." [(١)]

"بذلك، فيقولون: إنه وحده (١) خالق كل شيء من الأعيان والأعراض؛ ولهذا جعلوا أخص صفة الرب القدرة على الاختراع، والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه، ليست هي وحدها أخص (٢) صفاته.

وأولئك يخرجون أفعال (٣) الحيوان عن أن تكون مخلوقة له، **وحقيقة قولهم** (٤) تعطيل هذه الحوادث عن خالق لها، وإثبات شركاء لله يفعلونها [وكثير من متأخرة القدرية يقولون: إن العباد خالقون لها، ولم يكن سلفهم يجترئون على ذلك (٥)] (٦) .

وأيضا فمتكلمة أهل [الإثبات] (٧) يثبتون لله صفات الكمال كالحياة (٨) والعلم والقدرة والكلام (٩) والسمع والبصر.

وهؤلاء يثبتون (١٠) ذلك لكن قصروا في بعض صفات الكمال، وقصروا في التوحيد، فظنوا أن كمال التوحيد هو توحيد الربوبية، ولم يصعدوا إلى توحيد الإلهية الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب.

---

(١) ن، م: فيقولون الله وحده.

(٢) أ، ب: ليس هي وحدها أخص، ن، م: ليست وحدها هي أخص.

(٣) أ، ب: أحوال.

(٤) ع: مخلوقة لله وتحقيق قولهم.

(٥) أ، ب: ولكن سلفهم يحترزون أ: يحترون، عن ذلك.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٧) الإثبات: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٨) أ، ب: الحياة.

(٩) ن: والكمال، وهو تحريف.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٨٦

(١٠) أ، ب، م، ع: ينفون، وهو خطأ، وكلام ابن تيمية هنا على الأشاعرة الذين أثبتوا بعض الصفات ولكن قصروا في بعض صفات الكمال. . . إلخ.." [١]

"كتباهيهم: كابن سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة، وابن التومرت (١) وأمثاله من أتباع الجهمية، [فهذا يقول بالوجود المطلق] (٢) وهذا يقول (٣) بالوجود المطلق، وأتباع كل منهما يباهون [أتباع] الآخرين (٤) في الحذق في هذا التعطيل.

كما [قد] اجتمع بي (٥) طوائف من هؤلاء وخاطبتهم في ذلك وصنفت لهم مصنفات في كشف أسرارهم ومعرفة توحيدهم وبيان فساده، فإنهم يظنون أن الناس لا يفهمون كلامهم، فقالوا لي: إن لم [تبين و] تكشف (٦) لنا (٧) حقيقة هذا الكلام الذي قالوه، ثم تبين فساده وإلا لم

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي البربري، الملقب بالمهدي، أو بمهدي الموحدين، مؤسس دولة الموحدين التي قامت على أنقاض دولة المرابطين، اختلف في سنة مولده، ولكنه توفي سنة ٥٢٤ وعمره يتراوح ما بين ٥١ عاما، ٥٥ عاما، من كتبه كتاب " أعز ما يطلب "، وقد نشره جولد تسيهر (الجزائر ١٩٠٣) وكتاب "كنز العلوم "، وهو مخطوط، و " المرشدة " وهي رسالة صغيرة طبعت عدة مرات آخرها ضمن كتاب " نصوص فلسفية مهداة إلى الدكتور إبراهيم مدكور " ط القاهرة ١٩٦٧ م. انظر عن حياة ابن التومرت ومذهبه: بحثا للأستاذ عبد الله كنون ضمن كتاب " نصوص فلسفية "، المشار إليه ص ٩٩ - ١١٥ كتاب تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الأفريقية، للدكتور يحيى هويدي، ١ - ٢٢٣، ٢٤٣، وانظر أيضا: وفيات الأعيان ٤ - ١٣٧، ١٤٦ الكامل لابن الأثير ١٠ - ٢٠١، ٢٠٥، الأعلام ٧ - ١٠٤، ١٠٥.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٣) ب فقط: وهذا لا يقول، وهو خطأ، وانظر قول ابن تيمية في " درء تعارض العقل والنقل "، عن ابن التومرت: " ولهذا كان **حقيقة قوله** موافقا **لحقيقة قول** ابن سبعين وأمثاله من القائلين بالوجود المطلق ".

(٤) ن، م: يباهون الآخرين، أ: يباهي أتباع الآخرين، ب: تباهي أتباع الآخرين.

(٥) أ: كما قد أجمع في. . .، ب: كما قد اجتمعت في. . .، ن: كما اجتمع بي.

---

[١] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٩٤

(٦) ن، م: إن لم تكشف.

(٧) لنا: ساقطة من (أ) ، (ب) .." [1]

"المهاجرين والأنصار] (١) . والذين اتبعوهم بإحسان. وليس هذا ببدع (٢) . من الرافضة (٣) .، فقد عرف من موالاتهم (٤) . لليهود والنصارى والمشركين، ومعاونتهم على قتال المسلمين (٥) .، ما يعرفه الخاص والعام، (* حتى قيل: إنه ما اقتتل يهودي ومسلم، ولا نصراني ومسلم، [ولا مشرك ومسلم] (٦) . إلا كان الرافضي مع اليهودي والنصراني [والمشرك] (٧) *) (٨) .

والوجه الثالث: أنه قد عرف كل أحد أن الإسماعيلية والنصيرية هم من الطوائف الذين يظهرون التشيع، وإن كانوا في الباطن كفارا منسلخين من كل ملة. والنصيرية هم من غلاة الرافضة الذين يدعون إلهية علي، وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين.

والإسماعيلية الباطنية أكفر منهم، فإن **حقيقة قولهم** التعطيل. أما أصحاب الناموس الأكبر والبلاغ الأعظم، الذي هو (٩) آخر المراتب عندهم (١٠) . فهم من الدهرية القائلين بأن العالم لا فاعل له: لا علة ولا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) ، (و)

(٢) أ، ب: فليس هذا ببعيد، و: وليس هذا ببديع

(٣) ن، م: من الضلالة

(٤) و: فقد تقدم من ذكر موالاتهم

(٥) و: على قتال المسلمين وفسادهم

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م)

(٧) والمشرك: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٨) ما بين النجمتين ساقط من (و)

(٩) ن، م، هـ، و، ص، ر: التي هي.

(١٠) البلاغ الأكبر اصطلاح إسماعيلي باطني يعنون به الوصول بمن يدعونه إلى المرحلة الأخيرة التي ينسلخ فيها عن الإسلام تماما، وقد جعلوا ذلك بعد سبع مراتب وسموها البلاغ السابع، وجعلوها أحيانا

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٩٧

تسع مراتب. انظر: بيان مذاهب الباطنية ص [٠ – ٩] ، ١٧، فضائح الباطنية للغزالي ص [٠ – ٩] ٢، وأما الناموس الأكبر فذكر الديلمي في بيان مذهب الباطنية ص [٠ – ٩] ٣ أن أبا القاسم القيرواني صاحب كتاب البلاغ قال في موضع من كتابه: وكان الناموس الأعظم التلبيس على هذا العالم المنكوس." (١)

"بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه [قولا وفعلا] (١) نطق بالبدعة ؛ لأن الله تعالى يقول ﴿وإن تطيعوه تهتدوا﴾ [سورة النور: ٥٤] ". وقال بعضهم: " ما ترك أحد شيئا من السنة إلا لكبر في نفسه ".

وهو كما قالوا، فإنه إذا لم يكن متبعا للأمر الذي جاء به الرسول كان يعمل بإرادة نفسه، فيكون متبعا لهواه بغير هدى من الله، وهذا عيش النفس، وهو من الكبر، فإنه شعبة (٢) من قول الذين قالوا: ﴿لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله﴾ [سورة الأنعام: ١٢٤] .

وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياضته واجتهاده في العبادة وتصفية نفسه إلى ما وصلت إليه الأنبياء، من غير اتباع لطريقهم (٣) ، وفيهم طوائف يظنون أنهم صاروا أفضل من الأنبياء، وأن الولي (٤) الذي يظنون هم أنه الولي أفضل من الأنبياء، وفيهم (٥) من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء، ويدعي في نفسه أنه خاتم الأولياء، ويكون ذلك العلم هو **حقيقة قول** فرعون: إن هذا

---

(١) قولا وفعلا: ساقطة من (ن) .

(٢) ن: شيعة.

(٣) ح، ب، ي، ر: لطريقتهم.

(٤) ح، الأولياء.

(٥) ن، و: ومنهم.." (٢)

"وأبغض هذا، وأثاب على هذا، وعاقب على هذا، فيحب ما أحبه الله ورسوله، ويبغض ما أبغضه الله ورسوله، ويشهد الفرق (١) في الجمع، والجمع في الفرق، لا (٢) يشهد جمعا محضا، ولا فرقا محضا (٣) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٥٢/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٣٢/٥

وأما قوله: " ويجذب إلى توحيد أرباب الجمع " فسيأتي. وهؤلاء شربوا من العين التي شرب منها نفاة القدر، فإن أولئك الذين قالوا: الأمر أنف. قالوا: إذا سبق علمه وحكمه بشيء، امتنع أن يأمر بخلافه، ووجب وجوده. وفي ذلك إبطال الأمر والنهي، لكن أولئك كانوا معظمين (٤) للأمر والنهي ؛ فظنوا أن إثبات ما سبق من العلم والحكم ينافيه، فأثبتوا الشرع ونفوا القدر.

وهؤلاء اعتقدوا ذلك أيضا، لكن أثبتوا القدر ونفوا عمن شاهده أن يستحسن حسنة يأمر بها، أو يستقبح سيئة ينهى عنها ؛ فأثبتوا القدر، وأبطلوا الشرع عمن شاهد القدر. وهذا القول أشد منافاة لدين الإسلام من قول نفاة القدر.

قال: " وأما التوحيد الثالث فهو توحيد اختصه الحق لنفسه، واستحقه بقدره. . . إلى آخر كلامه " وقد تقدم حكايته. فهؤلاء هم الذين أنكر عليهم أئمة الطريق، كالجنيد وغيره، حيث لم يفرقوا بين القديم والمحدث، **وحقيقة قول** هؤلاء الاتحاد والحلول الخاص، من جنس قول النصارى في المسيح، وهو أن يكون الموحد هو الموحد، ولا يوحد

---

(١) و: ويشهد بهذا الفرق.

(٢) ح، ر، ي: ولا.

(٣) عبارة " ولا فرقا محضا " ساقطة من (و) .

(٤) و: معطلين.." [١]

"كالقول في تواتر النص على إمامته، وحينئذ فلا يكون لهم مستند آخر. الجواب الرابع (١) : أن يقال: الإجماع عندهم ليس بحجة، إلا أن يكون قول المعصوم فيه، فإن لم يعرفوا ثبوت المعصوم إلا به لزم الدور، فإنه لا يعرف أنه معصوم إلا بقوله، ولا يعرف أن قوله حجة إلا إذا عرف أنه معصوم، فلا يثبت واحد منهما.

فعلم بطلان حجتهم على إثبات المعصوم. [وهذا يبين أن القوم ليس لهم مستند علمي أصلا فيما يقولون، فإن الإجماع عندهم ليس بحجة، بل لا يجوز عندهم أن تجتمع الأمة إلا إذا كان المعصوم فيهم، فإن قول المعصوم] (٢) وحده هو الحجة، فيحتاجون حينئذ إلى العلم بالشخص المستقل (٣) ، حتى يعلم أن قوله حجة. فإذا احتجوا بالإجماع لم تكن الحجة عندهم في الإجماع إلا قول المعصوم، فيصير هذا مصادرة

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٧٠/٥

على المطلوب، ويكون حقيقة قولهم: فلان معصوم ؛ لأنه قال إني معصوم. فإذا قيل لهم: بم عرفتم أنه معصوم، وأن من سواه ليسوا معصومين؟

قالوا: بأنه قال أنا (٤) معصوم، ومن سواي (٥) ليس بمعصوم. وهذا مما يمكن كل أحد أن يقوله، فلا يكون حجة.

وصار هذا كقول القائل: أنا صادق في كل ما أقوله، فإن لم يعلم صدقه بغير قوله، لم يعلم صدقه فيما يقوله.

---

(١) في النسخ الثلاث (ن) ، (م) (ب) : السابع، وهو تحريف، وسبق الجواب الثالث، وسيأتي بعد ذلك الجواب الخامس إن شاء الله.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (ب) وأثبته من (م) ، وفي (م) أن تجتمع الأمة على ضلالة إلا إذا كان، وهو خطأ، ولذلك حذفت عبارة " على ضلالة ".

(٣) ب: المستقبل، وهو تحريف.

(٤) ب: إنه.

(٥) ن، ب: ومن سواه.." [١]

"والعقل الأول (١) عندهم يمتنع عليه هذا. وقال: " «بك، آخذ، وبك أعطي، وبك الثواب» " وهذا العقل عندهم (* هو رب العالم كله، هو المبدع له كله، وهو معلول الأول، لا يختص به أربعة أعراض، بل هو عندهم *) (٢) مبدع الجواهر كلها: العلوية، والسفلية، والحسية (٣) ، والعقلية.

والعقل في لغة المسلمين عرض قائم بغيره وإما قوة في النفس (٤) .

وأما مصدر [العقل] (٥) : عقل يعقل عقلا، وأما العاقل فلا يسمى في لغتهم العقل.

وهؤلاء في اصطلاحهم العقل جوهر قائم بنفسه. وقد بسطنا الكلام على هذا، وبينا حقيقة أمرهم بالمعقول والمنقول، وأن ما يثبتونه من المفارقات عند التحقيق لا يرجع إلا إلى أمر وجودها في الأذهان لا في الأعيان، إلا النفس الناطقة، وقد أخطئوا في بعض صفاتها (٦) .

وهؤلاء قولهم: إن العالم معلول علة قديمة أزلية واجبة الوجود، وإن العالم لازم لها، لكن حقيقة قولهم: إنه علة غائية، وإن الأفلاك تتحرك حركة إرادية شوقية للتشبه به، وهو محرك لها، كما يحرك

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٤٣٦

(١) الأول: ساقطة من (س) ، (ب) .

(٢) : ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٣) ن، م: الحسية.

(٤) ب: إما قوة النفس، وهو خطأ.

(٥) العقل: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) انظر في هذا: الرسالة " السبعينية " لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى الكبرى، نشره فرج الله الكردي، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة، ١٣٢٩. وانظر كتابي: مقارنة بين الغزالي وابن تيمية، ط. دار القلم، الكويت، ١٣٩٥ ١٩٧٥.." [١]

"المحبوب المتشبه به لمحبه الذي يتشبه به، ومثل هذا لا يوجب أن يكون هو المحدث لتصوراته وإرادته وحركاته.

فقولهم في حركة الفلك من جنس قول القدرية في أفعال (١) الحيوان، لكن هؤلاء يقولون: حركة الفلك هي سبب الحوادث. **فحقيقة قولهم**: إن الحوادث كلها تحدث بلا محدث أصلا، وإن الله لا يفعل شيئا. ولكل مقام مقال.

وهم جعلوا العلم الأعلى والفلسفة الأولى هو العلم الباطن في الوجود ولواحقه، وقسموا الوجود إلى جوهر وعرض، ثم قسموا الأعراض إلى تسعة أجناس، ومنهم من ردها إلى خمسة، ومنهم من ردها إلى ثلاثة ؛ فإنه لم يقم لها دليل على الحصر. وقسموا الجواهر (٢) إلى خمسة أنواع: العقل، والنفس، والمادة، والصورة، والجسم.

وواجب الوجود تارة يسمونه جوهرا، وهو قول قدمائهم كأرسطو وغيره، وتارة لا يسمونه بذلك، كما قاله ابن سينا. وكان قدماء القوم يتصورون في أنفسهم أمورا عقلية، فيظنونها ثابتة في الخارج، كما يحكى عن شيعة فيثاغورس وأفلاطون (٣) ، وأن أولئك أثبتوا أعدادا مجردة في الخارج، وهؤلاء أثبتوا المثل الأفلاطونية، وهي الكليات المجردة عن الأعيان، وأثبتوا المادة المجردة، وهي الهيولى الأولية، وأثبتوا المدة

---

(١) س، ب: أحوال.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٧/٨

(٢) م: الجوهر.

(٣) ن، س: وأفلاطن.." (١)

"**وحقيقة قولهم**: موجود لا موجود، وواجب لا واجب، وهذا منتهى أمرهم، وهو الجمع بين النقيضين، أو رفع النقيضين.

ولهذا يصيرون إلى الحيرة ويعظمونها، وهي عندهم منتهى معرفة الأنبياء والأولياء، والأئمة والفلاسفة.

ومن أصول ضلالهم ظنهم أن هذا تنزيه عن التشبيه، وأنهم متى وصفوا بصفة إثبات أو نفي كان فيه تشبيه بذلك. ولم يعلموا أن التشبيه المنفي عن الله هو ما كان وصفه بشيء من خصائص المخلوقين، أو أن يجعل شيء من صفاته مثل صفات المخلوقين ؛ بحيث يجوز عليه ما يجوز عليهم، أو يجب له ما يجب لهم، أو يمتنع عليه ما يمتنع عليهم مطلقا.

فإن هذا هو التمثيل الممتنع المنفي بالعقل مع الشرع، فيمتنع وصفه بشيء من النقائص (١) ، ويمتنع مماثلة غيره له في شيء من صفات الكمال، فهذان جماع لما ينزه الرب تعالى عنه، كما بسطنا ذلك في مواضع كثيرة.

وعلى هذا وهذا دل قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد – الله الصمد - لم يلد ولم يولد – ولم يكن له كفوا أحد﴾ [سورة الإخلاص] ، كما قد بسطنا ذلك في مصنف مفرد في تفسير هذه الشواهد (٢) .

فأما الموافقة في الاسم، كحي وحي، وموجود وموجود، وعليم وعليم – فهذا لا بد منه، ويلزم من نفى هذا التعطيل المحض ؛ فإن كل

---

(١) م: النقائض.

(٢) وهو كتاب تفسير سورة الإخلاص، وطبع أكثر من مرة.." (٢)

"والمقصود هنا أن هؤلاء الملاحدة **حقيقة قولهم** (١) تعطيل الخالق، وجحد حقيقة النبوات والمعاد والشرائع، وينتسبون إلى موالاة علي، ويدعون أنه كان على هذه الأقوال، كما تدعي القدرية والجهمية والرافضة أنه كان على قولهم أيضا، ويدعون أن هذه الأقوال مأخوذة عنه، وهذا كله باطل كذب على علي – رضي

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٨/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٩/٨

الله عنه -.

(فصل)

قال الرافضي (٢) : " وعلم التفسير إليه يعزى ؛ لأن ابن عباس كان تلميذه فيه. قال ابن عباس: حدثني أمير المؤمنين في تفسير " الباء " من بسم الله الرحمن الرحيم من أول الليل إلى آخره ".

والجواب: أن يقال: أولا: أين الإسناد الثابت بهذا النقل عن ابن عباس؟ فإن أقل ما يجب على المحتج بالمنقولات أن يذكر الإسناد الذي يعلم به صحة النقل، وإلا فمجرد ما يذكر في الكتب من المنقولات لا يجوز الاستدلال به، مع العلم بأن فيه شيئا كثيرا من الكذب (٣) .

ويقال: ثانيا: أهل العلم بالحديث يعلمون أن هذا من الكذب ؛ فإن هذا الأثر المأثور عن ابن عباس كذب عليه، وليس له إسناد يعرف، وإنما

---

(١) ن، م، س: الذين حقيقة قولهم. . .

(٢) في (ك) ص ١٧٩ (م) - ١٨٠ (م) .

(٣) في هامش (س) أمام هذا الموضع كتب ما يلي: " صحة الإسناد شرط للاستدلال ".." [١]

"كذلك إذا قيل: بين الإنسان والفرس تشابه، من جهة أن هذا حيوان وهذا حيوان، واختلاف من جهة أن هذا ناطق وهذا صاهل، وغير ذلك من الأمور، كان بين الصفتين من التشابه والاختلاف بحسب ما بين الذاتين؛ وذلك أن الذات المجردة عن الصفة لا توجد إلا في الذهن، فالذهن يقدر ذاتا مجردة عن الصفة، ويقدر وجودا مطلقا لا يتعين، وأما الموجودات في أنفسها فلا يمكن فيها وجود ذات مجردة عن كل صفة، ولا وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص ، وإذا قال من قال من أهل الإثبات للصفات: [أنا أثبت صفات الله زائدة على ذاته] : فحقيقة ذلك أنا نثبتها زائدة على ما أثبتها النفاة من الذات. فإن النفاة اعتقدوا ثبوت ذات مجردة عن الصفات، فقال أهل الإثبات: نحن نقول بإثبات صفات زائدة على ما أثبته هؤلاء.

وأما الذات نفسها الموجودة فتلك لا يتصور أن تتحقق بلا صفة أصلا، بل هذا بمنزلة من قال: أثبت إنسانا، لا حيوانا، ولا ناطقا، ولا قائما بنفسه، ولا بغيره، ولا له قدرة، ولا حياة، ولا حركة، ولا سكون، أو نحو

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٤١

ذلك، أو قال: أثبت نخلة ليس لها ساق، ولا جذع، ولا ليف، ولا غير ذلك؛ فإن هذا يثبت ما لا حقيقة له في الخارج، ولا يعقل؛ ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات [معطلة] ؛ لأن **حقيقة قولهم** تعطيل ذات الله ـ تعالى ـ وإن كانوا هم قد لا يعلمون أن قولهم مستلزم للتعطيل، بل يصفونه بالوصفين المتناقضين فيقولون: هو موجود قديم واجب، ثم ينفون لوازم وجوده، فيكون **حقيقة قولهم**: موجود ليس بموجود، حق ليس بحق، خالق ليس بخالق، فينفون عنه النقيضين، إما تصريحا بنفيهما، وإما إمساكا عن الإخبار بواحد منهما.

ولهذا كان محققوهم ـ وهم القرامطة ـ ينفون عنه النقيضين، فلا يقولون: موجود ولا لا موجود، ولا حي ولا لا حي، ولا عالم ولا لاعالم ، قالوا: لأن وصفه بالإثبات تشبيه له بالموجودات، ووصفه بالنفي فيه تشبيه له بالمعدومات. فآل بهم إغراقهم في نفي التشبيه إلى أن وصفوه بغاية التعطيل. ثم إنهم لم يخلصوا مما فروا منه، بل يلزمهم على قياس قولهم أن يكونوا قد شبهوه بالممتنع الذي هو أخس." (١)

"ومن هداه الله ـ تعالى ـ يعلم أن الموجودات لا تشترك في شيء موجود فيها أصلا، بل كل موجود متميز بنفسه وبما له من الصفات والأفعال، وإنا إذا قلنا: إن هذا الإنسان حي متكلم، أو حيوان ناطق، ونحو ذلك، لم يكن ما له من الحيوانية أو الناطقية، أو النطق والحياة مشتركا بينه وبين غيره، بل له ما يخصه ولغيره ما يخصه، ولكن تشابها وتماثلا بحسب تشابه حيوانيتهما ونطقيتهما، وغير ذلك من صفاتهما.

ومن قال: إن الإنسان مركب مما به الاشتراك ـ وهو الحيوانية ـ وما به من الامتياز ـ وهو النطق ـ فإن أراد بذلك أن هذا تركيب ذهني، فإنا إذا تصورنا في أذهاننا حيوانا ناطقا، كان الحيوان جزء هذا المعنى الذهني، والنطق جزأه الآخر، وكان الحيوان جزءا له أشباه أكثر من أشباه الناطق ، وإذا تصورنا مسمى حيوان ومسمي ناطق، كان مسمى الحيوان يعم الإنسان وغيره، وكان مسمى الناطق يخصه ـ فدعوى التركيب في هذه المعاني الذهنية صحيح، لكن ليس هذا ضابطا، بل هو بحسب ما يتصوره الإنسان سواء كان تصوره حقا أو باطلا.

ومتى أريد بجزء الماهية الداخل فيها ما يدخل في هذا التصور، وبجزئها الخارج عنها اللازم لوجودها ما يدل عليه هذا اللفظ بالتضمن والالتزام، وأراد بتمام الماهية ما يدل عليه هذا بالمطابقة ـ فهذا صحيح، لكن هذا لا يقتضي أن تكون الحقائق الموجودة في الخارج مركبة من الصفات الخاصة والعامة، ولا أن يكون

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٨

بعض صفاتها اللازمة داخلة في الحقيقة ذاتيا لها، وبعضها خارجا عن الحقيقة عارضا لها، كما يزعمه أهل المنطق اليوناني ،

وهذا الموضع مما ضلوا فيه، وضل بسبب ضلالهم فيه الطوائف الذين اتبعوهم في ذلك من النظار، وقلدهم في ذلك من لم يفهم **حقيقة قولهم** ولوازمه، ولم يتصوره تصورا تاما

وإن أرادوا بالتركيب أنه موصوف بالحياة والنطق . وإحدى الصفتين يوجد نظيرها." (١)

"والمقالات: أن مذهب أهل الملل قاطبة من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم أن الله كان فيما لم يزل لا يفعل شيئا، ولا يتكلم بشيء، ثم إنه أحدث العالم، ومذهب الدهرية: أن العالم قديم.

والمشهور عن القائلين بقدم العالم أنه لا صانع له؛ فينكرون الصانع جل جلاله. وقد ذكر أهل المقالات أن أول من قال من الفلاسفة بقدم العالم [أرسطو] صاحب التعاليم الفلسفية؛ المنطقي والطبيعي والإلهي. وأرسطو وأصحابه القدماء يثبتون في كتبهم العلة الأولى، ويقولون: إن الفلك يتحرك للتشبه بها؛ فهي علة له بهذا الاعتبار، إذ لولا وجود من تشبه به الفلك لم يتحرك، وحركته من لوازم وجوده، فلو بطلت حركته لفسد. ولم يقل أرسطو: إن العلة الأولى أبدعت الأفلاك، ولا قال: هو موجب بذاته، كما يقوله من يقول من متأخري الفلاسفة؛ كابن سينا وأمثاله، ولا قال: إن الفلك قديم وهو ممكن بذاته؛ بل كان عندهم ما عند سائر العقلاء أن الممكن هوالذي يمكن وجوده وعدمه، ولا يكون كذلك إلا ما كان محدثا، والفلك عندهم ليس بممكن بل هو قديم لم يزل، **وحقيقة قولهم** إنه واجب لم يزل ولا يزال.

فلهذا لا يوجد في عامة كتب الكلام المتقدمة القول بقدم العالم، إلا عمن ينكر الصانع، فلما أظهر من أظهر من الفلاسفة؛ كابن سينا وأمثاله، أن العالم قديم عن علة موجبة بالذات قديمة، صار هذا قولا آخر للقائلين بقدم العالم، أزالوا به ما كان يظهر من شناعة قولهم من إنكار صانع العالم، وصاروا أيضا يطلقون ألفاظ المسلمين من أنه مصنوع ومحدث ونحو ذلك، ولكن مرادهم بذلك أنه معلول قديم أزلي، لا يريدون بذلك أن الله أحدث شيئا بعد أن لم يكن، وإذا قالوا: إن الله خالق كل شيء، فهذا معناه عندهم، فصار المتأخرون من المتكلمين يذكرون هذا القول، والقول المعروف عن أهل الكلام في معنى حدوث." (٢)

"فإن **حقيقة قولهم** . إن الرب لم يكن قادرا، ولا كان الكلام والفعل ممكنا له، ولم يزل كذلك دائما مدة، أو تقدير مدة لا نهاية لها، ثم إنه تكلم وفعل من غير سبب اقتضى ذلك، وجعلوا مفعوله هو فعله،

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٣

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٦٠

وجعلوا فعله وإرادة فعله قديمة أزلية والمفعول متأخرا، وجعلوا القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح . وكل هذا خلاف المعقول الصريح وخلاف الكتاب والسنة، وأنكروا صفاته ورؤيته، وقالوا: كلامه مخلوق، وهو خلاف دين الإسلام.

والذين اتبعوهم وأثبتوا الصفات قالوا: يريد جميع المرادات بإرادة واحدة، وكل كلام تكلم به أو يتكلم به إنما هو شيء واحد لا يتعدد ولا يتبعض، وإذا رؤى رؤى لابمواجهة، ولا بمعاينة، وإنه لم يسمع ولم ير الأشياء حتى وجدت، ثم لما وجدت لم يقم به أمر موجود، بل حاله قبل أن يسمع ويبصر كحاله بعد ذلك، إلى أمثال هذه الأقوال التي تخالف المعقول الصريح والمنقول الصحيح.

ثم لما رأت الفلاسفة أن هذا مبلغ علم هؤلاء، وأن هذا هو الإسلام الذي عليه هؤلاء، وعلموا فساد هذا . أظهروا قولهم بقدم العالم، واحتجوا بأن تجدد الفعل بعد أن لم يكن ممتنع، بل لابد لكل متجدد من سبب حادث، وليس هناك سبب، فيكون الفعل دائما، ثم ادعوا دعوى كاذبة لم يحسن أولئك أن يبينوا فسادها وهو: أنه إذا كان دائما، لزم قدم الأفلاك والعناصر.

ثم إنهم لما أرادوا تقرير [النبوة] جعلوها فيضا يفيض على نفس النبي من العقل الفعال أو غيره، من غير أن يكون رب العالمين يعلم له رسولا معينا، ولا يميز بين موسى وعيسى ومحمد . صلوات الله عليهم أجمعين . ولا يعلم الجزئيات، ولا نزل من عنده ملك، بل جبريل هو خيال يتخيل في نفس النبي أو هو العقل الفعال، وأنكروا أن تكون السموات والأرض خلقت في ستة أيام، وأن السموات تنشق وتنفطر، وغير ذلك مما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم.

وزعموا أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم إنما أراد به خطاب الجمهور، مما يخيل إليهم بما ينتفعون." (١)

"به من غير أن يكون الأمر في نفسه كذلك، ومن غير أن تكون الرسل بينت الحقائق، وعلمت الناس ما الأمر عليه.

ثم منهم من يفضل الفيلسوف على النبي صلى الله عليه وسلم. **وحقيقة قولهم**: إن الأنبياء كذبوا لما ادعوه من نفع الناس، وهل كانوا جهالا؟ على قولين لهم. إلى غير ذلك من أنواع الإلحاد والكفر الصريح والكذب البين على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الأنبياء . صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وقد بين في غير هذا الموضع أن هؤلاء أكفر من اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل، وإن تظاهروا

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٦٤

بالإسلام؛ فإنهم يظهرون من مخالفة الإسلام أعظم مما كان يظهره المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد قال حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ: المنافقون اليوم شر من المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قيل: ولم ذلك؟ قال: لأنهم كانوا يسرون نفاقهم، وهم اليوم يعلنونه. ولم يكن على عهد حذيفة من وصل إلى هذا النفاق ولا إلى قريب منه؛ فإن هؤلاء إنما ظهروا في الإسلام في أثناء [الدولة العباسية] وآخر [الدولة الأموية] لما عربت الكتب اليونانية ونحوها، وقد بسط الرد عليهم في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن هؤلاء المتكلمين الذين زعموا أنهم ردوا عليهم، لم يكن الأمر كما قالوه، بل هم فتحوا لهم دهليز الزندقة؛ ولهذا يوجد كثير ممن دخل في هؤلاء الملاحدة إنما دخل من باب أولئك المتكلمين، كابن عربي وابن سبعين وغيرهما. وإذا قام من يرد على هؤلاء الملاحدة فإنهم يستنصرون ويستعينون بأولئك المتكلمين المبتدعين، ويعينهم أولئك على من ينصر الله ورسوله، فهم جندهم على محاربة الله ورسوله كما قد وجد ذلك عيانا.

ودعواهم أن هذه طريقة إبراهيم الخليل في قوله: ﴿لا أحب الآفلين﴾ [الأنعام: ٧٦] كذب ظاهر على إبراهيم؛ فإن الأفول هو التغيب والاحتجاب باتفاق أهل اللغة والتفسير، وهو من الأمور الظاهرة في اللغة، وسواء أريد بالأفول ذهاب ضوء القمر." (١)

"وهذا كما يجعلون كلام الله ما يفيض على نفس النبي من غير أن يثبتوا لله تعالى كلاما خارجا عما في نفس النبي، وعند التحقيق فلا فرق عندهم بين الفيض على نفس النبي وسائر النفوس إلا من جهة كونها أصفى وأجمل وحينئذ فيكون القرآن كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهذا **حقيقة قول** الوحيد الذي قال في القرآن: ﴿إن هذا إلا قول البشر﴾ كما قد بينا في غير هذا الموضع.

ولهذا يقولون: إنه لم يسجد لآدم إلا الملائكة الأرضية ويعنون بالسجود انقياد هذه القوى للبشر كما في جواهر القرآن.

قال: "وأما الأفعال فبحر متسع أكنافه ولا ينال بالاستقصاء أطرافه بل ليس في الوجود إلا الله وأفعاله فكل ما سواه فعله لكن القرآن اشتمل على الخلق منها الواقع في عالم الشهادة كذكر السموات والكواكب والأرض والجبال والبحار والحيوان والنبات وإنزال." (٢)

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٦٥

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٢٠

"ومن أصولهم: الجمع بين النقيضين والضدين.

وقول هؤلاء هو في **الحقيقة قول** الجهمية الذين كفرهم السلف والأئمة لكن أولئك ظهر عنهم أنهم قالوا إن الله بذاته في كل مكان وكل من القائلين للقولين قد يقول مقالة الآخر كما بينته في غير هذا الموضع.

فإن هؤلاء يقولون: بالمظاهر وإنه ظهر في الأشياء.

فقلت لبعضهم: فالمظاهر وجود أو عدم؟

قال: وجود.

قلت: فهي غيره أم لا؟ فإن قلتم غيره فقد قلتم بموجودين وإن قلتم لا بطل ما قررتموه فتحير.

ولهذا لما فهم السلف **حقيقة قول** هؤلاء كفروهم كما قال عبد الله بن المبارك ما ذكره البخاري في كتاب خلق الأفعال قال: "وقال ابن مقاتل سمعت ابن المبارك يقول: من قال ﴿إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني﴾ مخلوق فهو كافر ولا ينبغي لمخلوق أن يقول ذلك.." (١)

"قلت: المقصود التنبيه على أن السلف فهموا **حقيقة قول** هؤلاء الجهمية الذي هو **حقيقة قول** القرامطة ومن وافقوه من الفلاسفة فإنهم ينفون الصفات وهم في الحقيقة ينفون الأسماء أيضا لكن يحتاجون إلى إطلاقها في الظاهر لأجل تظاهرهم بالإسلام ويتأولونها على أنه خلق معانيها في غيره وهذه هي القاعدة المعروفة وهو أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره ووجب أن يشتق لذلك المحل من لفظها اسم ولا يشتق لغيره الاسم والمعتزلة تنازع أهل الإثبات في بعضها كما تنازعهم القرامطة في بعضها وطرد ذلك في أسماء الأفعال كالعادل ونحوه فإن المفهوم من مذهب الفقهاء وأصحاب الأئمة الأربعة وأهل الحديث والصوفية وطوائف من أهل الكلام طرد ذلك ومن لم يطرده انتقضت حجته ولا فرق في ذلك بين نوع ونوع في الحقيقة ولكن من المذاهب ما قل قائله وخفي وظهر مخالفته لما استقر في قلوب المسلمين ومنها ما كثر قائله وبقي نفور القلب عن ذلك القول ومفتتحه أعظم ولو فرض أن شخصا مؤمنا باطنا وظاهرا ولكن جهل وضل في صفة القدرة أو العلم حتى ظن أن القدرة تقوم بغيره والعلم بغيره كما هو قول الباطنية لكان حاله كحال من هو مؤمن باطنا وظاهرا وقد جهل وضل حتى اعتقد أن الكلام لا تقوم به بل بغيره وكثير من أهل المقالات قد أخرج بعض الموجودات عن قدرته ومنع قدرته عن أشياء كحال الذي قال لولده ما قال فهذه المقالات هي كفر لكن ثبوت التكفير في حق الشخص المعين موقوف

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٥٠

على قيام الحجة التي يكفر تاركها وإن أطلق القول بتكفير من يقول ذلك فهو مثل إطلاق القول بنصوص الوعيد مع أن ثبوت حكم الوعيد في حق الشخص المعين موقوف." (١)

"ومعلوم أن حمل كلام الله ورسوله على معنى من المعاني لا بد فيه من شيئين:

أحدهما: أن يكون ذلك المعنى حقا في دين الإسلام يصلح إخبار الرسول عنه.

الثاني: أن يكون قد دل عليه بالنص لفظ يدل عليه دلالة لفظ على معناه وكل من المقدمتين هنا معلوم انتفاؤه قطعا بالاضطرار فإن من فهم ما يقوله هؤلاء من العقول والنفوس وإن سموها ملائكة وفهم ما جاءت به الرسل عن الأخبار بملائكة الله واعتبر أحد القولين بالآخر علم بالإضطرار أن قول هؤلاء من أعظم الأقوال منافاة لأقوال الرسل وأن ذلك من أعظم الكفر في دين الرسل وأن حقيقته حقيقة قول من يقول ﴿ولد الله وإنهم لكاذبون﴾ ومن خرق له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما يصفون وحقيقة قوله الذي أخبر عنه رسوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حيث قال: "يقول الله تعالى: "شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك وكذبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك فأما شتمه إياي فقوله: إني اتخذت ولدا وأنا الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وأما تكذيبه إياي فقوله لن يعيدني كما بدأني وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته".." (٢)

"في الشاهد إذا رأيت الصور فيها لا تراها مع علمك أنك ما رأيت الصور أو صورتك إلا فيها فأبرز الله تعالى ذلك مثالا نصبه لتجليه للذوات ليعلم المتجلي له أنه ما رآه وما ثم مثال أقرب ولا أشبه بالرؤية والمتجلى من هذا وأجهد في نفسك عندما ترى الصورة في المرآة أن ترى جرم المرآة لا تراه أبدا البتة إلى أن قال وإذا ذقت هذا ذقت الغاية التي ليس فوقها غاية في حق المخلوق فلا تطمع ولا تتعب نفسك في أن تترقى في أعلى من هذا الدرج فما هو ثم أصلا وما بعده إلا العدم المحض فهو مرآتك في رؤيتك نفسك وأنت مرآته في رؤيته أسماءه وظهور أحكامها وليست سوى عينه فاختلط الأمر وأنبهم فمنا من جهل في علمه وقال والعجز عن درك الإدراك إدراك ومنا من علم فلم يقل مثل هذا وهو أعلى القول بل أعطاهم العلم السكوت ما أعطاه العجز وهذا هو أعلى عالم بالله" هذا لفظه.

ثم أنه لم يكتف بهذا الذي ذكره مما حقيقته جحود الخالق وأنه ليس ثم موجود سوى المخلوقات وهو حقيقة قول فرعون فجعل العالم بذلك أعلى عالم بالله حتى جعل الرسل جميعهم والأنبياء يستفيدون هذا

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٥٣

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٥٧

العلم من مشكاة الذي جعله خاتم الأولياء وجعله أفضل من خاتم الرسل من جهة الحقيقة والعلم به وأنه يأخذ عن الأصل من حيث يأخذ الملك الذي يوحي إلى خاتم الرسل وأن خاتم الرسل إنما هو سيد في الشفاعة فسيادته في هذا المقام الخاص لا على العموم.." (١)

"في التعطيل مضمونها أن الحق هو الوجود المطلق والفرق بينه وبين الخلق من جهة التعيين فإذا عين كان خلقا وإذا أطلق الوجود كان هو الحق.

هذا وقد علم أن المطلق بشرط إطلاقه لا وجود له في الخارج عن محل العلم فليس في الخارج إنسان مطلق بشرط الإطلاق ولا حيوان مطلق بشرط الإطلاق.

فإذا قال: إن الحق تعالى هو الوجود بشرط الإطلاق فهذا لا وجود له في الخارج وإنما الذهن يقدر وجودا مطلقا كما يقدر حيوانا مطلقا وإنسانا مطلقا وفرسا مطلقا وجسما مطلقا.

وإن قال: إنه المطلق لا بشرط فهذا إما أن يقال أنه لا وجود له في الخارج أيضا.

وأما أن يقال: هو موجود في الخارج لكن بشرط التعيين إذ ليس في الخارج إلا وجود معين.

فعلى أحد التقديرين: يكون وجود الحق هو الوجود المعين المخلوق وعلى الآخر لا وجود له في الخارج.

وكلامهم كله يدور على هذين القطبين إما أن يجعلوا الحق لا وجود له ولا حقيقة في الخارج أصلا وإنما هو أمر مطلق في الأذهان.

وأما أن يجعلوه عين وجود المخلوقات فلا يكون للمخلوقات خالق غيرها أصلا ولا يكون رب كل شيء ولا مليكه وهذا حقيقة قول القوم وإن كان بعضهم لا يشعر بذلك.." (٢)

"للموصوف وحينئذ فيكون الموصوف مستلزما لصفة لا توجب أن يكون مفتقرا إلى حقيقة مستغنية عنه كافتقار الممكنات إلى واجب الوجود.

والذي علم بصريح العقل أن ما كان واجب الوجود بذاته لا تكون حقيقته مفتقرة إلى حقيقة أخرى مباينة لذاته لأن ذلك يمنع أن يكون واجبا بذاته ولذلك انحصرت قسمة الموجود إلى واجب بذاته وممكن بذاته وكان الاعتراف بالموجود الواجب أمرا ضروريا لا يمكن دفعه وليس من الاعتراف به اعتراف بصانع العالم بل فرعون وأمثاله ممن ينكر الخالق تعالى لا يدفع وجود موجود واجب الوجود وإنما الشأن في تعيينه فقد يقربه ويزعم أنه العالم كما هو حقيقة قول هؤلاء.

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٩٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤١٠

ولهذا لما كان متكلمة الصفاتية أقرب إلى الحق الذي جاءت به الرسل كان الغالب على عباراتهم لفظ الصانع فإنه شبيه بلفظ الرب والخالق ونحو ذلك مما كثر لفظه في الكتاب والسنة ولما كان الأقرب إلى الحق بعدهم المعتزلة كان الغالب على كلامهم لفظ (قديم) فيقولون القديم والمحدث لأنهم أثبتوه بناء على حدوث الأجسام والمحدث لا بد له من محدث.

وأما هؤلاء المتفلسفة فلما كانوا أبعد عن طريقة الرسل كان الغالب على كلامهم واجب الوجود.

ولا ريب أن تقرير ذلك يسهل فإن الوجود أمر محسوس مشهود والموجود إما أن يكون من حيث ذاته قابلا للعدم وإما أن لا يكون.

فالثاني هو الواجب والأول إذا كان موجودا فقد يمكن الوجود والعدم وحينئذ فيمتنع أن يكون وجوده من ذاته فإنها لا تختص بوجود ولا عدم بل التحقيق أنه ليس له بدون وجوده ذات يحكم عليها إلا ما يقدر." (١)

"وأما الكلام فكلاهما يأخذه من مشكاة واحدة من مشكاة صاحب الإرشاد وأتباعه كالرازي فإن ابن عربي ذكر في أول الفتوحات المكية ثلاث عقائد ورمز إلى الرابعة وذكر العقيدة التي في كلام صاحب الإرشاد مجردة ثم ذكرها مع الدليل الكلامي الذي ذكره ثم انتقل إلى عقيدة فلسفية أبعد عن اعتقاد أهل الإثبات ثم رمز إلى هذا التوحيد الذي أفصح به في الفصوص وعاد قولهم إلى تحقيق التعطيل الذي هو حقيقة قول فرعون وكان نقلهم لكلام المتكلمة والمتفلسفة من كلام الرازي في المحصل وغيره وهو يذكر أن ذلك حصل له بالكشف حتى كان القاضي بهاء الدين ابن الزكي يذكر أنه كان يقع بينه وبين والده منازعة في كلامه إذ كان من الغلاة فيه المعظمين لأمره حتى حدثني محي الدين بن." (٢)

"له لا يرى إلا صورته في مرآة الحق ولا رأى الحق ولا يمكن أن يراه مع علمه أنه ما رأى صورته إلا فيه كالمرآة في الشاهد ترى الصورة فيها وهي لا ترى مع علمك أنك ما رأيت الصورة إلا فيها.

وزعم أنك إذا ذقت هذا ذقت الغاية التي ليس فوقها غاية في حق المخلوق فلا تطمع ولا تتعب نفسك في أن تترقى في أعلى من هذه الدرج فما هو ثم أصلا وهذا تصريح بامتناع الرؤية وهو حقيقة قولهم إذ هم من غلاة الجهمية ثم مع ذلك يجعلونه نفس الموجودات كما يقول صاحب الفصوص: "ومن أسمائه الحسنى العلي على من وما ثم إلا هو أو عن ماذا وما هو إلا هو فعلوه لنفسه وهو من حيث الوجود عين الموجودات

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٢٧

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٤٦

فالمسمى محدثات هي العلية لنفسها وليست إلا هو وكذلك ابن سبعين يقول فعين ما ترى ذات لا ترى وذات لا ترى عين ما ترى".

واعلم أن طائفة ممن يثبت الرؤية من أصحاب الأشعري بل وبعض المنتسبين إلى الإمام أحمد يفسرون الرؤية بنحو تفسير الجهمية كالمريسي والمعتزلة فيقولون هي زيادة علم وانكشاف بحيث نعلم ضرورة ما كان يعلم نظرا وهؤلاء يجعلونها من جنس العلم.." (١)

"بمعرفتي عندهم وإلا فهم يعتقدون أن سائر الناس محجوبون جهال بحقيقتهم وغوامضهم وإلا فمن كان عند هؤلاء يصلح أن يخاطب بأسرارهم إنما الناس عندهم كالبهائم حتى قال لي شيخ مشهور من شيوخهم لما بنت له **حقيقة قولهم** فأخذ يستحسن ويعظم معرفتي بقولهم وقال هؤلاء الفقهاء صم بكم عمي فهم لا يعقلون فقلت له هب أن الفقهاء كذلك أبا لله أهذا القول موافق لدين الإسلام فيتحير المجتهدون ويضطربون إذا شبه عليهم.

وقال لي بعض من كان يصدق هؤلاء الإتحادية ثم رجع عن ذلك فكان من أفضل الناس ونبلائهم وأكابرهم ما المانع من أن يظهر الله في صورة بشر والنبي صلى الله عليه وسلم يقول في الدجال: "أنه أعور وأن ربكم ليس بأعور " فلولا جواز ظهوره في هذه الصورة لما احتاج إلى هذا في كلام له وأخذ يحتج بذلك على إمكان أن يكون ابن هود الله فبينت له امتناع ذلك من وجوه وتكلمت معه في ذلك بكلام طال عهدي به لست أضبطه ، الآن حتى تبين له بطلان ذلك وذكرت له أن هذا الحديث لا حجة فيه والله سبحانه قد بين عبودية المسيح وكفر من ادعى فيه الإلهية بأنواع غير ذلك كقوله تعالى: ﴿ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام﴾ فأكل الطعام لازم لكل بشر.." (٢)

"وأما إذا جاء نصان بحكمين مختلفين في صورتين وثم صور مسكوت عنها فهل يقال: القياس هو مقتضى أحد النصين؟ فما سكت عنه نلحقه به وإن لم نعرف المعنى الفارق بينه وبين الآخر.

فهذا هو الاستحسان الذي تنوزع فيه، فكثير من الفقهاء يقول به، كأصحاب أبي حنيفة وكثير من أصحاب أحمد وغيرهم. وهذا هو الذي ذكره القاضي بقوله (١) : "اعتراض النص على قياس الأصول ". وهو في **الحقيقة قول** بتخصيص العلة كما تقدم.

ومن لم يجوز تخصيصها إلا بفارقي بين صورة التخصيص وغيرها يقول: لابد أن يعلم الجامع أو الفارق،

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٧٤

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٥٢١

فليس إلحاق المسكوت بأحد النصين بأولى من إلحاقه بالآخر. وإذا علم المعنى في أحد النصين ولم يعلم في الآخر، وجاز أن يكون المسكوت عنه في معنى هذا ومعنى هذا لم يلحق بواحد منهما إلا بدليل. وإذا علم المعنى في أحد النصين ووجوده في المسكوت عنه، ولم يعلم المعنى في الآخر فهذا أقوى من الذي قبله، فإنه هنا قد علم مقتضى القياس الصحيح وشموله لصورة المسكوت. وأما وجود الفارق فيه فمشكوك فيه.

وهذا نظير أخذ أحمد بالنصوص الواردة في سجود سهو (٢) ،

---

(١) العدة ١٣٩٤/٤.

(٢) وردت خمسة أحاديث هي العمدة في الباب، ثلاثة منها في السجود بعد السلام، أولها: حديث ذي اليدين الذي رواه أبو هريرة، وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - من ركعتين فسجد، أخرجه البخاري (١٢٢٧، ١٢٢٨) =." (١)

"بالقضاء من أعظم المقامات، وربما ادعوا إجماع المسلمين على أن الرضا بالقضاء من أفضل المقامات، فلو كانت المعاصي بقضائه لكان ينبغي أن يرضى بها. والرضا بالكفر والفسوق والعصيان لا يجوز باتفاق المسلمين، فعلم أن هذه ليست بقضائه.

ولما أوردوا هذه الحجة أجابهم أهل الإثبات للقدر، كل طائفة بجواب بحسب أصولهم، فإن من يقول: إن رضاه هو إرادته، وإن كل ما قدره فقد رضيه وأحبه وأراده، كما يقول ذلك الجهمية ومن اتبعهم من أهل الكلام والتصوف وغيرهم، فله جواب على أصله.

وهؤلاء يقولون: أراد الكفر قبيحا معاقبا عليه، وكذلك رضيه وأحبه قبيحا معاقبا عليه. ومعنى "قبيحا" عندهم أي منهيا عنه، فهم يقولون: أراده ورضيه وأحبه ومع ذلك نهى عنه ونهانا أن نرضى به، **فحقيقة قولهم** أن الله يحب أمورا ويرضاها مع نهيه لنا عنها أن نحبها ونرضاها. ومن هؤلاء أبو الحسن الأشعري وأبو بكر الباقلاني وطائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد.

فمن هؤلاء من قال: إنما نرضى بقضائه الذي أمرنا أن نريده ونرضاه، ولا نرضى من ذلك ما نهانا أن نرضى به. وهذا جواب طائفة كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما.

وقد يقولون: نرضى بالقضاء على الجملة، ولا نطلقه على التفصيل.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٩١/٢

هذا حكاية لفظهم.

ومنهم من قال ما ذكره أبو حامد والرازي وغيرهما، قالوا: نرضى بالقضاء ولا نرضى بالمقضي.

قالت الطائفة الأولى كالقاضيين –وهذا لفظ أبي بكر، فإنه الأسبق." (١)

"أسمائه وآياته وجحود ذاته وصفاته، لا يكون الإحسان والرفق في دفعه إلا بأحسن وجوه ذلك، كما قال الله: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) (١) ، وقال: (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم) (٢) . فمن ظلم وظهر عناده عوقب حينئذ عقوبة مثله، بالقتل المشروع إن إستحق ذلك، وإلا فيما دونه على حسب الأفعال والأحوال وما يتعلق بذلك.

ولا شك أن طريق الله عظيم، وتحقيق الإيمان هو غاية مطلوب الإنسان، وهؤلاء المتكلمون في هذا الباب من حين ظهور دولة التتار قد خلطوا في هذا الباب تخليطا عظيما، وخلطوا التوحيد بالإلحاد، بل منهم من جرد الإلحاد تجريدا، فيغتر بإضلالهم خلق كثير معتقدين أنهم على غاية الهداية والحق الصريح، فإذا وضح الحق الذي أنزل الله به كتبه وبعث به رسله، قامت الحجة على من بلغه ذلك. فمن خرج عنه حينئذ استوجب ما أمر الله بـه في مثله.

وعلمت أن الشيخ لما وقف على الذي كتبه إلي الشيخ نصر في الاتحادية، ظن من ظن أنه قد يرد عليهم من لم يفهم **حقيقة قولهم**، فأراد الشيخ أن يبين ذلك، ولم يعلم أن مثل هذا الكلام وأمثاله قد صار مضحكة عند الصبيان ومكفرة عند ذوي العلم والإيمان، وأنهم قد علموا من هذا الكلام وأمثاله ما لم يعلمه غيرهم، وهم أعرف بمذهب كل واحد من هؤلاء من أصحابه، بل من نفسه. فإن الواحد من

(١) سورة النحل: ١٢.

(٢) سورة العنكبوت: ٤٦.." (٢)

"وإذا كان كذلك فالمتكلم إذا تكلم بكلام له لفظ ومعنى، وبلغ عنه بلفظه ومعناه، فإذا قيل: ما بلغه المبلغ من اللفظ إن هذا عبارة عن القرآن، وأراد به المعنى الذي للمبلغ عنه= نفى عنه اللفظ الذي للمبلغ عنه، والمعنى الذي قام بالمبلغ. فمن لم يثبت إلا القرآن المسموع الذي هو عبارة عن المعنى القائم بالذات،

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢١٤/٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٣٩١/٤

قيل له: فهذا الكلام المنظوم الذي كان موجودا قبل قراءة القراء هو موجود قطعا وثابت، فهل هو داخل في العبارة والمعبر عنه أو غيرهما؟

فإن جعلته غيرهما بطل اقتصارك على العبارة والمعبر عنه، وإن جعلته أحدهما لزمك إن لم تثبت إلا هذه العبارة والمعنى القائم بالذات أن تجعله نفس ما سمع من القراء، فتجعل عين ما بلغه المبلغون هو عين ما سمعوه، وهذا الذي فررت منه.

وأيضا فيقال له: القارىء المبلغ إذا قرأ فلابد له فيما يقوم به من لفظ ومعنى، وإلا كان اللفظ الذي قام به عبارة عن القرآن، فيجب أن يكون عبارة عن المعنى الذي قام به، لا عن معنى قام بغيره.

فقولهم "هذا هو العبارة عن المعنى القائم بالذات" أخطأوا من وجهين:

أخطأوا في بيان مذهبهم، فإن **حقيقة قولهم**: أن اللفظ المسموع من القارىء حكاية اللفظ الذي عبر به عن معنى القرآن مطلقا، وذلك أن اللفظ عبارة عن المعنى القائم بالذات، ولفظه ومعناه حكاية عن ذلك اللفظ والمعنى.." (١)

"طلب منه تعيين المراد.

الثاني: أن انتفاء الإرادة ممتنع، وهو محزم، بل عليه أن يريد ما أراده منه، ولا بد له من ذلك.

وأما قوله: "أريد أن لا أريد، لأني أنا المراد وأنت المريد"، فلا ينبغي أن يفهم من قوله: "أن لا أريد" أن لا تكون لي إرادة، فإن هذا باطل محرم، وإنما أراد أن لا يكون ابتداء الإرادة مني، بل إرادتي تابعة لك لأنك أنت مرادي، فأريد أن لا أريد إلا إياك. وهذا حقيقة الحنيفية والإخلاص، فإذا كنت لا أريد إلا إياك لم أحب (١) ولا أفعل إلا ما أمرتني به، فكان **حقيقة قوله**: أريد أن لا أعبد إلا إياك، ولا أريد شيئا قط إلا وجهك الكريم، وهذا عين ما أوجبه الله لكل عبد، وهي الإرادة الدينية الشرعية.

وأيضا فقد يقول: أريد ألا تكون لي إرادة إلا ما أمرتني أن أريده، وأردته لي إرادة محبة ورضى، لجهلي وعجزي. وأريد أن أكون عبدا محضا، فلا أريد إلا ما تريده أنت، بحيث يكون المراد (٢) المختار أمرا دينيا وقضاء كونيا لا يخالف الأمر الديني. فهذا الكلام يكون إخلاصا وتفويضا، وكلاهما إسلام وجهه لله.

وأيضا فإنه قد يقول هذا في مقام الفناء والاصطلام، إذا غلب على قلبه، حتى غاب به عن شهود نفسه وإرادته، فهو يحب هذا الفناء، لأنه

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٢٦/٥

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) في الأصل: "المريد".." [1]

""إني لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية، وإنما بعثت بالحنيفية السمحة".

فبين الله أنه لا دين أحسن من دين من أسلم وجهه لله، وهو محسن غير مسيء، واتبع ملة إبراهيم حنيفا. وقال: (واتخذ الله إبراهيم خليلا) (١) ، فدل بذلك على متابعة إبراهيم في محبته لله، ومحبة الله له، ولفظ "أسلم" يتضمن شيئين: أحدهما الإخلاص، والثاني الاتباع (٢) والإذلال. كما أن "أسلم" إذا استعمل لازما مثل: (ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك) (٣) ، وقوله: (أسلمت لرب العالمين (١٣١)) (٤) ، يتضمن الخضوع لله والإخلاص له.

وضد ذلك إما الكبر وإما الشرك، وهما أعظم الذنوب، ولهذا كان الدين عند الله الإسلام، فإن دين الله أن نعبده وحده لا شريك له، وهذا حقيقة قول لا إله إلا الله، وبه بعثت الرسل جميعها، ومن عبادته وحده أن لا نشرك به، ولا نتكبر عن أمره، فلا بد من الإيمان بجميع كتبه،

(١١٦/٦، ٢٣٣) من طريق عبد الرحمن بن أبي زياد عن أبيه عن عروة عن عائشة بلفظ: "إني أرسلت بحنيفية سمحة". قال السخاوي في "المقاصد الحسنة") (ص ١٠٩) : سنده حسن، وفي الباب عن أبي بن كعب وأسعد بن عبد الله الخزاعي وجابر وابن عمر وأبي أمامة وأبي هريرة وغيرهم.

(١) سورة النساء: ١٢٥.

(٢) في الأصل: "الاجماع" تحريف.

(٣) سورة البقرة: ١٢٨.

(٤) سورة البقرة: ١٣١.." [2]

"فهذا يهدى سبل الله.

وهذا مجرب في سائر المحبوبات، فكل من أحب شيئا محبة شديدة ولد له شدة المحبة طرق تحصيل المحبوب، وطرق المعرفة به. وكذلك من أبغض شيئا بغضا شديدا، ولد له شدة البغض طرق دفعه وإزالته، ولهذا يقال: الحب يفتق الحيلة، كما يقال: الحاجة تفتق الحيلة. فإن المحتاج محب لما احتاج إليه محبة

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٢/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٨/٦

شديدة.

وإنما يوقع النفوس في القبائح الجهل والحاجة، فأما العالم بقبح القبيح الغني عنه فلا يفعله، قال الله تعالى: (الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب (١٣)) (١) ، وقد قال في ضد هؤلاء: (ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب (٢٦)) (٢) ، فبين أن اتباع الهوى يضل عن سبيل الله، فمن اتبع ما تهواه نفسه أضل عن سبيل الله، فإنه لا يكون الله هو المقصود، ولا المقصود الحق الذي يوصل إلى الله، فلا قصد الحق، ولا ما يوصل إلى الحق، بل قصد ما يهواه من حيث هو يهواه، فتكون نفسه في الحقيقة هي مقصوده، فيكون كأنه يعبد نفسه، ومن يعبد نفسه فقد ضل عن سبيل الله قطعا، فإن الله ليس هو نفسه.

ولهذا لما كان حقيقة قول الاتحادية: إن الرب تعالى هو العالم نفسه، لا يميزون بين الرب الخالق وبين المخلوق المربوب، بل كل

---

(١) سورة الشورى: ١٣.

(٢) سورة ص: ٢٦.." (١)

"موجود فهو عندهم الرب العبد، كان حقيقة قولهم إنكار محبة الله ومعرفته وعبادته. فجعلوا المعبود بذاته إنما هو الهوى، كما قال صاحب الفصوص "فصوص الحكم" ابن عربي: "وكان عدم قوة إرداع هارون بالفعل أن ينفذ في أصحاب العجل بالتسليط على العجل، كما سلط موسى عليه، حكمة من الله ظاهرة في الوجود، ليعبد في كل صورة، وإن ذهبت تلك الصورة بعد ذلك فما ذهبت إلا بعد أما، تلبست عند عابدها بالألوهية، ولهذا ما بقي نوع من الأنواع إلا عبد، إما عبادة تأله، وإما عبادة تسخير- إلى أن قال- وأعظم محل فيه عبد وأعلاه الهوى، كما قال: (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه) (١) فهو أعظم معبود، فإنه لا يعبد شيء إلا به، ولا يعبد هو إلا بذاته " (٢) .

وهذا جهل منه حيث قال: "لا يعبد إلا بذاته"، فإن الهوى نفسه إن عني به المهوي، فكل ما هوي فهو هوى، فإذن كل ما هوي فقد هوي لذاته، فيبطل التخصيص.

وإن عني به نفس المصدر الذي هو نفس إرادة النفس مثلا، فذاك هو القصد والإرادة التي تكون عبادة، فكيف تكون العبادة هي المعبود؟

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٤٣/٦

وقد قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويخالفه إذا خالف هواه. فإذن هو لايثاب على ما اتبعه من الحق، ويعاقب على ما اتبعه من

---

(١) سورة الجاثية: ٢٣.

(٢) فصوص الحكم (١/١٩٤) .." (١)

"المرضي، والقبيح ضد ذلك، وصفات الكمال تعود إلى ذلك. فالحسن والقبح متعلقان بالعلة الغائية مطلقا، وقد بسطنا هذا في غير موضع، كقاعدة مفردة في غير ذلك.

والقدرية لم ينبتوا الغاية كما ينبغي، بل تخبطوا فيها، وإن كانوا من الحسن والقبح بأصله دون تفصيله الصحيح، ثم عدلوا الله بخلقه تشبيها باطلا مع غلوهم في إنكار التشبيه في الصفات، وإن كانوا أثبتوه هنا أصلا، كما له أصل في الصفات، ولكن جهلوا التفصيل هنا، كما جهلوا هناك الأصل، وأنكروا أن يكون الله نفسه هو الغاية المقصودة، وأنكروا السبب، فأنكروا كونه خالقا لأفعال العباد (١) .

وإذا لم يصلح أن يكون هوى العبد هو الغاية المقصودة لذاتها مطلقا، تبين فساد حال من اتخذ إلهه هواه، ومن عبد ما استحسن من دون الله، وهؤلاء المشركون المتبعون لأهوائهم المتخذون آلهتهم أهواءهم. ويحكى ذلك عن البراهمة منكري النبوات، كما حكاه أبو الحسن الربعي في كتاب "اتباع المرسلين في الاحتياط للدين "، قال: وقال قوم يقال لهم البرهمية بقول عبدة الأصنام: ما استحسنه العبد فهو معبوده.

وهذا أيضا **حقيقة قول** الاتحادية القائلين بوحدة الوجود، إذ عندهم كل ما كان موجودا يصلح أن يكون لكل عابد معبودا، وإن كان عندهم كل عابد فهو أيضا معبود، كما قال شيخهم صاحب الفصوص:

---

(١) بعده بياض بقدر سطر ونصف.." (٢)

"والحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم. ثم اختلف هؤلاء فيما إذا أراد الله أن يفني شيئا ويعدمه:

فقال البصريون من المعتزلة: يحدث فناء لا في محل، فيفنى به.

كما يقولون في الإيجاد: إنه أحدث لا في محل، فحدث به.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٤٤/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٥٧/٦

وهذا عند العقلاء معلوم الفساد بالضرورة والنظر من وجوه كثيرة، كما ذلك معلوم الفساد في الإرادة، فإن قيام الصفات بغير محل وحدوث شيء بلا إرادة ومنافاة شيء سموه الفناء لجميع الكائنات= كل هذا مما يعلم فساده عند تصورحقيقته.

وقال كثير من متكلمة الإثبات من الأشعرية والحنبلية: عدمه وفناؤه بأن لا يحدث سبب بقائه، إما أن لا يحدث البقاء عند من يقول منهم: إن الباقي باق ببقاء، وإما أن لا يحدث الأعراض عند من يقول منهم: إن العرض لا يبقى زمانين. فإن هؤلاء يقولون: إنما بقاء الأعيان التي هي الجواهر بما يحدثه له من الأعراض، أو بما يحدثه من البقاء، فإذا انتفى شرط بقائها ،نتفت وعدمت، وانتفاء شرط البقاء يكفي فيه أنه لا يفعله ولا يريده.

وحقيقة قولهم أن العدم الطارىء المتجدد بمنزلة العدم الدائم المستمر، يكفي فيه عدم الإرادة للإيجاد والإبقاء وعدم إيجاده وإبقائه. فالمعتزلة قالوا: يفني الأشياء ويعدمها بإحداث ضد ينافيها هو الفناء، وهؤلاء يقولون بفوات شرطها ومقتضاها، فالنزاع بينهم هل الإعدام والإفناء لإيجاد مانع أو لعدم شرط، وكلهم فروا من كون نفس المعدوم مفعولا بنفسه أو مرادا بنفسه.." (١)

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/٢٠٥